حاجات الحماية الإنسانيّة عند الأقلّيّات في سوريا والعراق

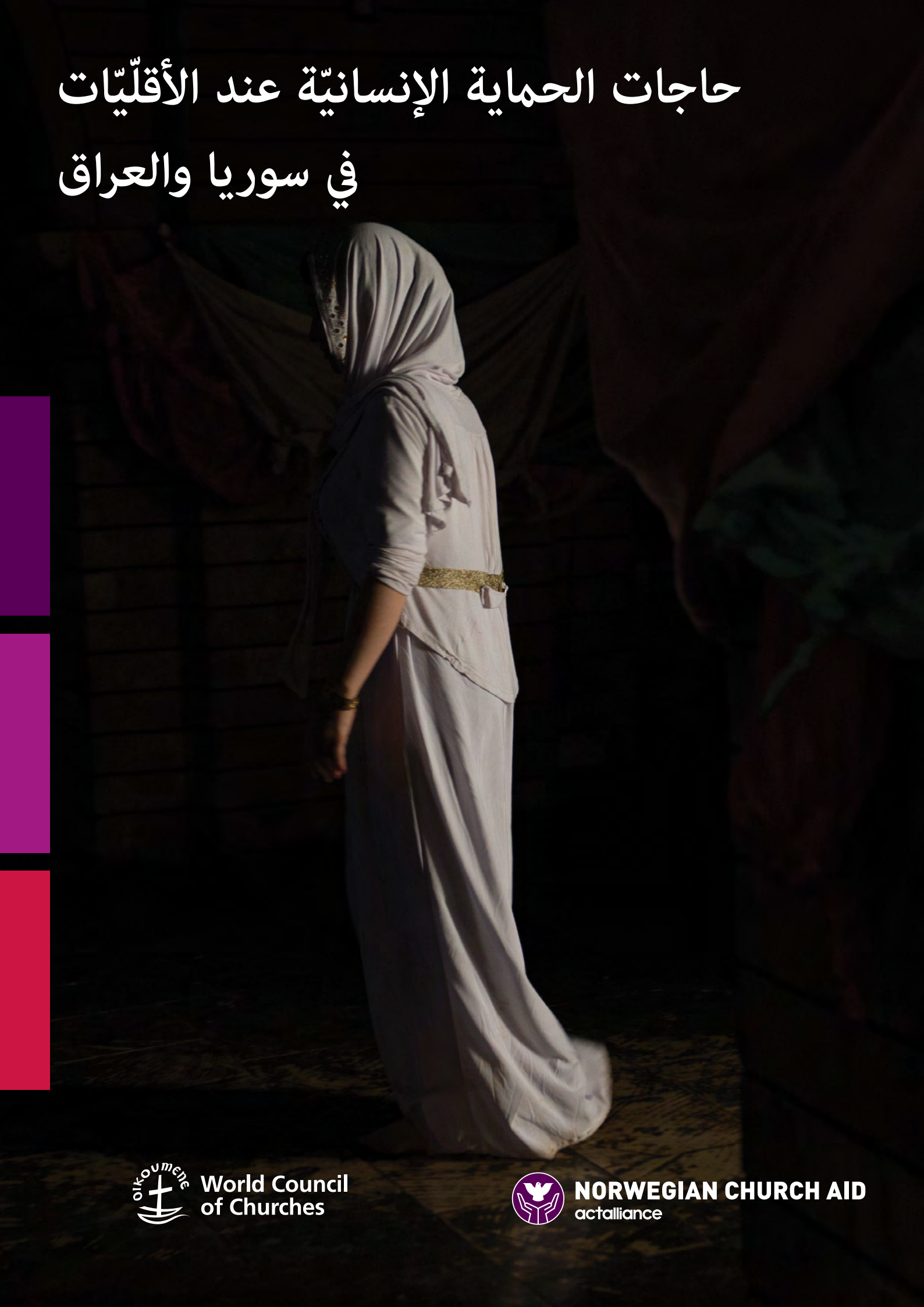

World Council of Churches

NORWEGIAN CHURCH AID
actalliance

شكرٌ وتقدير

منسّق المشروع: Arne Sæverås، كبير المستشارين من أجل بناء السّلام، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) ، ومجلس الكنائس العالميّ (WCC).

منسّق البحث: Javier Fabra-Mata، دكتوراه، مستشارٌ في مسائل المنهج والنّتائج وبناء السّلام، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA).

فريق المشروع: Peter Prove، مدير لجنة الكنائس للشّؤون الدّوليّة، مجلس الكنائس العالميّ؛ Margrethe Volden، رئيسة قسم الشّرق الأوسط وآسيا، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة؛ ميشال نصير، مسؤول برامج الشّرق الأوسط، مجلس الكنائس العالميّ؛ كارلا خيجويان، المسؤولة عن برنامج انخراط الشّباب في الحركة المسكونيّة، مجلس الكنائس العالميّ؛ Erik Apelgårdh، كبير مستشارين، كنيسة السّويد ومجلس الكنائس العالميّ؛ Javier Fabra-Mata، مستشارٌ في مسائل المنهج والنّتائج وبناء السّلام، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة؛ Kjell Magne Heide، مستشارٌ في المساءلة والإدارة، برنامج المساعدة التّابع للكنيسة النّرويجيّة؛ Arne Sæverås، كبير المستشارين من أجل بناء السّلام، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة ومجلس الكنائس العالميّ.

المساهمات البحثيّة: William Carter، باحث في طور التحضير للدّكتوراه؛ Quinn P. Coffey، دكتوراه؛ Kat Eghdamian، باحثة في طور التحضير للدّكتوراه؛ Javier Fabra-Mata، دكتوراه؛ Cecilie Hellestveit، دكتوراه؛ Elizabeth Young، باحثة في طور التحضير للدّكتوراه.

المجموعة المرجعيّة: Gina Lende، بحوث ما بعد الدّكتوراه، GL Postdoctor دكتوراه؛ Cecilie Hellestveit، كبيرة المستشارين/ باحثة، دكتوراه؛ Lisa Winter، مستشارة في حقوق الإنسان؛ Kari Karame، كبيرة الباحثين، دكتوراه؛ Ingvild Thorson Plesner، كبيرة الباحثين، دكتوراه؛ Bendik Sørvig، باحث؛ Joanna Lilja، خبيرة في الحوار السّياسيّ في الشّرق الأوسط؛ Kat Eghdamian، باحثة في طور التحضير للدّكتوراه؛ Berit Hagen Agøy، الأمينة العامّة؛ Berit S. Thorbjørnsrud، أستاذة جامعيّة، دكتوراه؛ Knut Vol-lebækk، سفير.

مراجعو التّقرير: جورج فهمي، باحث، دكتوراه؛ Kathleen Cava-naugh، دكتوراه؛ William Carter، في طور التحضير للدّكتوراه.

هذا التّقرير هو نتيجة تعاونٍ بين برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) ومجلس الكنائس العالميّ (WCC)، وأُنجز بدعمٍ ماليٍّ من وزارة الخارجيّة النّرويجيّة. إنّ برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) ومجلس الكنائس العالميّ (WCC) ممتنّون للدّعم المتخصّص الّذي أمّنه مجلس كنائس الشرق الأوسط (MECC) و الجمعيّة الخيريّة المسيحيّة الأرثوذكسيّة الدّوليّة (IOCC) ومنظّمة يازدا العالميّة الإيزيديّة (Yazda-Global)، وجمعيّة نساء بغداد (BWA)، وبرنامج المساعدات المسيحيّ (CAPNI)، ومركز الموارد للجنس والمساواة ("أبعاد" ABAAD)، وممثّلون عن منظّمات الأمم المتّحدة والمنظّمات الإنسانيّة المحلّيّة والدّوليّة الّتي تعمل مع أشخاصٍ تأثّروا بالأزمات في العراق وسوريا، والمجموعات الحقوقيّة الإنسانيّة، وممثّلون عن المؤسّسات الدّينيّة والعرقيّة، وكلّ الأفراد الّذين التقينا بهم أكانوا من "الأكثريّات" أو "الأقلّيّات" في منطقة الشّرق الأوسط والنّروج والسّويد. نريد أيضًا أن نعبّر عن شكرنا الكبير للمساهمات المهمّة في عمليّة الصّياغة والتّحقّق الّتي قام بها الزّملاء في برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) ومجلس الكنائس العالميّ (WCC) الّذين شاركوا كأعضاءٍ في مجموعة القرّاء.

الصّور: Håvard Bjelland برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة.

التّصميم: Martin Berge برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة.

November 2016.

الفهرس

شكرٌ وتقدير 1

ملخّصٌ تنفيذيّ 3

مقدّمة **6**

في البنية 6

في المنهجيّة 7

الفصل الأوّل: مفهوم الأقلّيّات في العراق وسوريا **9**

الأقلّيّات: صعوبة مفهوم الحماية 9

تعريف الأقلّيّات في هذا التّقرير 9

الفصل الثّاني: الخلفيّة الاجتماعيّة والتّاريخيّة للصّراع في سوريا والعراق **10**

سكّان العراق 10

خلفيّة الصّراع الحاليّ في العراق 12

التّمييز والعنف الطّائفيّ في العراق 14

الدّولة الإسلاميّة وتأثير الصّراع الحاليّ على الأقلّيّات 15

سكّان سوريا 17

خلفيّة الصّراع الحاليّ في سوريا 18

التّمييز والعنف الطّائفيّ في سوريا قبل العام 2011 19

تأثير الصّراع الحاليّ على الأقلّيّات في سوريا 19

الفصل الثّالث: الوضع الانساني في سوريا والعراق **22**

الاحتياجات الإنسانيّة في سوريا 23

الاحتياجات الإنسانيّة في العراق 23

الاحتياجات الإنسانيّة في البلدان المجاورة 27

مستوى التّسجيل للمساعدات بين الأقلّيّات 27

تأثير معايير المساعدات وأولويّاتها على الأقلّيّات 28

النّزوح والشّعور بعدم الأمان عند الأقلّيّات 30

الفصل الرّابع: آفاقٌ مستقبليّة **32**

العوامل المؤثّرة على عودة النّازحين 32

الاختيار بين إعادة التّوطين أو الهجرة 33

وجهات نظر الأقلّيّات حول المصالحة 34

الفصل الخامس: نتائج وتوصيات **36**

توصيات 37

المرفق رقم 1: إطار الحماية القانونيّة للأقلّيّات **40**

المرفق رقم 2: المواقع الدّينيّة والثّقافيّة الّتي دمّرتها الدّولة الإسلاميّة في الموصل **45**

المرفق رقم 3: نظرةٌ عامّة على نقاشات المجموعات **46**

ملخّص

يشعر سكّان سوريا والعراق بوقع الصّراعات المسلّحة في كلا البلدَين. ويأتي هذا التّقرير ليتمّم قاعدة البيانات الموجودة حاليًا، وذلك بتقديم شرح أوفى لحاجات الحماية الإنسانيّة عند الأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة القادمة من سوريا والعراق، ومن ضمنها هؤلاء الذين بقوا في بلدانهم والذين لجأوا إلى بلدانٍ مجاورة.

ويتوجّه هذا التّقرير إلى الجهات الإنسانيّة الفاعلة بهدف مساعدتها على تحسين جهودها وتنسيقها من أجل توفير مساعدةٍ تحفظ الحياة، وعلى العمل لايجاد حلولٍ مستدامةٍ طويلة الأمد لجميع السّوريّين والعراقيّين. كذلك يهدف هذا التّقرير إلى دعم سوريا والعراق والبلدان المجاورة والجهات المانحة في بحثهم عن استجاباتٍ إنسانيّةٍ أفضل مما هي حاليًا عليه، كما يهدف إلى إلقاء الضوء على المقاربات الأنسب لإيجاد حلولٍ دائمةٍ للأقلّيّات النّازحة من سوريا والعراق.

أمّا التّحليل وما يخلص إليه هذا التقرير فينبع من مراجعةٍ للمصادر الرئيسة والثّانويّة، ومن دراستَين بحثيّتَين مميّزتَين أُجريتا خصّيصًا لهذا الغرض، ومسوحاتٍ ومجموعاتٍ دراسيّة لجمع وجهات نظر أكثر من 4000 نازحٍ ولاجئٍ من سوريا والعراق. كما وقد أجرى برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) الدّراسة بالاشتراك مع مجلس الكنائس العالميّ (WCC)، وبتمويلٍ من وزارة الخارجيّة النرويجيّة.

وعلى الرّغم من أنّ عدّة من المسائل الّتي يتمّ بحثها في هذا التّقرير مشتركةٌ بين الأقلّيّات الآتية من العراق وسوريا، إلّا أنّ البلدَين يقفان على مفترقَي طرقٍ مختلفة. فالشّعور الطّائفيّ في العراق أصبح متأصّلاً بعمقٍ، في حين أنّ المعلومات التي تمّ استقصاؤها لهذه الدّراسة تشير إلى أنّ سوريا لم تصل بعد إلى هذه المرحلة. وكان ثمّة هجرةٌ ملحوظةٌ للأقلّيّات من العراق بسبب التّهميش والاضطهاد، حتّى قبل استيلاء الدّولة الإسلاميّة على بعض المناطق هناك. وفي هذا الصّدد، لن يتيح القضاء النّهائيّ على الدّولة الإسلاميّة بمفرده حلّ المخاطرَ الكامنةَ، كما وأنّه لن يضمن عودة الأقلّيّات إلى مواطنها. كما أنّ مسارَ إقصاء الدّولة الإسلاميّة، في العراق تحديدًا، من شأنه تحريك صراع السّلطة بين المجموعات الطّائفيّة الكبرى – ممّا يؤدّي الى التّوتّر الاجتماعيّ الّذي يفاقم حساسيّة الأقلّيّات. وإنّ استمرار التّسييس الدّاخليّ وعدم حلّ مشاكل الأراضي المتنازع عليها يزيدان من الصّعوبات الّتي تواجهها الأقلّيّات في عودتها إلى بعض المناطق في العراق.

ولسوريا والعراق على حد سواء تاريخ من الطّائفيّة وعوامل أخرى أثّرت على مسار الصّراعات الحاليّة. وكان لهذه الأخيرة في كلا البلدين وقعٌ كبيرٌ على المدنيّين، مثل النّزوح الجماعيّ والصّدمات وموت الأحبّاء أو أذيّتهم والعنف الجنسيّ والاستغلال والإساءة وغياب الأمن والاضطهاد المركّز. وقد طالت هذه المحن النّساء والرّجال والصّبيان والفتيات بطريقةٍ مختلفةٍ، ما يعني أنّ حاجاتهم هي أيضًا مختلفة. كذلك، كانت تجارب الصّراع بالنّسبة إلى السّوريّين والعراقيّين الّذين ينتمون إلى الأقلّيات متنوّعةً أيضًا، سواءٌ بين المجموعات الدّينيّة المختلفة أو ضمنها. وبالتّالي تختلف الحاجات الإنسانيّة للأقلّيّات، وبالتالي تختلف أيضًا الطّرق الفضلى لتلبية هذه الحاجات.

وفي المقابل، على المنظّمات الإنسانيّة أن تأخذ هذا التنوّع بعين الاعتبار لتلبية الاحتياجات الملحّة لمَن تأثّروا من جرّاء الصّراعات في سوريا والعراق، ودعمهم بطريقةٍ مستدامة. ولا تستطيع هذه المنظمات غضّ النّظر عن عجز النّاس عن الحصول على المساعدة بسبب عدم الاستقرار أو الخوف أو عدم الثّقة بالأطراف الأساسيّين. كذلك يجب أن تنظر الجهات الإنسانيّة إلى مسألة الأولويّات في تقديم المساعدات، ومعايير الاستفادة الّتي قد تولّد الاستياء والتّمييز والتّوتّر من خلال إقصاء بعض المجموعات المتأثّرة بالصّراع.

هذا وبات الآن كلٌّ من الجنس والعمر مفهومَين راسخَين في المجال الإنسانيّ. وأضحت الوكالات الإنسانيّة تزداد فهماً للاحتياجات والمقاربات المختلفة المطلوبة لدعم مختلف الفئات العمريّة والجنسَين. ويُظهِر هذا التّقرير أنّ حماية الأقلّيّات يجب أن تكون أيضًا جزءًا من استراتيجيّة الاستجابة الإنسانيّة في سوريا والعراق، وذلك بتبنّي مقاربةٍ تتعلّق بالعمر والجنس والاختلاف[1].

وبالاستناد إلى تاريخ الاضطهاد والصّراع الّذي اختبرته الأقلّيّات الدّينيّة، فإنّ المصالحة والعلاقات السّلميّة في المستقبل بين مختلف الجماعات الدّينيّة تتطلّب التّعامل مع جراحات الماضي ومعاناته. كما تتطلّب أيضًا تقديم أمثلةٍ إيجابيّةٍ ومشجّعةٍ على التّعايش المشترك والدّعم المتبادل بين أشخاصٍ من أديانٍ مختلفة.

إنّ المحفّزات السّياسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة في سوريا والعراق معقّدةٌ للغاية. وما من توصيةٍ واحدةٍ أو حلٍّ واحدٍ من شأنهما أن يحلّا كثرة المسائل الّتي تواجه الأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة، كما والأكثريّات. لكنّ التّوصيات المبيّنة أدناه تهدف إلى توفير أساسٍ لمعالجة الأزمات الإنسانيّة، ما يتيح للنّازحين العودة إلى ديارهم، وخلق مستقبلٍ إيجابيٍّ لهم في سوريا والعراق. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحقيق مستوىً معيّنٍ من الاستقرار كي تصبح التّوصيات الطّويلة الأمد المبيّنة أدناه قابلةً للتّنفيذ.

المدى القصير

1. يجب على الجهات المانحة أن تؤمّن تمويلاً متوقّعًا وكافيًا، يكون مَرِنًا ويصل إلى النّساء والرّجال والصّبيان والبنات الأكثر حاجةً إليه، ومن ضمنها المجتمعات المضيفة، لتجنّب خلق التوتّراتٍ أو تفاقمها. وأمّا فيما يخصّ التمويل، فالمقاربة والمعيار اللذان يقولان بأنّ مقاسًا واحدًا يناسب الجميع من شأنه أن يتسبّب، من دون قصدٍ، بإقصاء الفئات الضّعيفة. فالاحتياجات الإنسانيّة والتّنمويّة في الأزمتين السّوريّة والعراقيّة متشابكةٌ، وهذا ما قد يحتّم تمويلًا يسمح للإغاثة والمساعدة التّنمويّة بالوصول بطريقةٍ متزامنةٍ ومصمَّمةٍ لتكون متعاضدة في ما بينها.

2. تحديد أنواع المحن المختلفة التي مرّ بها النّازحون ، فالسّكّان المتأثّرون بالصّراع غير متجانسين. ويجب في بعض الحالات تصنيف حساسيّات الأقلّيّات واحتياجاتها بهدف توفير مساعدةٍ هادفةٍ ومناسبة. كما ينطبق الأمر عينه على اللّاجئين والنّازحين. والجنس والعمر هما بشكلٍ خاصٍّ خصائص مهمّةٌ للتصنيف، وذلك بغية تلبية حاجات النّاس. ينبغي اذاً على الجهات الفاعلة الإنسانيّة أن تتزوّد بأدوات تقييمٍ قادرةٍ على التقاط الاختلافات بالاستناد إلى الانتماء الدّينيّ – العرقيّ، وعلى معرفة كيفية تقاطع مختلف الحساسيّات.

3. التّرويج لبرمجة تراعي حساسيّة الصّراع واعتماد مقاربةٍ "من دون ضررٍ" ('do no harm')لتجنّب تفاقم التّوتّرات.

4. الاستمرار بتزويد مراكز التّسجيل المتنقّلة والاستجابة للّاجئين خارج المخيّمات والنّازحين في الدّاخل.

5. دعم التّدخّلات المبرمجة من أجل تعزيز بناء السّلام في المجتمع، بالإضافة إلى بناء العلاقات والتّماسك الاجتماعيّ، كمبادراتٍ مستقلّةٍ ومكوّناتٍ للمشروع من خلال التّدخّل في قطاعاتٍ محدّدة. ويمكن للأفرقاء الّذين يمثّلون مختلف الجماعات الدّينيّة المحلّيّة أن يشكّلوا مصدرًا رئيسًا يُعوَّل عليه، كما والتّوعية على مقدار استخدام البعض للدّين من أجل تصعيد التّوتّر.

6. المساعدة في تأمين خدمات دعمٍ نفسيّةٍ تراعي الحساسيّة الثّقافيّة والعمريّة والجنسيّة، وذلك لضمان حصول النّاجين من الأحداث المؤلمة على برامج إعادة تأهيلٍ كافيةٍ لتمكّنهم من إعادة الانخراط في المجتمع. ضمان ولوج النّساء والفتيات إلى آليّة إحالةٍ ملائمةٍ وفعّالة. تحديد طرقٍ ملائمةٍ ثقافيّاً لزيادة التّوعية حول الطرق التي يُستخدَم فيها الاغتصاب وأشكال العنف الجنسيّة الأخرى كأسلحة حربٍ، والّتي تدمّر الأفراد والعائلات. العمل مع زعماء المجتمعات والزّعماء التّقليديّين والرّؤساء الدّينيّين من أجل بناء تفاهمٍ مشتركٍ على أنّ الاغتصاب هو دائمًا خطأ من ارتكبه وليس من نجا منه. الأخذ بعين الاعتبار قيمة الطّقوس الدّينيّة وملاءمتها لتسهيل إعادة الانخراط في المجتمع وتجنّب تشويه سمعة الصّغار والكبار ممّن تأثّروا بالعنف الجنسيّ. هذا بالإضافة إلى وجوب تضمين الدّعم النفسيّ على أساسٍ مجتمعيٍّ في الاستجابة الإنسانيّة من أجل المساعدة في معالجة النّساء والرّجال والصّبيان والفتيات والعائلات والمجتمعات.

7. تسهيل حركة النّازحين من الصّغار والكبار وعودتهم إلى ديارهم بناءً على طلبهم بأسرع وقتٍ ممكنٍ عمليًّا، متى تمّ تحرير المناطق وتأمينها. ضمان تضمين النّساء وأخذهم بعين الاعتبار عند التّخطيط وتسهيل العودة إلى الدّيار، وبأنّ النّساء يؤيّدن قرار العائلة بالعودة. التّركيز على المساعدة الإنسانيّة للنّازحين لا يجب أن تغطّي الدّعم للعائدين إلى منازلهم عندما يكون الأمر متاحًا. إعطاء الأولويّة لربّات المنازل في دعم عودتهنّ إذا ما اتّخذن هذا القرار.

8. استخدام مجموعات المجتمع المدني التي يثق بها السّكّان المحلّيّون، ومن ضمنها تلك الأقلّيّات، وذلك لإيصال المساعدة. ايصال المساعدة الموجّهة لتلك المجموعات بطريقة تحترم حساسيّة الصّراع وبعيدة عن أي نوع من التّمييز، بما يتطابق مع المبادئ والمعايير الإنسانيّة.

9. مساءلة الحكومات المحلّيّة عن تكتيكاتٍ سياسيّةٍ تؤذي الأقلّيّات، أو تفاقم آثار الأزمات الّتي أصابتها، أو الّتي تمنعها من العودة إلى ديارها.

المدى القصير والمدى الطّويل

1. إدراج منظورٍ قضائيٍّ انتقاليٍّ يختصّ بنوع الجنس في الاستجابة الحاليّة على النّزوح، مع الحثّ على أن يتمّ التعاطي مع جميع حالات العنف الجنسيّ في المحكمة الجنائيّة، مما يشكّل التزامًا برغبة النّاجين من العنف الجنسيّ. دعم تحقيقٍ دوليٍّ في الإبادات الجماعيّة وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشيّة، وضمان إعطاء الأولويّة في تلك التّحقيقات لحالات العنف الجنسيّ. تسهيل توثيق الانتهاكات من أجل محاكماتٍ مستقبليّةٍ محتملة.

2. يمكن للمصالحات أن تخفّف من التّوتّرات بين السّكّان، ومن القتل الثأريّ المحتمل انتشاره بشكل واسع أو أيّ صراعٍ إضافيّ. تعزيز المصالحة بين الطّوائف، تحديدًا في المناطق حيث استُهدِفت الأقلّيّات بشكلٍ مباشرٍ من الفصائل المسلّحة وعانت العدائيّة من مجتمعاتٍ مجاورة. الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الجنسيّة عند التّخطيط لجهودٍ كهذه، ومدى جهوزيّة المجتمعات لتلك الجهود.

3. تسهيل استئناف الأنشطة الّتي تراعي الفروقات بين الجنسين، ومن ضمنها إعادة تأهيل البنية التّحتيّة المدنيّة ومرافق المجتمع مثل دور العبادة.

4. القيام بجهودٍ من أجل تعزيز الثّقة بين الجماعات المتأثّرة بالصّراع وقوّات الأمن المسؤولة عن حمايتها. يجب على هذا الإصلاح في قطاع الأمن أن يعالج المفاهيم المتعلّقة بسوء التصرّف ونقص المساءلة. دعم قوّات الأمن لحثّها على إدخال النساء إلى عداد موظّفيها لتوعية المجتمع، وتسهيل التواصل مع المجتمع والمطالبة بالأمن بين النّساء.

5. ضمان فرصٍ تعليميّةٍ ملائمةٍ للفتيات والصّبيان في سنّ الدّراسة، والّذين نزحوا بسبب العنف أو حُوصِروا في المناطق الخاضعة لسيطرة الدّولة الإسلاميّة. وقد يتضمّن هذا برامج تعليميّةً مُعجَّلةً، كي لا يتمّ حرمان الأطفال النّازحين أكثر من ذلك. كذلك يجب على البرامج التّعليميّة أن تراعي الصّعوبات اللّغويّة الّتي يواجهها بعض النّازحين في الدّاخل واللّاجئين في التّعلّم، بالإضافة إلى إدخال المصالحة وبناء الثّقة والمواطنيّة المستاوية والتّسامح الدّينيّ فيها.

كما وينبغي التّأكّد من أن تتضمّن البرامج التّعليميّة للأطفال من الأقلّيّات لغتهم الأمّ، وان تحافظ على جذورهم الثّقافيّة.

6. مساعدة المؤسّسات القانونية المحلّيّة والوطنيّة للبدء بإجراءاتٍ قانونيّةٍ تراعي الفروقات بين الجنسين لحل مسألة مصادرة الأراضي وعمليّات إعادة التّوزيع في عدد من المناطق، وذلك للحدّ من انتزاع ملكيّة الأقلّيّات الدّينيّة أو إعادة توزيعها على أساسٍ طائفيٍّ أو عرقيٍّ.

7. دعم قادة المجتمع والرّؤساء الدّينيّين والمبادرات الّتي تعزّز التّسامح الدّينيّ وتشجّع العلاقات السّلميّة بين الجماعات الدّينيّة. ويجب على المنظّمات الدّوليّة مساعدة العراقيّين والسّوريّين في جمع القصص والتّشديد والتّأكيد عليها والتي من شأنها ان تبيّن المحاولات للحفاظ على الرّوابط الاجتماعيّة وإعادة بنائها بين الأكثريّات والأقلّيّات والتّعبير عن سرديّات مستقبليّةٍ مشتركة. وينبغي أن ترافق هذه القصص أخبار الاضطهاد لا أن تحلّ مكانها، وتعطي صوتًا للأكثريّة المعتدلة الصّامتة.

المدى الطّويل

1. تقليص التّوتّرات وسوء التّفاهم بين الجماعات والحدّ من احتمال التّمييز، وتعزيز التّعليم والإصلاح في المنهاج لتحسين النّظرة للأقلّيّات الدّينيّة وفهم أهمّيّتها التّاريخيّة والثّقافيّة والدّينيّة. التّنوّع ميزةٌ للمجتمع. ومن خلال التّعليم، يتمّ التّشجيع على الاعتراف بالتّنوّع كميزةٍ إيجابيّةٍ واحترام التّنوّع كوسيلة لبناء مجتمعٍ أكثر استدامة. هذا أمرٌ ضروريٌّ لتوفير الاستقرار، والتّغلّب على التّحيّز، وبناء الثّقة، ووضع شروطٍ لحياةٍ مشتركة. كذلك يجب تعزيز إمكانيّة حصول الجميع على التّعليم، بصرف النّظر عن الجنس أو العرق أو الدّين أو الانتماء السّياسيّ، وعدم ربط شرط التّعلّم بالدّوافع أو الأجندات السّياسيّة.

2. معالجة عجز الحكم الدّيمقراطيّ والتّمييز البنيويّ وثقافة الحصانة الموجودة تحديدًا في العراق قبل استيلاء الدّولة الإسلاميّة على جزءٍ كبيرٍ من الأرض في العام 2014. تدريب السّلطة القضائيّة وقوّات الأمن والموظّفين الحكوميّين بشكلٍ عامٍّ على معالجة موضوع التهتّك بالأقلّيّات في الخطابات العامّة. تشجيع تطبيق بنودٍ دستوريّةٍ ملائمةٍ عند توافرها، والمراجعة عند الضّرورة للإطار القانونيّ على الأصعدة كافّة من أجل تعزيز المواطنة المتساوية. خلال هذه التّغييرات القانونيّة، يجب تسهيل عمليّةٍ شاملةٍ تضمن مشاركةً واسعةً من بين مختلف شرائح المجتمع (النّساء، الشّباب، الأكاديميّون، إلخ).

يعيش حوالي 30000 شخصٍ في مخيّمَي كابارتو 1 و2 في منطقة كردستان، غالبيّتهم من الإيزيديّين. يمكنك أن تسمع في كلّ خيمةٍ قصصًا عن الاضطهاد والهرب.

وُلِدت مدية اسماعيل قاسم (2) في جبل سنجار المحاصر من الدّولة الإسلاميّة. إنّها الآن نازحةٌ في دهوك.

مقدّمة

لقد أثّرت الصّراعات والأزمات الحاليّة في سوريا والعراق على جميع السّكّان في البلدين كِلَيهما. وقد أُجرِي عددٌ من التّقييمات والتّقارير البحثيّة من أجل تحليل هذه الأوضاع والتوصل الى فهمٍ أفضل لاحتياجات الحماية عند السّكّان. ويأتي هذا التّقرير استكمالاً لقاعدة المعلومات الموجودة من خلال تحسين فهم احتياجات الحماية للأقلّيّات من سوريا والعراق. وستكون نتائجه مفيدةً للجهات الفاعلة الإنسانيّة من أجل صقل جهودها لتوفير مساعدةٍ تحفظ الحياة، ودعم حلولٍ طويلة الأمد لفئات المجتمع كافة. كما يهدف هذا التّقرير لدعم سوريا والعراق والبلدان المجاورة والجهات المانحة في بحثها عن مقارباتٍ أفضل لتقوية المجتمع وإعادة بنائه وتوليد فرصٍ متساويةٍ للجميع.

ينبع التّحليل والنّتائج من استعراضٍ مكتبيٍّ للمصادر الرّئيسة والثّانويّة وبحثٍ رئيس أُجرِي خصّيصًا لهذا التّقرير. لقد أجرى برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) الدّراسة، بالاشتراك مع مجلس الكنائس العالميّ (WCC)، وبتمويلٍ من وزارة الخارجيّة النّرويجيّة.

إنّ تاريخ الشّرق الأوسط بشكلٍ عامٍّ، وسوريا والعراق بشكلٍ خاص، معقّد. يركّز هذا التّقرير على المسائل النّاشئة من الصّراع في سوريا الّذي نبع من احتجاجاتٍ شعبيّةٍ أوائل العام 2011، ومن الصّراع الّذي تبع استيلاء الدّولة الإسلاميّة على أقسامٍ واسعةٍ من الأرض العراقيّة منتصف العام 2014. هذه الصّراعات أثّرت الأزمات الإنسانيّة في كلا البلدين، كما أثّرت على سكّان سوريا والعراق جميعهم، مسبّبةً خسائر هائلةً في الأرواح، ونزوحًا جماعيًّا، ودمارًا واسع النّطاق، وهجماتٍ ملحوظةً على المدنيّين، ومن بينهم الأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة، ما يزيد من المخاوف حول مستقبل التّنوّع الثّقافيّ والاجتماعيّ.

هنالك ثلاثة أسبابٍ لتضمين منظورٍ طويل الأمد حول احتياجات الحماية في هذا التّقرير:

- ردم الهوّة المفاهميّة والبرمجيّة الكثيرة الانتقاد بين المساعدات الإنسانيّة والتّنمويّة، مع الاعتراف بأنّ الجماعات المختلفة والسّياق الجغرافيّ يحتاجان إلى مقارباتٍ مختلفة.
- الإقرار بأنّ العنف المباشر الّذي ارتُكِب ضدّ الأقلّيّات له آثار طويلة الأمد على قدرتهم وحساسيّتهم، كما وعلى احتياجاتهم المستمرّة للحماية ووجودهم المستقبليّ.
- الإقرار بأنّ الصّراعات والمحفّزات الحاليّة في سوريا والعراق لا يُمكِن فهمها من دون الأخذ بعين الاعتبار لانتهاكات حقوق الإنسان التي سبقتها.

في البنية

يبدأ هذا التّقرير بنقاشٍ حول مفهوم "الأقلّيّات"، وكيف يُنظَر إليه من المجموعات المتأثّرة بالصّراع من سوريا والعراق، وبكيفية استخدام المصطلح هنا.

ثم يصف الفصل الثّاني التّركيبة الدّيمغرافيّة لسوريا والعراق، ويقدّم تقريرًا مختصرًا حول الأحداث الرّئيسة التي طبعت التّاريخ الحديث لكلا البلدين. ثمّ يتناول الطّائفيّة وأشكال التّمييز قبل انطلاق الصّراعات

الحاليّة، وبعدها يُحلِّل الصّراعات وتأثيرها على الأكثريّة والأقلّيّة. هذا ويتضمّن رؤيةً حول كيفيّة استخدام الدّين، والعرقيّة أيضًا في بعض الحالات، كأداةٍ سياسيّةٍ، ومدى تأثيرهما على الصّراعات المستمرّة.

وينظر الفصل الثّالث في التّداعيات الإنسانيّة للصّراع المسلّح في سوريا والعراق، ومدى استجابة الجهات الفاعلة الإنسانيّة. ويركّز على تنوّع احتياجات السّكّان المتأثّرين بالصّراع، ويشدد على اهمية وضع نظام إنسانيّ جيّدٌ ليلبّي الاحتياجات هذه.

ثمّ يستطلع الفصل الرّابع وجهات نظر السّوريّين والعراقيّين من الأقلّيّات والأكثريّات حول إمكانيّة عودة النّازحين وإعادة سكنهم من جديدٍ، والمصالحة بين الجماعات. كما يرسم أوجه التّشابه والاختلاف بين الأقلّيّات نفسها وفيما بينها، وبين الأقلّيّات والمجتمع الأكثريّ، من أجل التوصل الى فهمٍ أفضل لفرص استراتيجيّات الدّعم وتحدّياتها على الأمدين القصير والطّويل.

وأخيرًا يلخّص الفصل الخامس النّتائج الرّئيسيّة لهذا التّقرير. كما يناقش ما إذا كان ثمّة اتّجاهاتٌ معيّنةٌ لاحتياجات الحماية للأقلّيّات، وما إذا كان يجب التّوجّه إليهم بطريقةٍ مختلفةٍ عن جماعات الأكثريّة. وينتهي التّقرير بوضع مجموعةٍ من التّوصيات لمختلف الأفرقاء.

في المنهجيّة

يستند التّحليل في هذا التّقرير على مراجعةٍ للمصادر الرّئيسة والثّانويّة المتوافرة حاليًا، بالإضافة إلى بحثٍ جديد. لقد أُجرِيت دراسةٌ مكتبيّةٌ من معلوماتٍ متوفّرةٍ حول تأثير الصّراع في العراق وسوريا على الجماعات الضّعيفة بين شهر كانون الأوّل من العام 2015 وشهر كانون الثّاني من العام 2016. وركّزت هذه الدّراسة بشكلٍ خاصٍّ على الأقلّيّات، واحتياجهم للحماية بشكلٍ فوريٍّ وعلى المدى الطّويل، مما يوفّر أساسًا لجمعٍ أوّليٍّ للبيانات. كذلك تمّ إجراء دراستين بحثيّتين بهدف تزويد الدّراسة بالمعلومات، إحداها حول محفّزات الصّراع والمسار المؤسّساتيّ، والأخرى حول الأوضاع الأمنيّة للأقلّيّات في شمال العراق.

ثمّ أجرى برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) وشركاء محلّيّون نقاشاتٍ جماعيّةً محدّدةً بين اللّاجئين والنّازحين من سوريا والعراق وجرت النقاشات هذه في سوريا ومنطقة كردستان ولبنان والأردن وتركيا والنّروج. وقد أُستكمِلت بمقابلات مع جهاتٍ فاعلةٍ إنسانيّةٍ أعطت معلوماتٍ مهمة. هذا وجُعِلت جميع هذه المصادر مجهولةً، وتمّ تغيير أيّ معلومةٍ حسّاسةٍ قد تؤدّي إلى الكشف عن المصادر المذكورة. وقد جمعت هذه الدّراسة آراء حوالي 4000 شخص (حوالي 55% رجال و45% نساء).

وأجرى برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، بالتّعاون مع شركاء محلّيّين، ثلاثة مسوحاتٍ في منطقة كردستان وسوريا ولبنان، بين شهرَي نيسان وحزيران من العام 2016. وقد استخدم برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) وشركاؤه مشاريعهم وشبكاتهم ذات الصّلة من أجل الوصول إلى هدفهم الرّئيسيّ من السّكّان. وقد وصل عدد المستطلعين إلى 933 في منطقة كردستان (محافظة دهوك)، و602 في لبنان (محافظات بيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان)، و2007 في سوريا (محافظات حلب وحماه وحمص وريف دمشق ومدينة دمشق ودرعا والحسكة واللّاذقيّة والسّويداء وطرطوس). ثم تمّ دمج هذه العيّنات من الجماعة باختيارٍ للمُستطلَعين على نحو عشوائيٍّ ضمن العوائل.

اما الاستطلاعات، فقد تضمّنت مُستطلَعين من مجموعاتٍ دينيّةٍ أقلّيّةٍ وأكثريّةٍ، وذلك بهدف المقارنة. وقد استخدم المُقابِلون المتدرّبون استبيانًا ورقيًّا، باستثناء جزءٍ من الاستبيانات الّتي أُجرِيت إلكترونيًّا في إقليم كردستان. ثمّ قام فريقٌ شريكٌ بتسجيل النّتائج إلكترونيًّا من أجل قيام برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) بتحليله، تحديدًا عن طريق نماذج انحداريّةٍ والّتي حلّلت في الوقت عينه تأثير عددٍ من المتغيّرات (الجنس، المستوى التّعليميّ، الانتماء الدّينيّ، بلد المنشأ، إلخ) على حصيلةٍ محدّدة.

وقد تضمّن أيضًا جمع البيانات لهذه الدّراسة تقييمًا سريعًا من شريكٍ محلّيٍّ في بيروت وأجري في بيروت في شهر تشرين الأوّل من العام 2016. نظر هذا الاستطلاع في حالات 10 نساءٍ ناجياتٍ من العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وتتراوح اعمارهن بين 21 و36 سنة، و8 عاملين اجتماعيّين في مختلف الأماكن في لبنان، من أجل التوصل الى نتيجة حول كيفيّة تقاطع الانتماء الدّينيّ مع حساسيّات العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع وخدمات الدّعم.

غير انّ القيود اللّوجستيّة تعني عدم إمكانيّة إجراء نقاشات مجموعاتٍ ومسوحاتٍ على المستوى عينه من التّفصيل في جميع أنحاء سوريا والعراق أو البلدان المجاورة. ولكن بالرّغم من هذا التّحدّي، تبقى نتائج هذه الدّراسة متمّمةً لتلك الّتي توصّلت اليها منظّماتٍ أخرى.

إنّ تحليل المعلومات من مصادر مختلفةٍ أتاح امكانية تثليث النّتائج لضمان دقّتها قدر الإمكان ولتبيان الفروقات الدّقيقة. وكان ثمّة حرصٌ على توفير معلوماتٍ إحصائيّةٍ موثوقة. كذلك خضع التّقرير لتحقيق صارم للتأكد من صحّته من قبل خبراء دوليّين وإقليميّين، وفريق عملٍ وطنيٌّ ودوليٌّ، يعملون في مجال المساعدة الأمنيّة والإنسانيّة في سوريا والعراق والبلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، تمّت مناقشة النّتائج الأوّليّة مع سوريّين وعراقيّين من جماعاتٍ أقلّيّةٍ وأكثريّةٍ من أجل تأكيدها أو رفضها أو التّحقّق منها أكثر.

وكما هو الحال في مختلف أجزاء البحث، ثمّة تحذيرات حول القيود والحدود لعمليّة البحث. فالصّراع والاضطرابات العنيفة تحدّ دائمًا من إمكانيّة جمع المعلومات الدّقيقة لفهم الوضع الرّاهن. ويكمن السّبب في أنّ الوصول إلى بعض المناطق محدودٌ، وفي انعدام الثّقة والخوف من التّداعيات مما يعني أنّ عددًا كبيرًا من النّاس غير مستعدّين ليتكلّموا بحرّيّةٍ، ولأنّ مصدار المعلومات وسردهم للأحداث يتأثّرون بالخبرات الأليمة. تضمّنت المسوحات سؤالًا حول الدّخل الحاليّ، لكن يبدو أنّه كان هناك قليلًا من التّطابق بين الـمُستَطلَعين حول ما إذا كان: (1) الدّخل على اعتبار الفرد أو أهل البيت، (2) وحول عدد الأفراد الذين

يعتمدون على هذا الدّخل، (3)وإذا ما كان الـمُستَطلَعون يذكرون كلّ الدّخل أو مجرّد الأجور المكتسبة. بالإضافة إلى ذلك، شعر بعض الّذين أجروا المقابلات أنّ الـمُستَطلَعين ربّما قد عبّروا عن مداخيل أدنى، آملين بأن يؤدّي هذا إلى حصولهم على مساعداتٍ أكثر. نتيجةً لذلك، لم يتمّ استعمال بيانات الدّخل في التّحليل اللّاحق.

بشكلٍ عامٍّ، يعاني الباحثون من شحّ في البياناتٌ حول الأقلّيّات ووضعها[3]. ولم تتوافر أيّ بياناتٍ متوافقةٍ دقيقةٍ تقدّم تحليلاً لمكوّنات سكّان سوريا والعراق على الصّعيدَين الدّينيّ والعرقيّ، حتّى قبل الحرب الأهليّة في سوريا وقيام الدّولة الإسلاميّة في العراق. هذا وقد أدّت الصّراعات إلى حركةٍ جماعيّةٍ للنّاس، الأمر الّذي غيّر النّسب الدّيمغرافيّة في العراق وسوريا. ويمكن تسييس التّركيبة السّكّانيّة وأنماط الحركة للأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة، والأمر كذلك هذه الأيّام في سياق أزمات سوريا والعراق.

الفصل الأوّل: مفهوم الأقلّيّات في العراق وسوريا

"قد تشير عبارة "أقلّيّات" إلى مواطنين من الدّرجة الثّانية. لكنّها مقبولةٌ دوليّاً، وثمّة قوانين في منظّمة الأمم المتّحدة تختصّ بحقوق الأقلّيّات، وبالتّالي لا بأس من استخدام العبارة."
ممثّلٌ عن الشّبك - إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول *2016*

"نحن منزعجون كثيراً من إطلاق تسمية "الأقلّيّات" علينا، ما يعني أنّ بالإمكان تجاهلنا. إنّ جذورنا هنا أعمق من تلك الّتي لمن أصبحوا أكثريّةً هنا مؤخّرًا. هنا، في شمال العراق، جذور المسيحيّة. إذا نزلت طبقةً واحدةً في الأرض، ستجد كنائس وصلبان. وإذا حفرت أعمق، سيكون هناك آباؤنا من بلاد ما بين النّهرين."
زعيمٌ دينيٌّ مسيحيّ - إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول *2016*

الأقلّيّات: صعوبة مفهوم الحماية

لا يوجد تعريفٌ مُتّفَقٌ عليه دوليّاً يحدّد الجماعات الّتي تشكّل "الأقلّيّات". يتمّ بشكلٍ عامٍّ تعريف الأقلّيّات على أنّها "جماعاتٌ تختلف (...) في العرق أو الدّين أو الخلفيّة العرقيّة عن أكثريّة السّكّان"[4]. ويشير إعلان الأمم المتّحدة الخاصّ بالأقلّيّات، والّذي تمّ تبنّيه في العام 1992، إلى أنّ الأقلّيّات هي جماعاتٌ ترتكز على هويّةٍ وطنيّةٍ أو عرقيّةٍ أو ثقافيّةٍ أو دينيّةٍ أو لغويّةٍ، ويشدّد على وجوب أن تحمي الدّول وجودها[5]. ويجب على أيّ تعريفٍ مفيدٍ أن يتضمّن عوامل موضوعيّةً، مثل وجود ما هو مشتركٌ عرقيًّا أو لغويًّا أو دينيًّا، وعوامل ذاتيّةً تتضمّن الواقع بأنّه يجب على كلّ فردٍ أن يصنّف ذاته عضواً في أقلّيّة.

أحد التّحدّيات الكبيرة عند التّعاطي مع الأقلّيّات الدّينيّة في الشّرق الأوسط هي التّداخل بين تصنيفات التّمييز الدّينيّ، أو الهويّات الدّينيّة المستقلّة، والهويّات العرقيّة. ففي حين تُعتَبَر بعض الأقلّيّات الدّينيّة أقلّيّاتٍ عرقيّةً (مثل الأشوريّين والإيزيديّين أحيانًا)، إلّا أنّ الأمر نفسه لا ينطبق على أقلّيّاتٍ أخرى (مثل المسلمين الشّيعة). وبالتّالي يتحدّى فسيفساء الجماعات العرقيّة – الدّينيّة في الشّرق الأوسط التّعريف الصّارم للأقلّيّات الدّينيّة.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ عبارة "أقلّيّة" سياقيّةٌ ونسبيّةٌ، وهكذا قد تكون مجموعاتٌ اجتماعيّةٌ، مصنّفةٌ على أنّها أقلّيّاتٌ على المستوى الوطنيّ، مركّزةً جغرافيًّا وتشكّل أكثريّةً على المستوى دون الوطنيّ. فجماعة المسلمين الشّيعة أقلّيّةٌ على النّطاق الواسع في الشّرق الأوسط، لكن ثمّة إجماعٌ كبيرٌ على أنّهم يشكّلون في العراق المجموعة الدّينيّة الأكبر، في حين يشكّل المسلمون السّنّة أقلّيّة. لكنّ العرب الشّيعة في محافظة نينوى العراقيّة أقلّيّةٌ في حين أنّ العرب السّنّة هم الأكثريّة، وبالتّالي فإنّ العلاقة في مجتمعٍ محلّيٍّ معيّنٍ قد تتغيّر أيضًا بعد. ويمكن إيجاد "تناوباتٍ" مشابهةٍ في سوريا، حيث قد تكون الأقلّيّات الدّينيّة أكثريّةً في منطقةٍ، لكنّها تملك إخوةً في الدّين في جيوبٍ صغيرةٍ أو بلداتٍ أو مناطق في محافظاتٍ أخرى.

كما أنّ عبارة "الأقلّيّات" ليس ملصقًا ترتاح له المجموعات الاجتماعيّة في سوريا والعراق[6]. وتدور الاعتراضات على استخدام العبارة حول ما يلي[7]:

- إنّها مصدر حساسيّةٍ تشير إلى الضّعف أو التّقليل من القيمة أمام الأكثريّة.
- إنّها تشكّل علاقات القوّةٍ وتقوّض لغة الوحدة بين المواطنين.
- هذا المفهوم يعتّم، بالنّسبة إلى بعض الجماعات، على جذورهم التّاريخيّة بأنّهم سكّانٌ أصليّون أو متحدّرون من سكّان ما بين النّهرين القدماء.

بما أنّ عبارة "الأقليّات" راسخةٌ في أُطُر حقوق الإنسان، تقبل مجموعاتٌ كثيرةٌ استخدامها في السّياق الدّوليّ والجدالات في الخارج، في حين تدعو للحذر والتّردّد عند استخدامها في وطنها الأمّ. في العراق وسوريا، بسبب الآثار الّتي تملكها المفاهيم في تشكيل الوقائع الحاليّة والبدائل المستقبليّة للمجتمع، ثمّة تفضيلٌ جديرٌ بالملاحظة هو استخدام عبارةٍ مثل "المكوّن الاجتماعيّ" أو "مكوّنات الشّعب"، في الإشارة إلى مختلف الجماعات الّتي تشكّل السّكّان[8].

تعريف الأقلّيّات في هذا التّقرير

مع الإقرار بنقص الوضوح والتّحدّيات المرتبطة بهذه العبارة، تُستخدَم عبارة "الأقلّيّات" في هذا التّقرير للإشارة إلى المجموعات العرقيّة والدّينيّة المختلفة عمّن يشكّلون الأكثريّة العدديّة. هذه الدّراسة حسّاسةٌ قدر الإمكان على أوجه الاختلاف والشّبه بين الجماعات (الأكثريّة والأقلّيّات، وبين الأقلّيّات الدّينيّة المختلفة)، كما وضمن المجموعات نفسها (بناءً على الجنس، العمر، إلخ). تتضمن الصفحتان 11 و 18 على التّوالي لمحات عامّة حول الأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة المختلفة في العراق وسوريا.

الفصل الثّاني: الخلفيّة الاجتماعيّة والتّاريخيّة للصّراع في سوريا والعراق

"لم يكن ثمّة مشاكل قبل الحرب، وكنّا مثل الإخوة، قريبين جدًّا من جيراننا وأصدقائنا المسلمين."
لاجئةٌ سوريّةٌ مسيحيّةٌ - بيروت، لبنان، شباط *2016*

"عشت مع جيراني أربعين سنةً وفجأةً رفعوا عليّ أسلحتهم."
لاجئٌ عراقيٌّ مسيحيّ - عمّان، الأردن، حزيران *2016*

"لقد ذُبِح السّكّان في كوباني، ليس فقط على يد داعش (الدّولة الإسلاميّة)، لكن أيضًا على يد جيرانهم."
لاجئةٌ سوريّةٌ كرديّة - بيروت، لبنان، شباط *2016*

إنّ انهيار السّلطنة العثمانيّة نهاية الحرب العالميّة الأولى أعطى القوى الأوروبيّة الفرصة للتّوسّع في الشّرق الأوسط. وقاد اتّفاق سايكس – بيكو بين بريطانيا وفرنسا إلى تشكيل ما يُعرَف اليوم بسوريا والعراق. إنّها المرّة الأولى الّتي يكون فيها هذان الكيانان الجغرافيّان دولاً تحكمها عاصمتا دمشق وبغداد على التّوالي. لقد سبّب خلق هاتين الدّولتين، بناءً على حدودٍ وهميّةٍ خدمت بشكلٍ أساسيٍّ مصالح المستعمرين، معارضةً ضمن السّكّان والنّخب الحاكمة الّذين اغتُصبت منهم مواقعهم التّقليديّة. وقد واجه أولئك الّذين يقودون كلّ بلدٍ تحدّي حكم وإبقاء السّيطرة على كيانٍ واحدٍ غير مرتاحٍ ضمن حدوده ومليءٍ بالانقسامات العرقيّة والدّينيّة والاجتماعيّة.

بالرّغم من كون العراق وسوريا جارتين وتشاركهم بعض الهويّات التّاريخيّة والدّينيّة والثّقافيّة، إلّا أنّ العلاقة بينهما كانت ضعيفة المستوى في غالبيّة وجودهما كدولتين. فكانت سوريا على سبيل المثال إحدى الدّول العربيّة القليلة الدّاعمة لإيران خلال الحرب الإيرانيّة – العراقيّة، وسمحت سوريا للقوّات الحليفة بإطلاق الهجمات على العراق من الأرض السّوريّة خلال حرب الخليج الأولى.

ثمّة أوجه تشابهٍ متعدّدةٌ في ما يخصّ الوضع الّذي تواجهه الأقلّيّات في العراق وسوريا. فالبعثيّة، الّتي هي عقيدةٌ معيّنةٌ حول القوميّة العربيّة، كانت إيديولوجيّةً سياسيّةً مهمّةً في البلدين. لقد نشأت في دمشق في أربعينيّات القرن العشرين وروّجت للعروبة والاشتراكيّة وخيار الدّولة القويّة مع حماية وحرّيّة الممارسة الدّينيّة. لكنّ البعثيّة في المقابل لم تستطع دمج الأقلّيّات العرقيّة غير العربيّة بالشّموليّة ذاتها لأولئك الّذين يُعتَبَرون عربًا. إنّ بناء الهويّة الوطنيّة للدّولة ضمن إطارٍ أَنصَر هويّةً عرقيّةً واحدةً، قد أدّى الى حرمان بعض الأقلّيّات الدّينيّة الّتي لا تُعتبَر من العرب.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ موقع العراق وسوريا الجغرافيّ هو بين خطَّي صدعٍ رئيسيَّين في المنطقة (السّنّة – الشّيعة والعرب – الأكراد). لكن هناك أيضًا أوجه اختلافٍ متميّزةٌ بين العراق وسوريا في ما يخصّ التّحدّيات الحاليّة الّتي تواجهها الأقلّيّات فيهما. والأهمّ من ذلك هو أنّ الدّولة العراقيّة ذهبت باتّجاه انحلالٍ بطيءٍ على مرّ العقود، فاقمه الغزو الأميركيّ في العام 2003.

يوفّر هذا الفصل مقدّمةً للتّركيبة السّكّانيّة في سوريا والعراق والأحداث الرّئيسيّة في التّاريخ الحديث للبلدَين. ويوجز الأنماط الطّائفيّة وأشكال التّمييز قبل اندلاع الصّراعات الحاليّة، ويزوّد بتحليلٍ للصّراعات الحاليّة وتأثيرها على الأكثريّات والأقلّيّات.

سكّان العراق[9]

يتألّف الجزء الأكبر من السّكّان المسلمين من ثلاث مجموعاتٍ كبرى، هي العرب السّنّة والعرب الشّيعة والأكراد السّنّة. وجنوب العراق شيعيٌّ بغالبيّته، ووسطه وغربه وشماله سنّيٌّ بشكلٍ رئيسيّ. أمّا مدينتا بغداد والبصرة فمختلطتان. ويشكّل الأكراد غالبيّة السّكّان في شمال البلد وشماله الغربيّ.

وتقطن أقلّيّاتٌ دينيّةٌ عراقيّةٌ كثيرةٌ في الشّمال، ومن بينها المسيحيّون والإيزيديّون. ويتكلّم المسيحيّون الأشوريّون، الّذين يشكّلون الجماعة المسيحيّة الأكثر عددًا في العراق، لغتهم الخاصّة ولا يُعتبَرون عربًا بالضّرورة. بالتّالي يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم الآخرون جماعةً عرقيّةً مستقلّة. هذا ويتكلّم الإيزيديّون بغالبيّتهم اللغة الكرديّة، ويعيشون في العراق وإقليم كردستان العراقيّ. وكانت منذ العام 2003 غالبيّة سنجار، موطن الإيزيديّين، تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان (KRG)، على الرغم من أنّها تبقى رسميًّا تحت إدارة الحكومة المركزيّة العراقيّة. وفي حين يرغب غالبيّة الإيزيديّين بأن يُعتبَروا أكرادًا، لكنّهم ينظرون إلى أنفسهم على أنّهم مجموعةٌ عرقيّةٌ مستقلّة. وتتضمّن الأقلّيّات العرقيّة العراقيّة الأخرى التّركمان والشّباك والأرمن الكاكائيّون والأكراد المسلمون الشّيعة والأفارقة العراقيّون والغجر.

يقدّر القادة المسيحيّون في العراق أنّ عدد المسيحيين قد تقلّص الى ما يقلّ عن 250000 منذ شهر أيلول من العام 2016 [10]. لقد تقلّص عدد السّكّان المسيحيّين باطّرادٍ خلال السّنوات العشر الماضية من حوالي 700000 في العام 2003 إلى 290000 في العام 2014 وصولاً إلى التّقدير الحاليّ[11]. إنّ حوالي 67% من المسيحيّين العراقيّين هم من الكلدان الكاثوليك (الطّقس الشّرقيّ للكنيسة الكاثوليكيّة)، وحوالي 20% هم أعضاءٌ في كنيسة الشّرق الأشوريّة. أمّا من تبقّى فهم من السّريان الأرثوذكس والسّريان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس والأنجيليّين أو البروتستانت الآخرين. يقال إنّ 50 عائلةً مسيحيّةً إنجيليّةً فقط بقيت في العراق، بعد أن كان عددها يناهز 5000 عائلةٍ في العام 2013 [12].

ويعدّ الشّباك، وهم شيعةٌ بغالبيّتهم، حولي 250000 في العراق. ويعلن القادة أنّ الجماعة الإيزيديّة تعدّ حوالي 500000 يعيش غالبيّتهم في الشّمال[13]. وتختلف تقديرات حجم جماعة الصّابئة – المندائيّة. فبحسب قادتهم، لم يبقَ في العراق أكثر من 5000، تحديدًا في الجنوب مع جيوبٍ صغيرةٍ في إقليم كردستان وبغداد. هذا ويعلن القادة البهائيّون أنّه يوجد أقلّ من 1000 عضوٍ منتشرين في البلد

كمجموعاتٍ صغيرة. وبحسب النّاشطين الكاكائيّين (أو اليرسانيّين)، تعدّ جماعتهم حوالي 200000 عضوٍ، متواجدين بشكلٍ رئيسيٍّ في البلدات جنوب شرق كركوك، في ديالى وإربيل في الشّمال، وفي كربلاء[14].

يلخّص الجدول رقم 1 المعلومات الرّئيسيّة حول مختلف المجموعات الدّينيّة والعرقيّة في العراق. إنّ جميع الأرقام هي تقديراتٌ بما أنّه لم يكن ثمّة إجماعٌ مُؤخَّرًا أو أيّ دراسةٍ ديمغرافيّةٍ موثوقةٍ تستند عليها الأرقام، كما أنّ النّزوح والهجرة الواسعَي النّطاق الأخيرَين يعقّدان الصّورة أكثر.

الجدول الأوّل: الجماعات الدّينيّة والعرقيّة الرّئيسيّة في العراق اليوم

لأكثريّة[15]	**عدد السّكّان 2016** [16]	**الدّين/الطّائفة**	**الموقع**
الشّيعة	55-60% من السّكّان	مسلمون شيعة	جنوب العراق وبغداد بشكلٍ رئيسيّ
أقلّيّة كبيرة[17]	**عدد السّكّان**	**الدّين/الطّائفة**	**الموقع**
العرب السّنّة	20-25% من السّكّان	مسلمون سنّة	وسط وغرب وشمال العراق
الأكراد	17% من السّكّان	مسلمون سنّة بغالبيّتهم	شمال وشمال غرب العراق
الأقلّيّة[18]	**عدد السّكّان**	**الدّين/الطّائفة**	**الموقع**
التّركمان	600000 -مليونان	60% تقريبًا سنّة أقلّيّة كبيرة شيعة	مركّزون في الشّمال – تلعفر، كركوك، إربيل، صلاح الدّين، ديالى، بغداد، كوت نزوحٌ كبيرٌ بعد العام 2014
المسيحيّون	250000	الطّوائف الرّئيسيّة: • كنيسة الكلدان الكاثوليك • كنيسة الشّرق الأشوريّة • كنيسة السّريان الكاثوليك • كنيسة السّريان الأرثوذكس الأنطاكيّة • كنيسة الأرمن الأرثوذكس • كنائس مسيحيّةٌ أخرى	كان ثمّة تاريخيًّا عددٌ كبيرٌ من المسيحيّين في سهل نينوى وكردستان، كما وفي بغداد أُجبِروا بشكلٍ متكرّرٍ على النّزوح والهجرة منذ العام 1961، مع موجةٍ جديدةٍ غير مسبوقةٍ من النّزوح منذ العام 2014
الإيزيديّون	500000	الإيزيديّة	كانوا قبل العام 2014 متمركزين في سنجار وشيخان وبعشيقة وبحزاني في محافظة نينوى، وفي مقاطعة سميل في محافظة دهوك. نزحت مجموعةٌ كبيرةٌ إلى دهوك وإربيل وحوليهما
الكاكائيّون (أهل الحقّ)	أقلّ من 200000 تقديريًّا	الكاكائيّة، ويُسمَّون أيضًا «أتباع اليرسانيّة»	عاشوا تاريخيًّا حول كركوك، ثمّ نزحت مجموعةٌ كبيرةٌ إلى إقليم كردستان بعد العام 2014
الشّباك	250000	غالبيّتهم مسلمون شيعة والبقيّة مسلمون سنّة	مبعثرون في سهل نينوى ومدينة الموصل والبلدات شمال وشرق الموصل نزحت الغالبيّة إلى إقليم كردستان بعد العام 2014
الأكراد الفيليّون	مليون	مسلمون شيعة	على طول الحدود الإيرانيّة – العراقيّة
الصّابئة المندائيّون	5000	الصّابئة المندائيّة	تاريخيًّا حول دجلة والفرات، غالبيّتهم في بغداد والمحافظات الجنوبيّة نزحوا كلّهم تقريبًا إلى إقليم كردستان منذ العام 2003، في عمليّةٍ تكثّفت بعد العام 2014
البهائيّون	أقلّ من 1000	البهائيّة	مبعثرون في المدن الكبرى
العراقيّون الأفارقة	1500 - 2000	غالبيّتهم شيعة	يتحدّرون أساسًا من مهاجرين أفارقة شرقيّين الّذين أتوا إلى العراق بعد ولادة الإسلام - جنوب العراق بشكلٍ رئيسيّ
الغجر (الكَوليّة والكَرَج)	50000 - 200000	غالبيّتهم مسلمون سنّة وشيعة	بلداتٌ معزولةٌ في جنوب العراق وضواحي بغداد والموصل والبصرة عانوا من نزوحٍ كبيرٍ منذ العامين 2003 و2014

اضطرّت عائلة خضر للهرب عندما هاجمت الدّولة الإسلاميّة سنجار. ويعيشون الآن كنازحين في مخيّمٍ خارج دهوك.

خلفيّة الصّراع الحاليّ في العراق

لم يكن للشّعب العراقيّ، في حوالي قرنٍ من تاريخه، نظامٌ ديمقراطيٌّ تعدّديٌّ مستقرّ تتمّ بواسطته حماية حقوق مختلف الجماعات العرقيّة والدّينيّة، بالإضافة إلى تداول السّلطة وتشاركها. لكن بدل ذلك استُخدِم الدّين والعرق لتحديد المكانة والسّلطة والحقوق، وتهميش بعض الجماعات عن قصد.

تميّزت العقود الثّلاثة الأولى في العراق بالعنف، وهيمن عليها البريطانيّون وأشخاصٌ ذوو نفوذٍ يعتمدون على البريطانيّين وشكباتهم الشّخصيّة للحفاظ على السّلطة. عيّن البريطانيّون فيصل بن حسين شريف مكّة ملكًا على العراق. وطلب تضمين كردستان في العراق، لكي يكون هناك أقلّيّةٌ سنّيّةٌ كبيرةٌ توازن الأكثريّة الشّيعيّة. وحكمت أكثر من 20 حكومةً مركزيّةً مختلفةً العراق بين العامين 1945 و1958.

فشلت البعثيّة بدايةً في اكتساب قوّة جذبٍ في العراق لأنّها لم تجذب مباشرةً غالبيّة السّكان الشّيعة والأكراد. ثمّ أصبحت البعثيّة الإيديولوجيّة السّياسيّة المهيمنة في البلاد بعد انقلابٍ عسكريٍّ في العام 1958 أسقط الملكيّة، ونظام صدّام حسين بين العامين 1979 و2003. وبعد أنّ كان نظام صدّام حسين البعثيّ في الأساس غير طائفيٍّ وعروبيًّا في إيديولوجيّته، إلّا أنّه همين عليه تدريجيًّا الطّابع العائليّ والعشائريّ السّنّيّ، تحديدًا مع الحرب الإيرانيّة – العراقيّة في ثمانينيّات القرن العشرين، كما طبّق سياسات إباداتٍ جماعيّةٍ وقمعٍ على الأكراد والمسلمين الشّيعة وأقلّيّاتٍ عرقيّةٍ ودينيّةٍ أخرى[19]. وكان لهذه السّياسات دورٌ حاسمٌ في إدارة المشهد الطّائفيّ والسّياسيّ حتّى يومنا هذا.

خطّة التّعريب

أسفرت هذه الخطّة عن نزوحٍ قسريٍّ للأكراد والتّركمان والشّباك والأشوريّين والإيزيديّين من أرضهم وممتلكاتهم، وتدمير عدد كبير من الوثائق الّتي تُثبِت ملكيّة الأقلّيّات، وإعادة توزيع الأرض والممتلكات للعرب. وكان الإيزيديّون من الّذين أُجبِروا على مغادرة بيوتهم وإعادة تموضعهم في بلداتٍ جماعيّةٍ في نواحٍ أخرى، متخلّين عن استخدام لغتهم، وحصلوا على هويّةٍ جديدةٍ مُعرَّبة. هذا وأُجبِر الأشوريّون على الاختيار بين القوميّتين العربيّة أو الكرديّة خلال الإحصائيّات الوطنيّة في الأعوام 1977 و1987 و1997. أمّا الّذين أصرّوا على أن يُعتبَروا أشوريّين فشُطِبوا من اللّائحة أو سُجِّلوا أكرادًا أم عربًا بطريقةٍ عشوائيّة[20]. ومن أجل تشجيع الأقلّيّات على تعريف أنفسهم عربًا، أوجز المرسوم رقم 199 في العام 2001 حقّ كلّ عراقيٍّ بتغيير هويّته العرقيّة إلى العربيّة[21]. ثمّ عادت هذه الجماعات النّازحة بالقوّة إلى أرضها بعد العام 1991، في عمليّةٍ تسارعت بعد العام 2003، مما أدّى إلى توتّرٍ مع السّكّان العرب، تحديدًا من أجل السّيطرة على كركوك الغنيّة بالنّفط[22].

إقليم كردستان

بحث الأكراد، منذ تشكيل العراق، عن نوع من الإقليم ذات الاستقلال الذّاتيّ، وكان في صراعٍ سياسيٍّ ومسلّحٍ مع سلطات الدّولة الّتي رفضت بشكلٍ كبيرٍ فكرة الاستقلال الذّاتيّ الكرديّ. وقادت الثّورات الكرديّة في السّتّينيّات والسّبعينيّات من القرن العشرين إلى نزوحٍ جماعيٍّ قسريٍّ للأكراد. ورغم أنّ صدّام حسين سمح للأكراد ببعض الاستقلال الذّاتيّ في السّبعينيّات من القرن العشرين، إلّا أنّ القوّات الكرديّة هُزِمت في العام 1975. هذا وأُوكِل حسن الماجد، نسيب صدّام حسين، بقيادة

حملة الأنفال في العام 1988 الّتي تألّفت من سلسلة هجماتٍ قُتِل فيها 180000 من الرّجال والنّساء والأولاد، ومن بينهم 5000 في هجومٍ بالأسلحة الكيميائيّة على حلبجة[23]. كما إنّ نهاية حرب الخليج الأولى في شهر آذار من العام 1991 عجّلت ثورةً كرديّة. لكنّ صدّام حسين صدّها من البداية، وهرب نحو 1.5 مليون كرديٍّ إلى الحدود التّركيّة والإيرانيّة. أخيرًا حصل الأكراد على حمايةٍ دوليّةٍ، فتمّ انشاء منطقةٍ ذات استقلالٍ ذاتيٍّ في العام 1992، تحكمها حكومة إقليم كردستان (KRG).

وبالرّغم من الحصار الاقتصاديّ والعنف المستمرّ في العراق، استطاعت المنطقة المحكومة من الأكراد تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ، وبقيت هادئةً نسبيًّا. ومنذ الغزو الّذي قادته الولايات المتّحدة في العام 2003، اغتنم الأكراد الفرصة لتقوية موقعهم وتوسيع السّيطرة على المناطق المتنازع عليها. ومع تأسيس حكومة إقليم كردستان، انقلبت عمليّة التّعريب من خلال طرد العرب من مناطق متعدّدةٍ في إقليم كردستان والضّغط على الأقلّيّات الدّينيّة ليُعتبَروا أكرادًا. ومع الازدياد السّريع للعنف واستيلاء الدّولة الإسلاميّة على أراضٍ عراقيّة في العام 2014، طلبت العديد من الأقلّيّات الدّينيّة اللجوء، ومن بينها المسيحيّون والإيزيديّون، وسُمِح لهم باللّجوء إلى منطقة سيطرة حكومة إقليم كردستان (KRG). كان الميل إلى الهجرة قد بدأ سابقًا، فالصّابئة المندائيّون على سبيل المثال نزحوا سابقًا من جنوب العراق إلى إقليم كردستان بعد سقوط صدّام حسين في العام 2003. يعترف كثيرون أنّ حكومة إقليم كردستان (KRG) وسكّان إقليم كردستان أنقذوا حياة كثيرين ووفّروا ملاذًا آمنًا لمئات آلاف النّازحين العراقيّين. بيد أنّ كثيرين من بين الأقلّيّات في المناطق الخاضعة للسّيطرة الكرديّة يشعرون بأنّهم جزءٌ من لعبةٍ سياسيّةٍ تعمل فيها حكومة إقليم كردستان (KRG) لتحصل على دعمٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ وعسكريٍّ من المجتمع الدّوليّ، من خلال تصوير ذاتها على أنّها حامية اللّاجئين من العراقيّين والأقلّيّات[24].

المناطق المتنازع عليها

بعد الإطاحة بصدّام حسين في العام 2003، أصبحت سنجار وسهل نينوى ومناطق أخرى على حدود إقليم كردستان الشّرعيّة جزءًا ممّا يُطلَق عليه تسمية "المناطق المتنازع عليها". وتدّعي كلٌّ من السّلطة العراقيّة المركزيّة وحكومة إقليم كردستان (KRG) الحقّ بحكم هذه المناطق لأسبابٍ تاريخيّة. تدّعي حكومة إقليم كردستان (KRG) أنّ الأراضي على حدودها مع باقي العراق (في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدّين وديالى) تشكّل جزءاً من كردستان التّاريخيّة. والحافز الآخر لإدراج حكومة إقليم كردستان (KRG) هذه الأراضي المتنازع عليها في إقليمها هو انشاء منطقةٍ عازلةٍ أكبر بينها وبين ما تبقى من الأراضي العراقية، بعد عقودٍ من سوء معاملة وتهميش العراقيّين الأكراد من قبل الحكومات المتعاقبة في بغداد.

يضع البند 140 من دستور العراق الصّادر في العام 2005 آليّةً لحلّ وضع المناطق المتنازع عليها، حيث قد يحدّد استفتاءٌ رغبة المجتمعات المحلّيّة بأن تكون جزءًا من إقليم كردستان العراق. لكنّ السّلطات العراقيّة

يعيش شاهد (6) وفاراص الخولد (8) في مستوطنةٍ للّاجئين في بر الياس مع جدّتهم ميناوار حوراني. وقد قُتِل أبوهما وأمّهما في سوريا نتيجة البراميل المتفجّرة.

فشلت في النّهاية بأن تطبّق البند 140، وكان أحد العوائق الرّئيسيّة لتطبيقه الشّرط بأن تُجعَل المناطق "المُعرَّبة" سابقًا "سويّةً"، أي أن تحصل الجماعات الّتي قُلِعت بالقوّة على الدّعم الضّروريّ لعودتها.

التّمييز والعنف الطّائفيّ في العراق

وُصِف العراق بأنّه بلدٌ تمارس فيه السّلطة قيودًا "صارمةً" على الدّين في أربعة تقاريرٍ على التّوالي لمؤشّر منتدى بيو Pew Forum، من العام 2009 إلى العام 2013، ثمّ ارتفع في العام 2014 إلى "صارمة جدًّا"[25]. إنّ غالبيّة بنية التّمييز ضدّ الأقلّيّات متجذّرةٌ في القوانين والسّياسات الّتي صدرت خلال فترة نظام صدّام حسين وتغلغلت في آليّات الحكم وبنيته. وتتضمّن الجيش والشّرطة والقضاء، وهي المؤسّسات الّتي اتُّهِمت بالفساد والمحسوبيّة العرقيّة والدّينيّة والتّحيّز ضدّ النّساء[26].

ويعترف دستور العام 2005 بالإسلام دينًا رسميًّا للدّولة، لكنّه يقرّ أيضًا بأنّ البلد متنوّعٌ دينيًّا وعرقيًّا. وللعراقيّين الحقّ، بحسب البند 4 من الدّستور، بأن يتعلّموا بلغتهم الأمّ، والّتي تتضمّن العربيّة والكرديّة والتّركمانيّة والسّريانيّة والصّابئة المندائيّة، والحقّ باستخدامها كلغاتٍ رسميّةٍ في المناطق الّتي تكون فيها اللّغة الأمّ هي الأكثر شيوعًا. وبالرّغم من أنّ الدّستور العراقيّ الصّادر في العام 2005 يضمن حقوق الأقلّيّات، ومن بينها حرّيّة العبادة، يعتبر البعض أنّ الأقلّيّات خضعت للتّمييز من السّلطة المركزيّة والمحلّيّة في كلّ جوانب الحياة، ومنها الحصول على الخدمات العامّة والوظائف والملكيّة[27].

وبعد مرحلة صدام حسين، جعل الصّراع المدنيّ كلّ العراقيّين معرّضين للعنف، وغالبًا ما تخدم الاعتداءات غاية بثّ الرّعب في الأقلّيّات المستهدفة وأعمال الثّأر الّتي تؤجّج الصّراع أكثر. بيد أنّ الأقلّيّات تأثّرت بالصّراع بطريقةٍ غير متكافئة. فعدد الوفيّات من المدنيّين بين العامين 2003 و2007 في محافظة نينوى نتيجة العنف وصل بشكلٍ متوسّطٍ الى حوالي 11% من مجمل الوفيّات من المدنيّين نتيجة العنف في العراق. ولكنّ النّسبة ارتفعت بين العامين 2008 و2013 إلى حوالي 26% [28].

وقدّرت وزارة الهجرة والنّزوح العراقيّة في العام 2009 أنّ ما يقارب نصف الأقلّيّات الدّينيّة غادرت البلاد منذ العام 2003. كان المسيحيّون إلى حدٍّ ما في خطرٍ بسبب أنّ إيمانهم رُبِط بالغرب كما بالقوّة المتعدّدة الجنسيّات في العراق. هذا بالإضافة إلى أنّ عددًا كبيرًا من العرب اتّهم الإيزيديّين بالعمالة بسبب عمل هؤلاء كمترجمين للقوات الأمريكيّة بغية كسب لقمة العيش [30].

بحسب نتائج مسحٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في العام 2016 حول تصوّرات وخبرات الأقلّيّات النّازحة في إقليم كردستان، كان سكّان الموصل أكثر من أبلغوا عن تعرّضهم للإهانات قبل احتلال الدّولة الإسلاميّة (74%)، مقارنةً بحوالي 25% في مناطق أخرى. وأكّدت روايات النّازحين من مختلف جماعات الأقلّيّات (الشّبك والكاكائيّون والمسيحيّون والتّركمان والشّيعة) ورؤسائها الرّوحيّين ازدياد الظّروف العدائيّة الّتي اختبرها غير المسلمين السّنّة في الموصل منذ العام 2003.

وما قاله أحد الكاكائيّين من الموصل والنّازح إلى إقليم كردستان: "لم نعش أبدًا يومًا واحدًا دون تحرّشٍ من المسلمين، منذ يوم ولادتنا"[31]. كما يتكلّم الشّبك عن استفزازاتٍ وأعمال انتقامٍ بسبب تصريحاتٍ عامّةٍ قام بها الشّباك في كلّ مكانٍ، أو حتّى عن ثأرٍ بسبب القتل في جنوب العراق[32]. وبحسب رئيسيٍّ دينيٍّ كلدانيٍّ، انتقلت أكثر من 2000 عائلةٍ مسيحيّةٍ من الموصل إلى إربيل في إقليم كردستان بين العامين 2003 و2014 بسبب التّهديدات والمضايقات[33]. هذا وشعر 17% من الّذين استجابوا للمسح بالحاجة لإخفاء دينهم، و24% في حالة الإيزيديّين. كذلك ذكرت مجموعاتٌ من المسيحيّين أنّهم يعيشون في خوفٍ دائمٍ ولا يوجد من يدافع عنهم، كما شعرت نساءٌ من أقلّيّاتٍ دينيّةٍ بوجوب تطابقهن مع نمط اللّباس الإسلاميّ بسبب الخوف من تعرّضهنّ للمضايقة أو الخطف أو الاغتصاب[34].

كان الهجوم الأوسع نطاقًا على الأقلّيّات قبل العام 2014 هو الحدث الّذي اشتمل على عدّة سيّاراتٍ مفخّخةٍ في بلدتين إيزيديّتين، وأودى بحياة ما بين 400 و800 إيزيديٍّ وذلك خلال سنة 2007 [35]. وأشار المجلس الشّعبيّ الكلدانيّ السّريانيّ الأشوريّ في شهر تمّوز من العام 2016 إلى أنّ 60 اعتداءً على الأقلّ ارتُكِبوا ضدّ كنائس بين العامين 2003 و2013، ومنهم بشكل خاص سيّاراتٍ مفخّخةً وأجهزةً متفجّرةً أخرى. وشهد العام 2010 أحد أكثر الاعتداءات أهمّيّةً على الأحياء المسيحيّة في بغداد، على كنيسة سيّدة النّجاة. فقد هاجم عدد من المسلّحين الكنيسة مستخدمين أسلحةً خفيفةً وسراتٍ واقية، وقُتِل بالهجوم أكثر من 50 شخصًا. هذا وعانى الصّابئة المندائيّون في العراق، من شهر كانون الثّاني من العام 2007 إلى شهر شباط من العام 2008، 42 حالة قتلٍ و46 حالة اختطافٍ و10 تهديداتٍ و21 اعتداءً، وهذا عدد كبير وغير متناسب[36].

كذلك عانى كثيرٌ من الصّابئة المندائيّين من تهديدات الإسلاميّين لحملهم على مغادرة البلد والا يُقتَلون. وقد أُجبِرت عائلاتٌ في حالاتٍ عديدةٍ على بيع كلّ شيءٍ لدفع فديةٍ عن أقرباء مخطوفين. وقد تمّ القتل في حالاتٍ معيّنةٍ رغم دفع الفدية. كما جاءت بعض حالات القتل بهدف ترهيب العائلات بدلاً من المال[37]. كذلك كان الخطف من أجل الفدية أحد أكبر المشاكل الّتي واجهها الأشوريّون، فقد تمّ الإعلان عن ستّة حالات خطفٍ في العام 2011، خمسةٌ منها في كركوك[38].

لقد تضمّنت أعمال العنف الرّئيسة ضدّ الأقلّيّات بين العامين 2003 و2014 ما يلي:

- تدمير المباني الدّينيّة وتشويهها.
- قتلٌ جماعيٌّ للمجتمعين في المباني الدّينيّة وحولها.
- خطف القادة والأفراد الرّوحيّين والمدنيّين، ومنهم الأطفال، وقتلهم وقد استُهدفوا بسبب اعتبار أنّ بعض الأقلّيّات أغنى من سائر السّكّان وبإمكانها دفع فدية.
- تهديداتٌ بترك المنازل والشّقق وبالتّالي مصادرة الأملاك من قبل أفرادٍ أو ميليشيات.
- التّحوّل بالقوّة إلى الإسلام باستخدام تكتيكاتٍ مثل التّهديد بالموت والاغتصاب والزّواج القسريّ.

بالإضافة إلى ذلك، عانت نساءٌ من الأقلّيّات من التّهديدات أو المضايقات أو العنف الجنسيّ بسبب حالتهم المزدوجة لأنّهنّ ينتمين إلى جماعةٍ دينيّةٍ أو عرقيّةٍ معيّنةٍ ولأنّهنّ نساء. وقد يذهب اغتصاب نساءٍ من الصّابئة المندائيّين دون عقابٍ بسبب اعتقاد بعض النّاس أنّ اغتصاب "غير المؤمنة" مقبولٌ، حتّى أنّه يشكّل فعل تطهير[39].

وتمتّعت الأقلّيّات أيضًا بحمايةٍ أقلّ من قوّات الأمن العراقيّة، فقد تفشّى الإفلات من العقاب بسبب الاعتداءات على الأقلّيّات[40]. بحسب بعض الكاكائيّين، لم يكن ثمّة محاكمةٌ أو عقابٌ في أيّ من الهجمات العنيفة على جماعتهم منذ العام 2003 [41]. كذلك روى المسيحيّون في إقليم كردستان أيضًا عن اعتداءات ونهب محلّاتهم في العام 2011، بتحريضٍ من إمامٍ خلال صلاة الجمعة في زاخو، والحصانة للمعتدين منذ ذلك الحين[42]. كما أنّ حصول النّساء اللّواتي من الأقلّيّات على العدالة لهو أكثر صعوبةً بسبب التّمييز ضدّ الأقلّيّات في الشّرطة والقضاء[43].

الدّولة الإسلاميّة وتأثير الصّراع الحاليّ على الأقلّيّات

تعود أصول الدّولة الإسلاميّة إلى العام 1999 مع أبي مصعب الزّرقاويّ، ثمّ إلى القاعدة في العراق الّتي ازدادت قوةً بعد احتلال الولايات المتّحدة الأميركيّة للعراق. بعد ذلك حصل دمجٌ بين عدد من مجموعاتٍ إسلاميّةٍ سنّيّةٍ في العام 2006، ثمّ ما لبثت أن اتّخذت تسمية الدّولة الإسلاميّة في العراق تحت غطاء هذه المجموعة. وكان الهدف الرّئيس للمجموعة بقيادة أبي بكر البغداديّ منذ 2010 هو تأسيس "خلافةٍ" في المناطق السّنّيّة من البلاد. ثمّ وسّعت بعد ذلك طموحاتها وأصبحت الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام، بما أنّها انخرطت في الصّراع السّوريّ.

استولت الدّولة الإسلاميّة على مساحةٍ هائلةٍ من الأراضي في شهر حزيران من العام 2014 في أربع محافظاتٍ عراقيّةٍ هي الأنبار ونينوى وصلاح الدّين وديالى، منتقلةً بشكلٍ أساسيٍّ من المناطق العربيّة إلى الفلك الكرديّ. وكانت في هذا الوقت الأراضي المتوسّطة الّتي سعت الدّولة الإسلاميّة للسّيطرة عليها موطنًا لأقلّيّاتٍ دينيّة. غير أنّه لا مكان لبعض الأقلّيّات الدّينيّة في الإيديولوجيّة المتطرّفة أو المجتمع "الطّاهر" دينيًّا كما تتصوّره الدّولة الإسلاميّة، بالاستناد إلى تفسيرٍ متطرّفٍ وأصوليٍّ للقرآن. ولكن يبدو أنّ الدّعم الواضح الّذي منحه العراقيّون الآخرون للدّولة الإسلاميّة في العام 2014 لا يستند كثيرًا على حماستها الدّينيّة أو كرهها للأقلّيّات، بل على ما كانت ستقدّمه كما هو مُوجَزٌ أدناه.

- البعد الاقتصاديّ: كانت الدّولة الإسلاميّة تقدّم الأسلحة والمال والخدمات اللّوجستيّة في الحالات الّتي تتناقص فيها موارد السّنّة العرب في العراق. لقد أثبتت الدّولة الإسلاميّة ذاتها في وضعٍ كان في شدّة التّوتّر بين إربيل وبغداد منذ العام 2012، وأحد أسبابه مسألة السّيطرة على عائدات النّفط ومصادر البترول جنوب إقليم كردستان. وقد تحرّكت الدّولة الإسلاميّة من أجل استعادة هذه الآبار للسّنّة العرب.

- البعد السّياسيّ: استعادت النّخبة السّياسيّة الشّيعيّة في بغداد والسّلطة التّنفيذيّة قوّتها في الانتخابات النّيابيّة ربيع العام 2013 ثمّ في العام 2014، دافعةً باتّجاه إعادة انتخاب نوري المالكي لولايةٍ ثالثة. وكان هذا في الواقع غير دستوريٍّ بحسب معايير دستور العام 2005 العراقيّ. وقد أكّدت الدّولة الإسلاميّة ذاتها بديلاً سنّيًّا عربيًّا، وكانت قادرةً على تأمين تحالفاتٍ تكتيكيّةٍ مع العشائر والقوى السّياسيّة في الأنبار والمحافظات المحيطة. وهذا ما قاد الميليشيات السّنّيّة إلى إعلان عدم رغبتها بمقاتلة الدّولة الإسلاميّة إلّا بعد تنحّي نوري المالكي.

- البعد المتعلق بالأقلّيّات الدّينيّة: أعلنت الحكومة العراقيّة في شهر كانون الثّاني من العام 2014 أنّ أربع مقاطعاتٍ يتمّ تدارس إصلاحها إداريًّا ما قد يرفعها إلى محافظات. بهذا المخطّط سيؤمن سهل نينوى محافظةً مسيحيّةً أشوريّةً، وتلعفر محافظةً تركمانيّةً، وستكون طوز خورما فسيفساء أقلّيّات (لكنّها تملك أيضًا أكثريّةً تركمانيّة)[44]، وستكون الفلّوجة السّنّيّة العربيّة المضطربة منفصلةً عن باقي الأنبار. قد يستتبع هذا انفصالاً إداريًّا وتأسيسًا لمحافظاتٍ أقلّيّةٍ جديدةٍ في بعض المناطق العازلة بين المنطقة العراقيّة العربيّة السّنّيّة والمنطقة الكرديّة.

اعتُبر اقتراح سهل نينوى بشكلٍ خاصٍّ وسيلة لجعل المحافظة أخيرًا "ملاذًا آمنًا للأشوريّين"، وهو ما كان يُعمَل عليه منذ أكثر من عقدٍ من الزّمن. فمن شأن المحافظة المستقلّة تأمينُ سلطةٍ ذاتيّةٍ أكثر للأشوريّين، وتحوّلٌ اقتصاديٌّ من بغداد، وتمثيلٌ سياسيٌّ أكبر في بغداد. لكن من وجهة النّظر العربيّة السّنّيّة، فإنّ التّغيير سيقوم بعكس ذلك. وقد ردّ مجلس محافظة نينوى بتهديد إعلان المحافظة إقليمًا فدراليًّا إذا نُفّذ القرار في تلعفر وسهل نينوى. كذلك قام مجلسا محافظتَي صلاح الدّين والأنبار بالأمر عينه. إذًا في حين رأت الأقلّيّات الدّينيّة هذا أنّه انتصارٌ في البحث عن مستوياتٍ أعلى من الحكم الذّاتيّ والقوّة الاقتصاديّة والحماية، وجد فيه الأكراد طريقة لإيقاف الطّموحات الكرديّة الشّرعيّة بالأرض، في حين نظر إليه العرب السّنّة على أنّه حركةٌ أخرى من بغداد لسلبهم الملكيّة. لهذا قرّر عدد كبير من السّنّة قبول عرض الدّولة الإسلاميّة بقيام حلفٍ تكتيكيٍّ ربيع العام 2014.

في شهر حزيران من العام 2014، وبعد هجماتٍ واسعة النّطاق في العراق، سيطرت الدّولة الإسلاميّة على الموصل وتلعفر ومعظم سهل نينوى، وحاولت الاستيلاء على طوز خورما. اعتبر البعض أنّ غزو الدّولة الإسلاميّة لهذه المناطق هو تحرّكٌ أثارته بغداد، أرادت من خلاله تهميش العرب السّنّة أكثر فأكثر بحجّة "حماية الأقلّيّات الأخرى". وبما أنّ قوّات الأمن العراقيّة انهارت، انتقلت القوّات المسلّحة الكرديّة (البشمركة) إلى مناطق أخرى متنازعٍ عليها، موسّعة سيطرتها على الأرض بحوالي 40% [45]. وقد تمّ طرد الدّولة الإسلاميّة من طوز خورما لاحقاً في تلك السّنة. يقال إنّ أكثر من 700 مواطنٍ عربيٍّ سنّيٍّ من طوز خورما انضمّوا مذّاك إلى الدّولة الإسلاميّة[46].يقال أيضًا إنّ المقاتلين التّركمانيّين الشّيعة، المصطفّين مع قوّات الحشد الشّعبيّ (غالبيّتهم ميليشياتٌ شيعيّة)، خطفوا وعذّبوا حوالي 150 عربيّاً سنّيّاً من منطقة طوز خورما، وقتلوا منهم بين 8 و34 شخصًا[47]. واندلع منذ شهر تشرين الثّاني من العام 2016 صراعٌ ثلاثيّ الأطراف في هذه المناطق. وفي حين أنّ الدّولة الإسلاميّة استغلّت هذا الصّراع من أجل زيادة "مجال مناورتها"، إلّا أنّ الصّراع كان مدمّرًا للأقلّيّات الدّينيّة الّتي لا تتناسب مع أيٍّ من هذه الفصائل المتحاربة.

كان الشّيعة يهيمنون إلى حدٍّ كبيرٍ على قوّات الأمن العراقيّة في العام 2014 (70%)، وقد تفكّكت هذه الأخيرة ولم تُثبِت قدرتها أو رغبتها بحماية الأقلّيّات الدّينيّة في وجه تقدّم الدّولة الإسلاميّة. كذلك فشلت البشمركة الكرديّة جزئيًّا في هذا الأمر. وقد ردّت بعض الأقلّيّات الدّينيّة بتنظيم ما يختصّ بها من ميليشيا وقوّات حماية. فأسّست الحركة الدّيمقراطيّة الأشوريّة وحدات حماية سهل نينوى، ووضعت مجموعات حمايةٍ من ضمنها دويخ نوشا (التّضحية بالذّات) للمسيحيّين وميليشيا الظّريفانيّ الكاكائيّة[48]. لقد استُهدِفت الأقلّيّات الدّينيّة بشكلٍ مباشرٍ في غزو الدّولة الإسلاميّة من أجل تأمين النّفوذ للأكراد، ولم تحم بغداد هذه الأقليات بشكلٍ كافٍ.

بيد أنّ إعلان الدّولة الإسلاميّة للخلافة في شهر حزيران من العام 2014 أوصل الضّغط والاضطهاد للأقلّيّات الدّينيّة في المناطق الخاضعة لسيطرة الدّولة الإسلاميّة إلى مستوىً جديدٍ كلّيًّا، من ناحيتَي المدى والتّأثير. فقد أوضح الخليفة الجديد إبراهيم (أبو بكر البغدادي) نيّته بقيادة الأمّة المسلمة السّنّيّة إلى مرحلةٍ جديدةٍ من التّوسّع وإعادة تأسيس إمبراطوريّةٍ سنّيّةٍ (عربيّة). فبعد أن كانت الاعتداءات على الأقلّيّات الدّينيّة سابقًا تكتيكيّةً بشكلٍ رئيسيٍّ، قد أصبحت هدفًا استراتيجيًّا للخليفة، المليء بالرّمزيّة الدّينيّة والمواقف السّياسيّة والوعود باستعادة المناطق المتنازع عليها لصالح العراقيّين العرب السّنّة.

كانت اللّغة والرّموز والطّقوس والدّعاية والإيديولوجيّة لدى الدّولة الإسلاميّة منذ 2014 يُعبَّر عنها دون شكٍّ بتعابير دينيّة، وأخذت بازديادٍ معنىً دينيًّا وجعلت وضع الأقلّيّات الدّينيّة إلى حدٍّ كبيرٍ أكثر خطورة. غير أنّ الصّراع الكامن على السّلطة وسبب دعمها الواسع الانتشار وتوسّعها الوحشيّ في مناطق الأقلّيّات يستند إلى المظالم الاقتصاديّة والسّياسيّة والمتعلّقة بالهويّة بدل الكره الجوهريّ ضدّ الأقلّيّات الدّينيّة.

يأمر القرآن بحسب تفسير الدّولة الإسلاميّة بأن يكون للمجموعات الأخرى الخيار بترك مناطقها الّتي سيطرت عليها أو بقبول سلطتها والخضوع لقوانينها دون استفسار. بالتّالي يجب على الّذين يبقون إمّا أن يتحوّلوا للإسلام ويصبحوا أعضاءً مندمجين في الجماعة والإيمان، أو يمكنهم أن يبقوا على دينهم إذا ما كان هذا الأخير ديناً مقبولاً في الإسلام. ويدفعون في هذه الحالة جزيةً ما مقابل حماية الدّولة الإسلاميّة والحقّ بممارسة دينهم. هذا وتقدّم الحالة الاجتماعيّة الذّمّيّة مجموعة حقوقٍ وواجباتٍ تختلف عن تلك الّتي يتمتع بها المسلمون. إنّ "أهل الكتاب" هم فقط مقبولون كذمّةٍ عند الدّولة الإسلاميّة، وهذا يتضمّن المسيحيّين واليهود وبعض المجموعات المُوحِّدة الّتي تتبع الكتاب المقدّس مثل الصّابئة[49]. لقد كانت مسألة انتماء الصّابئة – المندائيّين إلى الصّبائة وبالتّالي أهل الكتاب، أو يُحسَبون ضمن المشركين (مثل الإيزيديّين)، خاضعةً لجدلٍ علميٍّ لعدد كبير من القرون بين العلماء السّنّة والشّيعة على حدٍّ سواء[50]. كذلك تعتبر الدّولة الإسلاميّة المسلمين الشّيعة هراطقةً، وتمنع الممارسات الشّيعيّة مثل الصّلاة على قبور أشخاصٍ موقّرين.

رغم إعلان الدّولة الإسلاميّة سماحها للمسيحيّين بأن يبقوا في بعض مناطق سيطرتها إذا تحوّلوا أو دفعوا "جزيةً"، إلّا أنّ مقاتليها استهدفوهم. ويعدّد منشورهم الصّادر باللّغة الإنكليزيّة دابق عدّة قيودٍ في أراضيها على المسيحيّين تتخطّى مسألة الجزية، وتعلن أنّه يُسمَح بقتل المسيحيّين الّذين ينتهكون هذه القوانين ومصادرة أملاكهم[51]. وقد وضع مقاتلو الدّولة الإسلاميّة في الموصل علامة "نصارى" على بيوت المسيحيّين، وأعطتهم حتّى التّاسع عشر من تمّوز من العام 2014 لمغادرة المدينة، أو دفع جزيةٍ أو التّحوّل للإسلام، أو مواجهة الإعدام. هكذا صادرت الدّولة الإسلاميّة جميع أملاك المسيحيّين بعدما هربوا من المدينة دون أن يحصل الّذين غادروا على أيّ تعويض[52]. ويبدو في الوقت ذاته تقريبًا أنّ الدّولة الإسلاميّة أزالت خيار دفع الجزية للمسيحيّين، وأصدرت بيانًا بوجوب تحوّل المسيحيّين أو مغادرة الموصل[53].

لقد وقع الإيزيديّون خارج فئة أهل الكتاب. وفي حين واجهت "الأقلّيّات المعترف بها" نظريًّا ثلاثة خياراتٍ خلال هجمات الدّولة الإسلاميّة، أي التّحوّل أو الخضوع للذّمّيّة أو الموت، إلّا أنّ الرّجال الإيزيديّين أُعطَوا خيارَين فقط هما التّحوّل أو الموت. وقد برّرت الدّولة الإسلاميّة أخذها للعبيد وسوء معاملتهم، من ضمنها الاستغلال الجنسيّ، على قاعداتٍ دينيّة[54]. أمّا النّساء الإيزيديّات، فقد أُعطِين "الخيار" بين التّحوّل للإسلام (والزّواج بالتّالي من مقاتلي الدّولة الإسلاميّة) أو بيعهنّ كإماءٍ بما يتوافق مع تفسير الدّولة الإسلاميّة لقوانين الشّريعة حول النّساء والأولاد الأعداء المأسورين في الحرب.

ثمّ بدأت الدّولة الإسلاميّة في 3 آب من العام 2014 باستهداف مواطن الإيزيديّين في مقاطعة سنجار، وبدأ مقاتلو البشمركة في المنطقة بالانسحاب في اليوم نفسه، في حين يقال إنّهم اطمئنّوا إلى سلامة السّكّان المحلّيّين. ونتيجةً لاعتداءات الدّولة الإسلاميّة، هرب عشرات آلاف الإيزيديّين إلى جبل سنجار للأمان. وبعد أيّامٍ من الحصار، عبرت وحدات حماية الشّعب في حزب العمّال الكردستانيّ (PKK-YPG) من سوريا وفتحت ممرًّا سمح لعدد كبير من الإيزيديّين بالهرب. كانت وحداتُ حماية الشّعب (PKK-YPG) والميليشيا الإيزيديّة الّتي ساعدت في تأسيسها وحدات المقاومة في سنجار (YBŞ) هي القوّات الرّئيسيّة الّتي دافعت عن سنجار حتّى شهر كانون الأوّل من العام 2014، عندما استعادت البشمركة السّيطرة على النّاحية الشّماليّة من سنجار.

هذا وقد قُتِل أو خُطِف آلاف الإيزيديّين من رجالٍ ونساءٍ وأطفال، كما فُصِلت النّساء والفتيات عن الرّجال وتمّ بيعهنّ كإماءٍ للمنازل أو الجنس. كذلك تنقّلن بين سوريا والعراق واغتُصِبن بشكلٍ متكرّرٍ وضُرِبن وتعرّضن لإهاناتٍ لفظيّةٍ واحتُجِزن ومُنِعن عن الطّعام. وفُصِل الأولاد عن أهاليهم وأُجبِرت النّساء والأطفال على التّحوّل للإسلام[55]. فقد قُتِل في كوشو العراقيّة ما لا يقلّ عن 700 رجلٍ من الإيزيديّين في شهر آب من العام 2014. أمّا الرّجال الّذين رفضوا التّحوّل للإسلام فقد اقتادهم مقاتلو الدّولة الإسلاميّة إلى مزرعةٍ وأطلقوا النّار عليهم بناءً على أوامر مباشرةٍ تمّ تلقّيها عبر الهاتف[56]. وفي شهر كانون الثّاني من العام 2016 ، تمّ تحديد 35 مقبرةً جماعيّةً مشتبهٍ بها للإيزيديّين في سنجار[57].

كان الهجوم على الإيزيديّين مختلفًا من حيث النّوع عن ذلك ضدّ الأقلّيّات الدّينيّة الأخرى، فقد تمّت تصفيتهم كهدفٍ سياسيّ. بعد ذلك أشار عدد من بعثات تقصّي حقائق دوليّةٍ أنّ بعض أفعال

الدّولة الإسلاميّة في العراق في العام 2014 قد تصل إلى إبادةٍ جماعيّةٍ بالمعنى القانونيّ الصّارم[58]. هذا ودعا البرلمان الأوروبيّ الأمم المتّحدة لإحالة انتهاكات الدّولة الإسلاميّة ضدّ المدنيّين إلى المحكمة الجنائيّة الدّوليّة (ICC)، وإلى اعتبار انتهاكات الدّولة الإسلاميّة ضدّ الأقلّيّات الدّينيّة إبادات جماعيّة[59]. كما مرّر الكونغرس الأمريكيّ في الشّهر التّالي قرارًا يصنّف الأفعال الّتي ارتكبتها الدّولة الإسلاميّة ضدّ المسيحيّين والإيزيديّين والأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة الأخرى في العراق على أنّها جرائم حربٍ وجرائم ضدّ الإنسانيّة وإبادةٌ جماعيّة[60]. كذلك توصّلت تحقيقات الأمم المتّحدة في شهر حزيران من العام 2016 الى الخلاصة عينها، الا وهي أنّ الدّولة الإسلاميّة ارتكبت إبادةً جماعيّةً وجرائم ضدّ الإنسانيّة وجرائم حربٍ ضدّ الإيزيديّين في العراق وسوريا[61].

بالإضافة إلى ذلك، دمّرت الدّولة الإسلاميّة المنازل والأضرحة والمباني الأخرى التّابعة للأقلّيّات العرقيّة والدّينيّة[62]. وأسّست وحدةً تهتمّ تحديداً بانتقاء الأهداف البارزة (مساجد الشّيعة والكنائس والمزارات)[63] وتدميرها. لقد دمّرت مواقع تراثيّةً أثريّةً وثقافيّةً بارزةً من ضمنها المكتبات ودور العبادة (أنظر المرفق رقم 2 للأمثلة). كما نهبت أيضًا المتاحف والمواقع التّاريخيّة مثل تدمر في سوريا بهدف زيادة العائدات من بيع الآثار. وتختلف التّقديرات حول كمّيّة الدّخل الّذي تجنيه الدّولة الإسلاميّة بهذه الطّريقة، لكن ما هو متّفقٌ عليه عامّةً أنّه بمئات ملايين الدّولارات. ويعتقد عدد كبير من الخبراء أنّ الدّولة الإسلاميّة تخزّن الجزء الأكبر من القطع المنهوبة هذه لبيعها لاحقًا. كما إنّ القوانين الدّوليّة الحاليّة حول بيع الآثار لا تكفي لوقف هذه التّجارة غير الشّرعيّة[64].

هذا وتعرّضت الأقلّيّات أيضًا للإساءة من أطرافٍ مسلّحين آخرين. فانتهاكات قوّات الأمن العراقيّة والميليشيات الموالية للحكومة تتضمّن قصف المدنيّين والبنية التّحتيّة المدنيّة، وخطف السّكّان من المناطق الّتي أعيدت السّيطرة عليها، ومنع المدنيّين عند نقاط التّفتيش من الوصول إلى مناطق أكثر أمانًا[65]. ومن ضمن جهود الحكومة العراقيّة لاستعادة السّيطرة، قامت بدعمها قوّات الحشد الشّعبيّ الّتي هي شيعيّةٌ بمعظمها، وقد اتُّهمت باستخدام جنودٍ من الأولاد وارتكاب انتهاكاتٍ خطيرةٍ لحقوق الإنسان ضدّ السّنّة. كذلك قامت الحكومة العراقيّة وداعموها بقتل وجرح السّكّان في المناطق الخاضعة لسيطرة الدّولة الإسلاميّة، وغالبيّتهم من السّنّة، في ضرباتٍ جوّيّةٍ عشوائيّةٍ أصابت المساجد والمستشفيات. وتحدث بعض التقارير عن حصول عمليات قتلٍ من دون محاكمةٍ في المناطق الّتي تمّت استعادتها من الدّولة الإسلاميّة، قامت بها قوّاتٌ تابعةٌ للحكومة[66].

تشير الأدلّة المبنيّة على الأقوال بأنّ المجموعات المسلّحة المرتبطة بالأقلّيّات المُضطهَدة قد شاركت أيضًا في اعتداءاتٍ على المدنيّين. وهذا ما حصل بوضوح في شهر كانون الثّاني من العام 2015 وأشارت إليه المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR). يقال إنّ مجموعةً إيزيديّةً مسلّحةً هاجمت العرب السّنّة في قريتَين شمال سنجار، الصّبابة والجري[67]. قُتِل حوالي 20 شخصًا، منهم الأولاد والنّساء والشّيوخ، وأُحرِقت ونُهِبت القريتان. كذلك خُطِف 17 شخصًا ونزح سكّان كلتي القريتين. هذا وتُعرِّض تقارير أحداثٍ كهذه بشنّ اعتداءاتٍ ثأريّةٍ إضافيّة.

سكّان سوريا

في سوريا، لا يمكن الإشارة الى حجم السّكّان والتّركيبة الدّيمغرافية الا بطريقة تقديرية. قبل العام 2011 كان حوالي 23 مليون شخصٍ يعيشون في البلاد. وتشير التّقديرات في العام 2015 إلى أنّ السّنّة يشكّلون 74% من السّكّان وهم موجودون على امتداد البلد. وتشكّل جماعاتٌ مسلمةٌ أخرى مثل العلويّين والإسماعيليّين والشّيعة سويًّا حوالي 13% من السّكّان. كذلك تُعتبَر نسبة الدّروز حوالي 3% من السّكّان وتشكّل مختلف الجماعات المسيحيّة حوالي 8% [68].

تنتمي غالبيّة المسيحيّين السّوريّين إلى الأرثوذكسيّة الشّرقيّة والمشرقيّة، بالرغم من وجود بعض الكنائس الكاثوليكيّة والبروتستانتيّة في البلاد. ويعتبر المسيحيّون في سوريا أنفسهم على أنّهم ذوو ثقافةٍ عربيّة. هذا وتعيش الغالبيّة في دمشق وحلب وحمص وحماة واللّاذقيّة وحولها، رغم أنّ عددًا كبيرًا يعيش في محافظة الحسكة شمال شرق البلاد[69]. ويعيش غالبيّة العلويّين في المناطق الجبليّة لمحافظة اللّاذقيّة السّاحليّة، ولكن لديهم وجود كبير في مدن اللّاذقيّة وطرطوس وحمص ودمشق. هذا ويعيش كثيرٌ من الدّروز في وعر منطقة جبل العرب جنوب محافظة السّويداء، حيث يشكّلون الغالبيّة العظمى من السّكّان المحلّيّين. يوجد أيضًا سكّانٌ إيزيديّون يُقدَّرون بحوالي 80000، تحديدًا في شمال شرق حلب، لكنّ الدّولة لا تعترف بهؤلاء على أنّهم ينتمون إلى دينٍ منفصلٍ عن الإسلام. وتتركّز البقيّة الباقية من اليهود في سوريا (100-200) في دمشق وحلب. في حين يشكّل العرب السّنّة الأكثريّة في المحافظات الشّرقيّة، يهيمن الأكراد في مناطق الشّمال والعلويّون في الغرب، كما ثمّة أقلّيّاتٌ دينيّةٌ عديدةٌ متمركزةٌ بغالبيّتها في وسط سوريا في المناطق الأكثر كثافةً حول حلب في الشّمال ودمشق في الجنوب.

بالإضافة إلى ذلك، استضافت سوريا 1.5-2 مليون لاجئٍ عراقيٍّ من الّذين هربوا بعد الغزو الأميركيّ والعنف النّاتج عنه، مع أكثر من نصف مليون لاجئٍ فلسطينيٍّ نزحوا بعد تأسيس دولة إسرائيل في العام 1948.

يلخّص الجدول الثّاني مختلف المجموعات الدّينيّة والعرقيّة في سوريا في العام 2016. وكما الحال في العراق، إنّ هذه الأرقام تقديريّةٌ بما أنّه لم يُجرى مؤخّرًا أيّ إجماعٍ أو دراسةٍ ديمغرافيّةٍ موثوقةٍ للاستناد عليها، كما أنّ النّزوح والهجرة الواسعَي النّطاق الأخيرَين يعقّدان الصّورة أكثر.

الجدول الثّاني: الجماعات الدّينيّة والعرقيّة الرّئيسيّة في سوريا اليوم			
الأكثريّة[70]	**عدد السّكّان 2016**[71]	**الدّين**	**الموقع**
السّنّة	74% من السّكّان	مسلمون سنّة	المحافظات الشّرقيّة بشكلٍ رئيسيّ
الأقلّيّة	**عدد السّكّان**	**الدّين**	**الموقع**
العلويّون	حوالي 11% من السّكّان	مسلمون شيعة/علويّون[72]	شمال غرب المنطقة السّاحليّة ودمشق وحمص وحماة
الدّروز	حوالي 3% من السّكّان	الموحّدون	جبل الدّروز على الحدود الجنوبيّة الغربيّة مع الأردن، الجولان، أربع بلداتٍ جنوب دمشق، 14 بلدةٍ شمال حلب في محافظة إدلب
الإسماعيليّون	2%	مسلمون شيعة	غالبيّتهم شرق حماة
المسيحيّون	حوالي 1.4 مليون[73]	الطّوائف المسيحيّة الرّئيسيّة: • كنيسة أنطاكية للرّوم الأرثوذكس • كنيسة الرّوم الكاثوليك • كنيسة أنطاكية للسّريان الأرثوذكس • كنيسة أنطاكية للسّريان الكاثوليك • الكنيسة الأرمنيّة • كنائس مسيحيّةٌ أخرى	في جميع أنحاء سوريا، تحديدًا في المدن الكبرى (دمشق، حلب، حمص، حماة)، أيضًا في المنطقة السّاحليّة (اللّاذقيّة، طرطوس)، في الجبال، في حوران، في الشّمال (القامشلي، دير الزّور)
الشّركس	100000-50000	غالبيّتهم مسلمون سنّة	مركّزون في محافظة حوران
التّركمان	3-500000 مليون	غالبيّتهم مسلمون سنّة	حلب ودمشق وحماة
الأكراد	حوالي 10-15% من السّكّان	غالبيّتهم مسلمون سنّة	شمال حلب وحول الحدود التّركيّة حوالي 10-15% يعيشون في ضواحي دمشق
الإيزيديّون	أقلّ من 80000	الإيزيديّة	المناطق الشّماليّة الشّرقيّة وجبل الأكراد
اليهود	200-100	اليهوديّة	دمشق وحلب
اللّاجئون الفلسطينيّون[74]	450000	غالبيّتهم مسلمون سنّة	حوالي 30% يعيشون في مخيّماتٍ رسميّةٍ والبقيّة تعيش على امتداد البلاد

خلفيّة الصّراع الحاليّ في سوريا

كان المسلمون السّنّة أصحاب الامتيازات تحت حكم العثمانيّين، واعتبر الفرنسيّون أنفسهم حماة الأقلّيّات الدّينيّة، الموارنة والعلويّين والدّروز والإسماعيليّين، وراودتهم فكرة اقامة دولٍ منفصلةٍ للأقلّيّات. وكان تحت انتداب الفرنسيّين أنّ العلويّين بدأوا يخرجون من مرتفعاتهم الرّيفيّة ويتمتّعون ببعض الاستقلال الذّاتيّ. وقد انضّم العلويّون، مع أقلّيّاتٍ أخرى تعتبرهم فرنسا أنّه "موثوقٌ بهم"، إلى القوّات الخاصّة لبلاد الشّام، مؤسّسين التّقاليد العسكريّة العلويّة. وكان العلويّون عند استقلال سوريا في العام 1946 متموضعين جيّدًا في العسكريّة، وهي المؤسّسة الّتي انضمّ إليها قلّةٌ من السّنّة[75].

اكتسب حزب البعث شعبيّةً في سوريا خلال الخمسينيّات والسّتّينيّات من القرن العشرين، وجذب العلويّين وأقلّيّاتٍ دينيّةٍ أخرى بسبب دعمه للعروبة، ما يعني إمكانيّة انخراط الأقلّيّات في الدّولة كمواطنين سوريّين عرب بدل النّظر إليهم كمنتمين إلى طائفةٍ معيّنة. فانقسمت الأقلّيّات، اذ استمرّ بعضها بالمطالبة بدولٍ مستقلّةٍ، لكنّ هذا المطلب اختفى تقريبًا كليًّا عندما أصبحت البعثيّة الإيديولوجيّة مهيمنة. ولمّا ربح حزب البعث عددًا أكبر من المقاعد النيابيّة ، تحالف مع عناصر عسكريّةٍ نافذة. هذا ما سمح للمزيد من العلويّين بالانتقال إلى مواقع سياسيّةٍ وعسكريّةٍ رئيسيّةٍ ذلك أنّه عندما أتى حافظ الأسد إلى السّلطة، كان العلويّون راسخين جيّدًا في الأجهزة العسكريّة والأمنيّة والسّياسيّة. منذ العام 1970، قام حافظ الأسد، وابنه بشّار الأسد الّذي خلفه في العام 2000، بتعزيز هذا الموقع.

استطاع نظام الأسد، مع قاعدةٍ سياسيّةٍ هي أقلّيّةٌ دينيّةٌ، الهيمنة على كامل سوريا. تتضمّن ركائز النّظام الأساسيّة الدّائرة العائليّة المغلقة، والجيش مع مختلف أجهزة الأمن والمخابرات الّتي يقودها بشكلٍ أساسيٍّ أحد أعضاء العائلة أو شخصٌ موثوقٌ من الجماعة ذاتها. كذلك سيطر النّظام على نخبة الأعمال الّتي أصبحت معتمدةً على علاقاتٍ جيّدةٍ مع قادة البلد من أجل ثروتها. وقد طبّق نظام الأسد السّياسة عينها على المؤسّسات الدّينيّة. كانت المعارضة الأكبر للنّظام من الإسلاميّين المتمثّلين بالإخوان المسلمين السّوريّين خلال السّبعينيّات من القرن العشرين. تمّ سحق هذه القوّة بعنفٍ في حماة في العام 1982، ما أضعف الطّموحات السّياسيّة الإسلاميّة في البلد.

بدأت الصّراعات المسلّحة الحاليّة في سوريا في العام 2011 عندما اجتاحت الحركات الشّعبيّة الإصلاحيّة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما قاد إلى مظاهراتٍ تطلب تغييرًا سياسيًّا واقتصاديًّا من نظام بشّار الأسد الحاكم. انزلقت سوريا في العام 2012 إلى حربٍ أهليّةٍ شاملةٍ، بعد أن سبّب الرّدّ العنيف للنّظام على المظاهرات معظم الخسائر والدّمار إلى اليوم[76]. هذا ما قاد إلى عسكرة الثّورة الشّعبيّة، مع مجموعاتٍ إسلاميّةٍ مسلّحةٍ متشدّدةٍ محتلّةٍ ومسيطرةٍ على أجزاءٍ واسعةٍ من البلاد.

مذّاك، أصبحت سوريا مسرح لنزاعاتٍ متعدّدةٍ بما أنّ عدم استقرار المنطقة وانخراط قوىً عالميّةٍ وإقليميّةٍ لعبا دوراً داخل حدودها وعبرها. الصّراع المسلّح الحاليّ في صلبه هو بين قوّات الأسد الحكوميّة والميليشيات المعارضة، الحكومة والدّولة الإسلاميّة، الدّولة الإسلاميّة وميليشياتٍ أخرى تتنافس من أجل الأرض. كما أنّ تنوّع الهويّات الدّينيّة في البلد مدموجًا مع كونه محكومًا من الأقلّيّة العلويّة، يسهمان في المحفّزات الخاصّة بهذا الصّراع، بما أنّ مختلف الجماعات الدّينيّة اصطفّت مع فصائل مختلفةٍ في الحرب الأهليّة. ومع وصول الدّولة الإسلاميّة من العراق إلى سوريا في العام 2013، تأجّجت الأبعاد الطّائفيّة للصّراع. كما أصبحت سوريا مسرحًا لتحدّيَين مهمَّين: تدفّق المقاتلين الأجانب الباحثين عن الانضمام إلى مختلف الأطراف في الحرب، والتّورّط العالميّ في صراعاتٍ متعدّدةٍ على السّلطة بين التّأثيرات الإقليميّة والدّوليّة. وفي حين أنّ الأوّل زاد من وحشيّة الحرب في سوريا، منع الثّاني أيّة إمكانيّةٍ حقيقيّةٍ لحلٍّ سريع.

التّمييز والعنف الطّائفيّ في سوريا قبل العام 2011

صنّف مؤشّر منتدى بيو Pew Forum سوريا على أنّها بلدٌ ذات قيودٍ "صارمة" على الدّين في تقريرَيها الأوّلين في العامين 2009 و2011، و"صارمة جدًّا" في التّقرير التّالي في العام 2012. كما سجّلت سوريا درجةً "صارمة" في مؤشّرَي العامين 2009 و2012 لمنتدى بيو حول العدائيّة الاجتماعيّة الّذي يقيس العدائيّة بين الجماعات الدّينيّة وضمنها[77]. يشدّد ممثّلو السّنّة على وجود تاريخٍ من التّمييز البنيويّ ضدّ السّنّة داخل سوريا[78]. لكنّ هذا يتباين بشكلٍ حادٍّ مع الأجوبة على مسحٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في العام 2016 داخل سوريا، والّذي وجد دليلاً على التّسامح الدّينيّ الواسع النّطاق بشكلٍ عامٍّ بين النّاس قبل أزمة العام 2011. فقد قالت الغالبيّة العظمى من المُستطلَعين للمسح (93%) إنّ الإهانات أو الاعتداءات المرتبطة بدين الشّخص لم تكن شائعةً قبل الأزمة، كما قال 78.4% إنّ ذلك لم يحصل على الأغلب[79]. وكان الشّيعة غير العلويّين أكثر من قال إنّ الإهانات كانت موجودةً أو شائعةً جدّاً (14%)، يتبعهم السّريان الكاثوليك (11%) والمسيحيّون الإنجيليّون (10%). وكان عدم التّسامح أكثر شيوعًا في الرّقّة (19%) ومدينة دمشق (15%) وريف دمشق (13%) والحسكة (9%). كذلك لم يشعر سوى 3% فقط من المُستطلَعين (70 شخصًا) بالحاجة لإخفاء دينهم: المسيحيّون الإنجيليّون (6%) والموارنة (4%) والشّيعة (4%)[80].

وبشكلٍ عامٍّ، أعلن السّوريّون عن الاحترام الدّينيّ قبل العام 2011، بصرف النّظر عن طوائفهم الدّينيّة ومناحي الحياة[81]. لكن ثمّة دليلٌ مبنيٌّ على أقوالٍ من نقاشات مجموعاتٍ حول الانقسامات الكامنة والتّمييز الدّينيّ. هذا يتضمّن نوادٍ رياضيّةً مختلفةً للأعضاء المسلمين وغير المسلمين والّتي انخرطت في القتال، وتجارب شخصيّةً من المضايقات، رغم أنّ ذلك قد يكون في بعض الحالات أكثر ارتباطًا بالاختلافات الاجتماعيّة – الاقتصاديّة والتّربويّة والانقسام الرّيفيّ – المدنيّ من الانتماء الدّينيّ. لكن مهما كانت المشاعر الكامنة حول الطّائفيّة، ثمّة درجةٌ من الاتّفاق بين السّوريّين أنّ الصراع المسلّح والحرب أثارا الطّائفيّة[82]، على حدّ وصف سوريٍّ مسيحيٍّ شابّ: "كان ثمّة مشاعر طائفيّةٌ قبل الحرب لكنّها ربّما كانت مخبّأة. وقد يسعى النّاس الى معرفة من تكون من خلال سؤالهم عن اسمك ("هل هو اسمٌ مسيحيّ؟") أو من أين تأتي. لكن، بعد اندلاع الحرب، أصبح الأمر فظًّا وذا أسئلةٍ مفتوحة"[83].

تأثير الصّراع الحاليّ على الأقلّيّات في سوريا

رغم اعتبار نظام الأسد أنّ ثورة العام 2011 بدأها جهاديّون وأشخاصٌ معيّنون من السّنّة بنموّ الاضطراب، إلّا أنّ أصل الاحتجاجات الأساسيّة كان في الاستياء الاجتماعيّ، والمطالبات بالحقوق الإنسانيّة لجميع السّوريّين، وشعور بالظلم الموروث عند بعض الجماعات[84]. وقد أشارت نتائج مسحٍ من العام 2015 على السّوريّين أجرته منظّمةٌ غير حكوميّةٍ معارضةٌ إلى شبه إجماعٍ بين المُستطلَعين السّنّة على دعم التّظاهرات المعارضة الّتي حصلت في العام 2011، في حين كانت إجابات العلويّين والشّيعة تنمّ عن مواقف عكس ذلك. دعم أكثر من نصف المُستطلَعين المسيحيّين والقسم الأكبر من المرشدين (جماعةٌ علويّةٌ منفصلة) التّظاهرات (48.4%)، في حين عارضها جزءٌ كبيرٌ من الدّروز والإسماعيليّين. وكانت النّظرة إلى التّمييز الطّائفيّ كسببٍ رئيس للتّظاهرات ضدّ النّظام في العام 2011 ذات نسبةٍ أعلى بين الإسلاميّين ممّا هي بين العلمانيّين، كما وبين ذوي الدّخل المنخفض والمستوى التّعليميّ المنخفض[85].

في بداية الصّراع السّوريّ في العام 2011، اشتكى بعض المسيحيّين من محاولات النّظام ربط هذه الجماعة الدّينيّة الأقلّيّة بالدّعم السّياسيّ للنّظام. فقد رعى النّظام وسهّل التّظاهرات الموالية للسّلطة في المناطق المسيحيّة من دمشق، مما خفّف ما كان يُسرَد ومفاده أنّ العلويّين شكّلوا القاعدة الأساسيّة للنّظام، كونه بدا أنّ المسيحيّين والدّروز يدعمون النّظام بوضوح. لكنّ أعضاءً في المعارضة مالوا في المقابل إلى تسليط الضّوء على هذه التّظاهرات الموالية للسّلطة باعتبارها دليلاً على محاولات النّظام لتغذية الطّائفيّة من أجل تبرير حملته. وعندما استهدفت قوّات الأمن التّابعة للأسد النّاشطين المسيحيّين والعلويّين المناهضين للنّظام، فسّر كثيرٌ من المعارضين هذا الأمر على أنّه ردٌّ طائفيٌّ، بما أنّ الأقلّيّات المعارضة للنّظام قوّضت زعمه بأنّه يقاتل "المتطرّفين السّنّة"[86].

هكذا سعى كلٌّ من نظام الأسد والمعارضة لدعم الأقلّيّات الدّينيّة من أجل إثبات أو إيضاح طبيعة خصومهما الطّائفيّة وتوسيع قاعدتهما وشرعيّة نضال كلٍّ منهما، ونزع الشّرعيّة عن الآخر. وقد صدرت تقارير موثوقةٌ، حتّى في العام 2012 مع بداية الصّراع، حول التّطهير العرقيّ في الأحياء المختلطة في حمص. فقد حصلت مجازر بحقّ مدنيّين من المسلمين السّنّة في القرى الواقعة في مناطق تظغى عليها الأكثريّة العلويّة، مثل الحولة والقبير. هذا ما دفع لحصول مجازر انتقاميّةٍ في القرى العلويّة مثل عقرب وحطلة[87]. وعندما أشار تقريرٌ للأمم المتّحدة صادرٌ في شهر كانون الأوّل من العام 2012 إلى أنّ الصّراع في سوريا "أصبح بطبيعته طائفيّاً بشكلٍ واضح" بين القوّات الحكوميّة العلويّة بمعظمها والميليشيات والجماعات الشّيعيّة الأخرى الّتي تقاتل

بشكلٍ رئيس ضدّ المجموعات الثّوريّة السّنّيّة بغالبيّتها، نفت المعارضة والدّولة بشدّةٍ هذا الادّعاء[88]. وهاجمت قوّات المعارضة خلال العام 2013 الشّعية السّوريّين بشكلٍ متزايدٍ، والعلويّين تحديداً، عن طريق الحصار والقصف وتدمير مراكزهم الدّينيّة[89]. وكان واضحًا في العام 2014 أنّ درجة "العدائيّة الدّينيّة" في سوريا على ازدياد[90].

بالتّزامن مع هذا الوضع، كان عددٌ من الأفرقاء الخارجيّين الذين دخلوا الى الأراضي السورية يغذّون الطّبيعة الطّائفيّة للحرب الأهليّة، ومن ضمنها الميليشيا اللّبنانيّة المسلمة الشّيعيّة حزب الله والحرس الثّورة الإسلاميّة الإيرانيّ والمقاتلون الشّيعة من العراق، وكلّهم داعمين نظام الأسد[91]. وكان من شأن الإعلان المتبادل للحرب بين حزب الله الشّيعيّ والدّولة الإسلاميّة السّنّيّة صيف العام 2013 رفع حدة التّوتّر السّنّيّ – الشّيعيّ في سوريا. كما أنّ تدفّق عددٍ كبيرٍ من المقاتلين المسلمين السّنّة الأجانب للانضمام الى صفوف المعارضة، وتكاثر الميليشيات الشّيعيّة من دولٍ مجاورةٍ للمحاربة بدورها إلى جانب النّظام (تحديدًا بعد دعوة علي السّيستانيّ إلى الجهاد – الحرب المقدّسة – ضدّ الدّولة الإسلاميّة صيف العام 2014)، أدّى لدرجةٍ معيّنةٍ إلى استيراد الانقسام السّنّيّ – الشّيعيّ من لبنان والعراق إلى الصّراع السّوريّ.

لقد أُجبِر في نواحٍ عديدةٍ أشخاصٌ من الأقلّيّات في سوريا على الاختيار في الصّراع السّياسيّ المتنامي بين الجماعات الطّائفيّة الأكبر. كما أنّ الأقلّيّات قد تعرّضت لمخاطر إضافيّةٍ في حالات الصّراع غير الدّوليّ أو في الأماكن التي كانت تمارس فيها السّلطة مجموعاتٌ مسلّحةٌ غير حكوميّة، فكان بالإمكان استهداف هذه الأقلّيّات بسبب ارتباطها بمجموعةٍ مسلّحةٍ غير حكوميّةٍ أو بالدّولة[92]. وكان موقع بعض الأقلّيّات الدّينيّة في الصّراع السّياسيّ الدّاعم للنّظام والدّولة السّوريّة بهدف الحماية، مما أفضى إلى انضمام نسبةٍ عاليةٍ من الأقلّيّات (مثل العلويّين) الى القوّات المسلّحة الدّاعمة للنّظام، ما جعلها تعاني من خسائر كبيرةٍ نسبيًّا[93]. وكانت الأقلّيّات الدّينيّة في سوريا عرضةً أيضًا لدرجاتٍ مختلفةٍ من الضغط للتّجنيد العسكريّ، تتراوح من الضّغط الاجتماعيّ إلى التّهديد بالسّجن.

ويشير النّظام السّوريّ ضمنيًّا إلى قاعدته الطّائفيّة الكبيرة كوسيلةٍ لكسب الشّرعيّة ممّا أدّى إلى أن يميل البعض إلى أن يلوم المسيحيّين وفرقٍ شيعيّةٍ أخرى بسبب الأعمال التي يقحمهم بها النظام. وقد روى شبابٌ علويّون وشيعةٌ عن زملاءٍ لهم من السّنّة يهدّدونهم في المدارس والجامعات بسبب انتماءاتهم الدّينيّة ودعمهم المُلاحَظ للدّولة[94]. وإنّ نمط الابتعاد الضّمنيّ أو العلني عن سياسات النّظام، المطلوب لنقض نموذج اللوم هذا، قد يجعل في جميع الاحتمالات أقلّيّةً دينيّةً معيّنةً عرضةً للانتقام من قبل الحكومة. أمّا الأقلّيّات الدّينيّة الّتي لا تختار جهةً في الصّراع السوريّ، فمعرّضةٌ للضّغوطات والشّبهة ومزاعم التّواطئ والاعتداءات العنيفة[95].

كذلك يشنّ أطراف النّزاع حرب معلوماتٍ خاطئةٍ وبروباغندا لكسب ولاء الأقلّيّات. فقد تمّ نشر شائعات حول أعمال عنفٍ ووقائع تمّ التّلاعب بها عن طريق وسائل الإعلام التّقليديّة والتّواصل الإجتماعيّ، بالإضافة إلى الكلام المنقول، كي تزداد عند الأقلّيّات مشاعر استهدافها والخوف من الضّعف، بهدف جعلها بحاجة الى طلب الحماية.

تقول امرأةٌ مسيحيّةٌ سوريّةٌ، بيروت، أيلول 2016: "عشت في إحدى ضواحي دمشق، حيث يقلّ عدد المسيحيّين عن المسلمين. احترم المسيحيّون المسلمين واحتفالاتهم، وهم احترمونا أيضًا واحتفالاتنا. كانت هذه إحدى أولى الضّواحي الّتي تثور وكان القمع رهيبًا مع قصفٍ مستمرّ. وفي أحد الأيّام، حذّر جيراننا المسلمون 256 عائلةً مسيحيّةً عندما كانت النّصرة آتيةً وأخذونا إلى منطقةٍ أكثر أمانًا في دمشق. بعد ذلك كانت كنيستنا عرضةً لنيران النّصرة، والجماعة ذاتها نشرتها على الإنترنت قائلةً إنّ النّظام دمّرها في القصف".

تهدف شائعاتٌ كهذه أيضًا للدّلالة على دعم الأقلّيّات الدّينيّة لجهةٍ معيّنةٍ في الحرب الأهليّة. فكان ثمّة تقارير غير مؤكّدةٍ عن قيام نظام الأسد عبر حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر بعرض صورٍ للمسيحيّين الّذين يحتفلون بهزيمة المعارضة والقتل في حلب[96]. لم يعرف المسيحيّون ذوو الشّأن في حلب بهذه الأعمال وأنكروا صحّة هذا الادّعاء، فإذا نُشِرت تقارير كهذه على الإنترنت، قد تتضمّن صورًا لاحتفالات نهاية الصّيف تمّ التّلاعب بها[97].

إنّ الأقلّيّات الدّينيّة الّتي تسكن في المناطق الحدوديّة حيث سعت الدّولة الإسلاميّة ومجموعاتٌ مسلّحةٌ عربيّةٌ سنّيّةٌ رئيسيّةٌ أخرى للاستيلاء على الأرض من النّظام، قد تأثّرت بشكلٍ غير متناسبٍ بمحاولة إقصائها. فقد عمدت الدّولة الإسلاميّة الى استهداف الأقلّيّات في سوريا بشكلٍ مباشرٍ لإبادتها كما في العراق. وحدثت واقعةٌ في التّليليّة (الحسكة، سوريا) في 29 أيّار من العام 2014 تشير إلى نيّة الدّولة الإسلاميّة الواضحة بالإبادة، عندما هاجمت هذه الأخيرة قريةً كانت قد استخدمت سابقًا لاحتواء جماعةٍ من الإيزيديّين. وكانت القرية تضمّ نازحين معظمهم من النّساء والأطفال من السّفيرة قرب حلب. إنّ مقاتلي الدّولة الإسلاميّة، الّذين هم بغالبيّتهم من المقاتلين الأجانب ولا يتكلّمون اللّغة العربيّة وبالتّالي لا يستطيعون فهم احتجاجات من يقتلون، اعتقدوا أنّ ضحاياهم أكرادٌ إيزيديّون. وتوقّفت عمليّات الإعدام عندما وصل مقاتلٌ عراقيٌّ تابعٌ للدّولة الإسلاميّة وأكّد لزملائه أنّ المدنيّين كانوا من العرب السّنّة[98].

هاجمت الدّولة الإسلاميّة أيضًا في 23 شباط من العام 2015 القرى الأشوريّة في منطقة الخابور وأسرت ما يزيد عن 250 رهينةً (رجالٌ ونساءٌ وأطفالٌ وشيوخٌ وشباب) لأكثر من سنة. وقد حشدت كنيسة الشّرق الأشوريّة مواردها الماليّة بقيادة مار أفرام، أسقف الأبرشيّة السّوريّة. وبعد مفاوضاتٍ معقّدةٍ ودفع فديةٍ ماليّةٍ من الدّولارات لم يُكشَف عنها، أمّنت الكنيسة إطلاق أكثر من 240 شخصًا من هؤلاء. قتلت الدّولة الإسلاميّة خلال العمليّة ثلاث رهائن وبثّت عمليّات القتل على الإنترنت. ولقد أدّت سيطرة الدّولة الإسلاميّة على الخابور بالإضافة إلى القتال لاستعادة المنطقة مع عوامل أخرى إلى شبه استئصال أعضاء كنيسة الشّرق الأشوريّة من الخابور. فبقي بضع مئاتٍ من النّاس، غالبيّتهم من الكبار في السّنّ، بعد أن كانوا أكثر من 15000. وتوجّه آخرون إلى لبنان ليُعاد توطينهم في بلاد الشّتات، وهذا ما نجح الآلاف بالقيام به.

لقد تمّ للتّوّ إطلاق سراح هذه الفتاة الإيزيديّة ذات الخمس سنواتٍ من أسر الدّولة الإسلاميّة. وتهتمّ عائلتها الكبيرة بها وبأخيها. لا معلوماتٌ عن والديهما. إنّهما لا يتذكّران لغتهما الأمّ، بل يتكلّمان فقط لغة من أسرهم، أي العربيّة.

سبّبت الاعتداءات على حسينيّات الشّيعة ومنازلهم في الرّقّة عمليّات نزوحٍ جماعيٍّ، في حين غيّر شيعةٌ آخرون طائفتهم لينجوا. كذلك تمّ تدمير مسجد أُوَيس القرنيّ الشّيعيّ وتدنيس قبورٍ من القرن السّابع في 31 أيّار من العام 2014 كجزءٍ من الاعتداء على الشّيعة في المنطقة. كما اعتبرت الدّولة الإسلاميّة أنّ بناء مساجد سنّيّةٍ حول قبور أو أضرحة الشّخصيّات عملٌ وثنيٌّ، وتمّ تدميرها[99]. وقد تكون اللّغة المستخدمة في الصّراع السّوريّ في مضمونها طائفيّةً وتثير التّوتّرات وتفتّح جراحات الماضي. فقد أعلنت المجموعات المعارضة في شهر أيلول من العام 2016 عن هجوم إبراهيم اليوسف لكسر حصار الحكومة السّوريّة على حلب. وتمّت تسمية الهجوم نسبةً إلى نقيبٍ في أكاديميّة المدفعيّة في حلب قاد اعتداءً في شهر حزيران من العام 1979 قُتِل فيه أكثر من 32 تلميذًا علويًّا وجُرِح 54. واستخدم شعارٌ شائعٌ ضدّ العلويّين (وضدّ النّظام) هو موحّدٌ لعدّة مجموعاتٍ مسلّحةٍ منخرطةٍ هو: "متّحدون ضدّ النّظام".

في شهر تشرين الأوّل من العام 2015، ومع تكثيف الضّربات الجوّيّة الرّوسيّة على المناطق الخاضعة لسلطة المعارضة في شمال سوريا، دعا زعيم جبهة النّصرة أبو محمّد الجولاني لهجماتٍ دون تمييزٍ على القرى العلويّة في سوريا قائلاً: "لا يوجد خيارٌ سوى تصعيد المعركة واستهداف البلدات والقرى العلويّة في اللّاذقيّة". في حين كان العلويّون الهدف المباشر، إلّا أنّ الغاية كانت الضّغط على الأسد والرّوسيّين من أجل وقف الضّربات. وبعبارةٍ أخرى، كانت القرى العلويّة بمثابة رهائن لأنّها اعتبرت سبيلًا للوصول إلى الأسد العلويّ. وفي العام 2015، رُفِعت قضيّةٌ أمام مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة من أجل حماية العلويّين (تحديدًا المدنيّون العلويّون في جبل الأنصاري شمال شرق سوريا)، بسبب الدّرجة العالية من العدائيّة تجاههم نتيجة الارتباطات العلويّة بالنّظام ونسبة العلويّين المرتفعة في ضبّاط السّلك[100]. تعتبر هذه الأفعال كلّها جرائم حربٍ تحت القانون الدّوليّ لأنّها تستهدف مباشرةً المدنيّين وتنتقم منهم وتنطوي على احتجاز رهائن[101]. لكن ما يقودها بشكلٍ أساسيٍّ هو الكراهيّة الطّائفيّة.

الفصل الثّالث: الوضع الإنسانيّ في سوريا والعراق

"يأتي اللّاجئون من خلفيّاتٍ مختلفة. يجب دراسة المجتمع لمعرفة حاجاتهم."
مسيحيٌّ عاملٌ في منظّمةٍ غير حكوميّة - إربيل، إقليم كردستان، أيلول *2016*

"هاجمني المالك ذات يوم وكان يحمل سلاحًا، وتوجّب علينا الهرب للنجاة بحياتنا. لم نستطع إخبار أحدٍ لخوفنا من النّتائج."
شابّةٌ سوريّةٌ لاجئة - بيروت، لبنان، شباط *2016*

بعد مضيّ أكثر من ستّ سنواتٍ على أعمال العنف أمسى الصّراع في سوريا الأزمةَ الإنسانيّةَ الأسوأ منذ الحرب العالميّة الثّانية، ولا يزال السّوريّون يدفعون ثمنًا باهظًا. منذ شهر أيلول من العام 2016 وصل عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدةٍ إنسانيّةٍ وحمايةٍ داخل سوريا الى حوالي 13.5 مليون شخصٍ، ونزح في الدّاخل السوري أكثر من 6.1 مليون شخص[102]. ففي الأشهر السّتّة الأولى من العام 2016، نزح 900000 شخصٍ، بمعدّل 5000 شخصٍ في اليوم[103]. كذلك احتاج منذ شهر آب من العام 2016 أكثر من 10 ملايين عراقيٍّ شكلاً من المساعدة الإنسانيّة، من بينهم 3.4 مليون نازحٍ في الدّاخل، وكثيرٌ منهم نزحوا مرّتين أو ثلاث. ونزح بين شهريَ كانون الثّاني وآب من العام 2016 أكثر من 280000 عراقيٍّ[104]. تستضيف الدّول المجاورة أكثر من 4.7 مليون لاجئٍ سوريّ[105] وأكثر من 238000 لاجئٍ عراقيٍّ مُسجَّلين[106].

توجّه "الخطّة الإقليميّة للّاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات" (3RP) الاستجابةَ على الأزمة الإنسانيّة على صعيد المنطقة، وهي تجمع حكومات سوريا والعراق ولبنان والأردن وتركيا ومصر ومنظّمات الأمم المتّحدة والمنظّمات الحكوميّة الدّوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة والدّوليّة. وتعتمد هذه الخطّة (3RP) خلال الفترة ما بين 2016-2017 على أكثر من 200 شريكٍ لتنفيذ الخطّة الإستراتيجيّة الإقليميّة من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (الحماية، الأمن الغذائيّ، التربية، الصّحّة والتّغذية، الحاجات الأساسيّة، المأوى، الماء، الصّرف الصّحّيّ والنّظافة (WASH)، سبل كسب العيش، التّماسك الاجتماعيّ)[107]. وتكمّل الخطّة (3RP) في العراق "خطّة الاستجابة الإنسانيّة"(HRP) الّتي تستهدف النّاس ذوي الاحتياجات الملحّة على امتداد البلاد، مع خمسة أهدافٍ استراتيجيّة (الوصول إلى أكبر عددٍ ممكنٍ من المحتاجين؛ إفساح المجال أمام العائلات للعيش في العراق بكرامة؛ دعم العودة الطّوعيّة والآمنة والكريمة؛ وصل ثغرات الحماية الاجتماعيّة الضّروريّة؛ مساعدة النّاس المتضرّرين من العنف للتّغلّب على الصّدمة والشّفاء منها)[108].

يتحرّى هذا القسم عن الاحتياجات الإنسانيّة للسّوريّين والعراقيّين المتأثّرين بالصّراع ودرجة تجاوب الجهات الفاعلة الإنسانيّة على الأرض. إنّ محور الاهتمام هو مدى تشابه أو اختلاف هذه الاحتياجات بين مختلف الجماعات السّكّانيّة، ومدى فعالية نظام الاستجابة الإنسانيّ المُوجَّهُ الى مختلف الاحتياجات.

الاحتياجات الأكثر إلحاحًا بحسب المناطق – سوريا (٪)

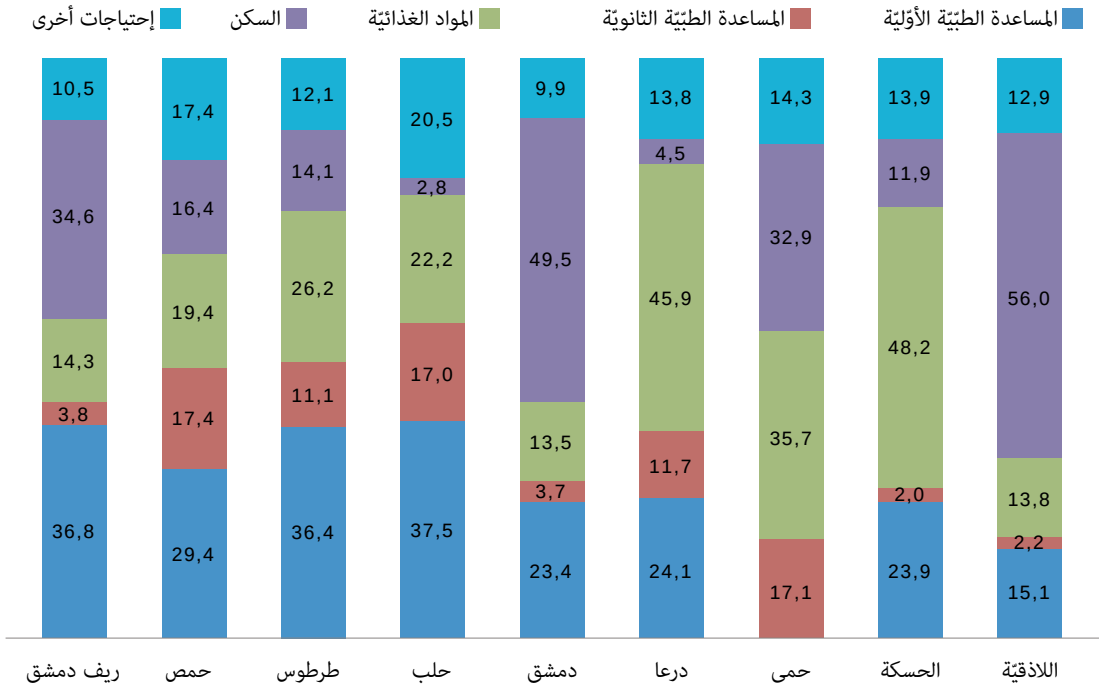

الاحتياجات الإنسانيّة في سوريا

كانت آثار الحرب الطّويل على السّوريّين ساحقة. لا يستطيع بحسب الأمم المتّحدة أكثر من ثلثَي السّوريّين الحصول بشكلٍ ثابتٍ على ماءٍ صالحةٍ للشّرب، وأقفلت أكثر من نصف خدمات الرّعاية الصّحّيّة أو تعمل بشكلٍ جزئيّ فقط، ويحتاج أكثر من 11 مليون شخصٍ إلى العناية الصّحّيّة نتيجة الصّراع المسلّح. كما أنّ 6.7 مليون شخصٍ لا يستطيعون الحصول على الأطعمة الأساسيّة المطلوبة لمواجهة حاجاتهم، و2.4 مليون سوريٍّ محرومين من مأوىً مناسب، وأربعة أشخاصٍ على خمسةٍ في سوريا يعيشون في الفقر[109].

وقد اظهر مسحُ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) داخل سوريا أنّ الموقع الجغرافي في البلاد عاملٌ مهمٌّ لامكانية حصول النّاس على الخدمات. بيد أنّ المساعدة الصّحّيّة والطّعام والمسكن هي الاحتياجات الثّلاثة الأهمّ على امتداد البلد كلّه، ما يعكس أولويّة الاحتياجات الّتي حدّدتها الأمم المتّحدة (أنظر الصّورة رقم 1، سوريا 2016 للتقسيم الجغرافيّ)[110]. تبقى الموادّ الغذائيّة الحاجة الأكثر إلحاحاً في البلاد، وبحسب 80.4% من المُستطلَعين، إنّها تشكّل حاجتهم الأكثر ضرورة. ولم تعكس الإجابات على هذا السّؤال أيّ اختلافٍ ذي أهمّيّةٍ إحصائيًّا بالاستناد إلى الانتماء الدّينيّ.

إنّ الواقع المتمثل بعدم اختلاف الاحتياجات الأكثر ضرورةً والّتي تهدّد الحياة بين الأكثريّة والأقلّيّات الدّينيّة تبيّن أيضًا بالنقاشاتٍ مع السوريّين[111]، بالإضافة إلى تحليلٍ لبياناتٍ أُعِدّت بمبادرةٍ ذاتيّةٍ من منظّمةٍ سوريّةٍ دينيّة كجزءٍ من تقييمها للاحتياجات وعمليّة التّسجيل. الاحتياجات الثّلاثة الرّئيسة الأكثر ضرورةً في دمشق ("مشكلةٌ جدّيّة") هي عينها بالنّسبة إلى السّوريّين المسيحيّين والسّوريّين الآخرين، وبالتّرتيب نفسه: 1. "الدّخل أو الرّاتب"؛ 2. "النّظافة"؛ 3. "الطّعام". ويستمرّ التّشابه في الأولويّات بين هذه الجماعات الدّينيّة بالنّسبة إلى غالبيّة جدول البنود الـ 26. لكن تبرز نقطة "مكانٌ للعيش فيه" كعامل اختلافٍ بين المجموعتين، بما أنّه أدنى بتسع مراتب بالنّسبة إلى السّوريّين المسيحيّين ممّا هو بالنّسبة للآخرين. تظهر أيضًا اختلافاتٌ أصغر حول "حماية النّساء من العنف في مجتمعكم"، و"الكحول والمخدّرات في مجتمعكم"، والّتي يصنّفها المسيحيّون دون الآخرين أعلى بأربع مرتباتٍ بالنّسبة إلى الأهمّيّة[112].

وقد وجد تقريرٌ شاملٌ حول التّأثير الحاليّ للعنف القائم على نوع الجنس في سوريا، وضعه صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان (UNFPA) مجموعة الحماية الشّاملة في العام 2016، أنّ العنف المنزليّ وزواج الأولاد والتّحرّش الجنسيّ والعنف الجنسيّ هي تهديداتٌ تصيب النّساء والفتيات على امتداد سوريا. وقد ورد أيضًا في التّقييم وجود تعدّد الزّوجات والزّيجات المؤقّتة وحساسيّة البيوت الّتي تديرها نساء (مطلّقاتٌ وأرامل وبيوتٌ يغيب عنها الرّجال مؤقّتًا بسبب التّجنيد الإلزاميّ أو الاعتقال أو الهجرة). كما أنّ العنف المنزليّ داخل العائلة المشار إليه في التّقييم يخلق حلقةً مفرغةً من العنف في المجتمع (الرّجال نحو النّساء، الأمّهات نحو الأولاد، الأولاد نحو بعضهم البعض، إلخ).

وقد شكّل تبديل الدور في العمل ظاهرة أخرى أشار إليه صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان (UNFPA)، بعد أن دفع الصّراع النّساء لدخول سوق العمل. وقد واجهت النّساء والفتيات قيودًا إضافيّةً على الحركة مرتبطةً بعوامل عدّةٍ، مثل انعدام الأمن، والقوانين المفروضة من المجموعات المتطرّفة، ونقص البيانات الموثّقة، والمعايير الثّقافيّة، والخوف من الدّخلاء، والقيود المفروضة ذاتيًّا بسبب الخوف من العنف. ووجد التّقييم ذاته أنّ النّساء يخبرن أكثر عن الصّعوبات في الحصول على المساعدات، تحديدًا الأرامل والمطلّقات وزوجات المعتقلين[113]. ورغم الدّليل الّذي يشير إلى الاختلافات بين الأسس الدّينيّة[114]، إلّا أنّ التّقييم يعاني من نقص في التّقسيمات لتسليط الضّوء على النّتائج الرّئيسة حول كيفيّة مواجهة هذه الحساسيّات من قبل النّساء والرّجال والفتيات والصّبيان ذوي الخلفيّات العرقيّة والدّينيّة المختلفة.

الاحتياجات الإنسانيّة في العراق

لقد نزح أكثر 3.3 مليون عراقيٍّ بين شهر كانون الثّاني من العام 2014 وشهر آب من العام 2016، واستضاف إقليم كردستان حوالي المليون منهم. بحسب تقديرات حكومة إقليم كردستان، زادت نسبة السّكّان في الإقليم 28% بسبب تدفّق النّازحين[115]. واستضافت محافظة دهوك في إقليم كردستان حوالي 400000 نازحٍ، 99% منهم آتون من محافظة نينوى. يمكن بشكلٍ واضحٍ رؤية انتشار الدّولة الإسلاميّة في شمال العراق مع توقيت النّزوح، والّذي حصل بغالبيّته (82%) في شهر آب من العام 2014. وأمّا فيما يتعلّق بالترتيبات لتأمين المأوى، فيعيش 38% من النّازحين في مخيّمات، و22% منهم في مآوي حرجة الوضع، و41% في أماكن خاصّة[116]. كما نزح حوالي 62300 شخصٍ إلى مناطق محيطةٍ بين شهري أيّار وتشرين الأوّل من العام 2016، ويهدّد الهجوم العسكريّ لاستعادة الموصل بحصول أحد أكبر أزمات النّزوح الّتي سبّبها الإنسان في الآونة الأخيرة[117]. بحسب توقّع الأمم المتّحدة، وبالاعتماد على كيفيّة تطوّر أزمة الموصل، سيتطلّب قرابة 13-12 مليون شخصٍ في العراق شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانيّة نهاية العام 2016[118].

ويُظهِر مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في محافظة دهوك بين شهرَي آذار وأيّار من العام 2016، بين مجموعةٍ تتألّف بغالبيّتها من المسيحيّين (51%) والإيزيديّين (37%)[119]، وجهة نظرٍ تنتقد بشكلٍ موحّدٍ الظّروف المعيشيّة الحاليّة الّتي يعيشونها، فوصفها 71% بأنّها "فقيرةٌ" و24% بأنّها "وسطيّة". كان المُستطلَعون الّذين يعيشون في مخيّماتٍ قد وصفوا هذه الحالة بطريقةٍ سلبيّةٍ، وذلك أكثر بكثيرٍ ممّا فعل هؤلاء الّذين يعيشون خارج المخيّمات. ولا يعود هذا التّأثير إلى المخيّمات بحد ذاتها فقط، بل ينبع بشكلٍ أساسيٍّ من واقع حصول سكّان المخيّمات على دخلٍ ومستوىً وظيفيٍّ أدنى، ما يؤثّر على الأوضاع الحياتيّة الحاليّة للمُستطلَعين. وكان فقط 19% من سكّان المخيّمات موظّفين، مقارنةً بنسبة 25% من غير سكّان المخيّمات[120].

كما حكم أكثر من نصف المُستطلَعين (54%) على وضعهم المعيشيّ الحاليّ بأنّه أسوأ من ظروفهم الحياتيّة قبل ستّة أشهر (قال 33% إنّها كانت أسوأ بكثير)، ولاحظ 9% فقط حدوث تحسّنٍ في السّتّة أشهرٍ السّابقة[121]. إنّ الموقع الذي يوجد فيه النّاس في شمال العراق هو عاملٌ مهمٌّ عندما يتعلّق الأمر بالحصول إلى الخدمات (أنظر الصّورة رقم 2ـ العراق 2016). على سبيل المثال، في المخيّمات (خرباطة 1و2 وباختمي) كانت الرّعاية الصّحّيّة الثّانويّة إلى حدٍّ كبيرٍ أكثر الحاجات

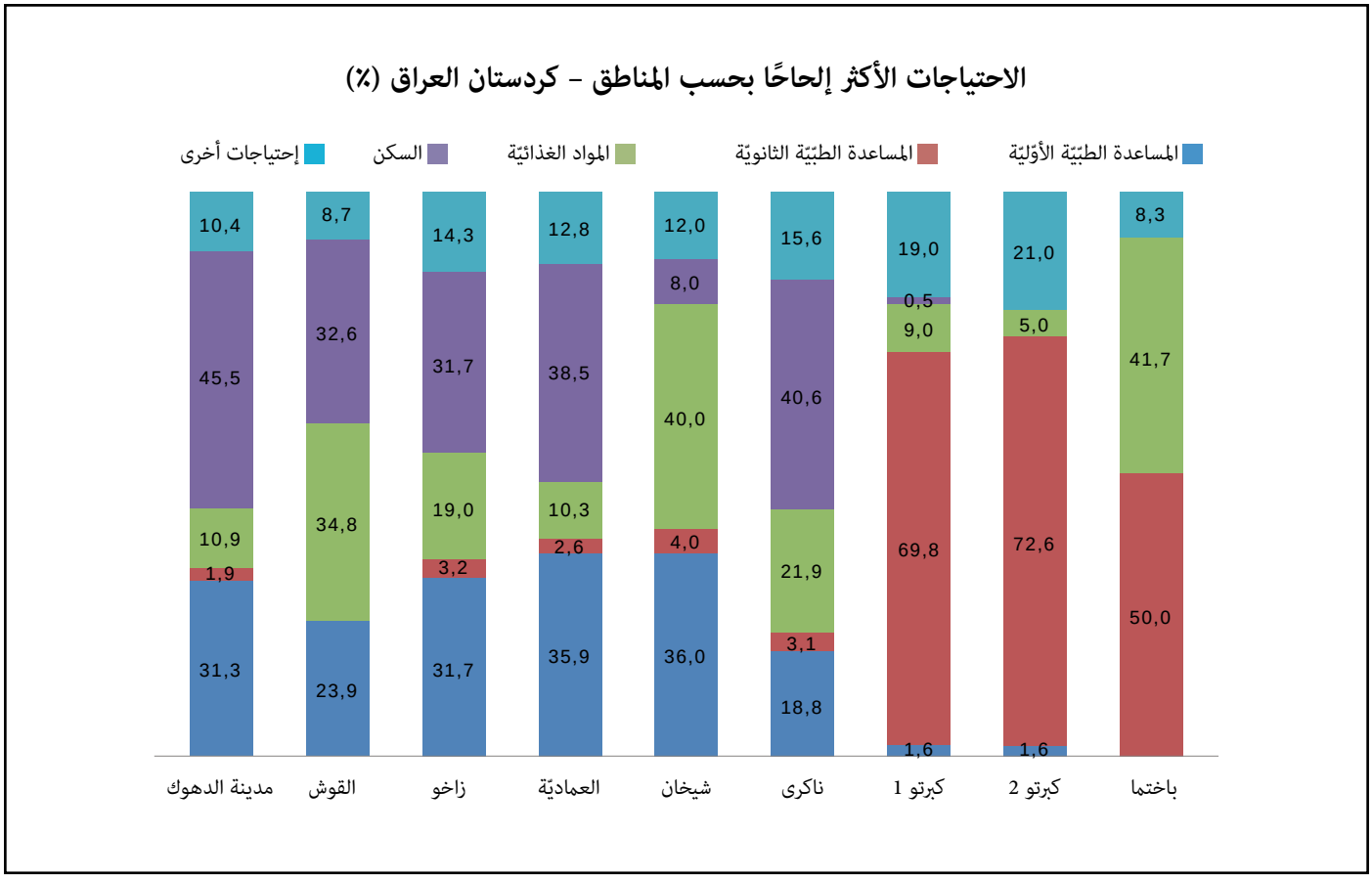

ضرورة، في حين أعلن المُستطلَعون من مناطق خارج المخيّمات أنّ الرّعاية الصّحيّة الأساسيّة والمأوى والموادّ الغذائيّة كانت أكثر ضرورة. هذا وأكّد ممثّلون عن الأقلّيّات في العراق أنّ الاحتياجات الرّئيسة الأساسيّة هي عينها بين المجموعات، رغم وجود بعض الاختلافات في درجة الحساسيّة بين الأقلّيّات. فقد أعلن قادة المجتمع المسيحيّ أنّ الإيزيديّين محتاجون أكثر من المسيحيّين وهم أكثر إهمالاً[122]. إنّ التّوقّعات الحاليّة لأشخاصٍ من الأقلّيّات الدّينيّة مرتبطةٌ بمعاييرهم للمجتمع والحياة العائليّة قبل الأزمة. ثمّة ارتباطٌ أيضًا بين إشباع الحاجات ووجود بنى اجتماعيّةٍ وتنظيمٍ ذاتيٍّ، وهي النطاق الذي يملك فيه المسيحيّون قدرةً أكبر على التّحرّك والجماعات الاخرى أضعف بكثير[123]. وبحسب ممثّلٍ عن الإيزيديّين: "لا نملك مؤسّساتٍ رسميّةً أو ممثّلين في المحافل الدّوليّة كما يفعل المسيحيّون. يملك المسيحيّون الكنائس والشّبكات، ويحصل الشّيعة على الدّعم من مجتمعاتهم في إيران. أمّا نحن فننتظر فقط الدّعم من منظّماتٍ دوليّة. وعندما تأتي كلّ هذه المساعدة، ويأخذ الإيزيديّون كالعادة من "الجمل اذنه" فقط[124].

وكما في سوريا، تؤكّد الأدلة المجموعة في إقليم كردستان الافتراض البديهيّ بكون احتياجات النّاس الأساسيّة هي نفسها بغضّ النّظر عن خلفيتهم العرقيّة - الدّينيّة. غير أنّ خلفيّة النّاس الدّينيّة وخبرة الصّراع والتّمييز قبل العام 2014 تولّد مجموعة احتياجاتٍ مميّزةٍ خاصة تتطلّب نوعًا مختلفًا من المقاربات. بالنّسبة للأقلّيّات الدّينيّة في العراق، هذا واضحٌ تحديدًا في ما يختصّ بالاحتياجات التّعليميّة وخبرات العنف الجنسيّ المرتبط بالصّراع.

ما هو مُسلَّمٌ به في العراق أنّ توفير التّعليم غير ملائم. وقد دُمِّرت التّجهيزات والمباني المدرسيّة إلى حدٍّ كبيرٍ، والتّعليم المُقدَّم لم يتكيّف مع حاجات الأولاد المصدومين من العنف، أو الّذين تغيّبوا فتراتٍ طويلةً عن الدّراسة[125]. ويواجه الأولاد النّازحون إلى إقليم كردستان صعوباتٍ خاصّة، فالمحيط التّعليميّ يختلف عمّا اعتادوا عليه والدّروس تعطى باللّغة الكرديّة بدل العربيّة. كذلك تحول حواجز اللّغة[126] وإجراءات التّحقّق من صحّة الامتحانات الرّسميّة للمرحلة الثّانويّة دون إمكانيّة الدخول إلى الجامعة للّذين نزحوا إلى الشّمال. ويقال إنّ المسيحيّين والإيزيديّين هم بين الّذين يكافحون ليتكيّفوا مع النّظام التّعليميّ في إقليم كردستان[127]. بالإضافة الى ذلك، تتكلّم الأقلّيّات حول كيفيّة وصف العراقيّين غير المسلمين في الموادّ التّعليميّة بطرقٍ تمييزيّةٍ وازدرائيّة، وتسييس التّعليم.

هذا ويبقى مستوى الحماية والخدمات في العراق الموجّهة إلى النّساء ضعيفًا[128]. لقد تمّ الإعلان كثيرًا عن قيام الدّولة الإسلاميّة بممارسة العنف الجنسيّ، من بينه اغتصاب نساءٍ وفتياتٍ إيزيديّات. كما تمّ توثيق قيام الدّولة الإسلاميّة بممارسة العنف الجنسيّ ضدّ النّساء والفتيات المسيحيّات والشّيعيّات التّكرمانيّات والسّنّيّات العربيّات والشّيعيّات، لكن بدرجةٍ أقلّ. هذا وتتدهور الصّحّة العقليّة والنّفسيّة للضّحايا خلال الأسر عند الدّولة الإسلاميّة، بما أنّ الاسرى يُحتجزون في ظروفٍ غير إنسانيّة من دون أيّ اهتمامٍ لحاجاتهم الأساسيّة. لكنّ عمليّة إعادة الدمج الّتي تأخذ بعين الاعتبار التّقليد الثّقافيّ والدّينيّ للإيزيديّين قد أثبتت فعّاليّتها في إرجاع بعض هؤلاء النّساء والفتيات إلى المجتمع (أنظر مربّع الكتابة في الصّفحة 25). كذلك تبدي جماعاتٌ وأقلّيّاتٌ دينيّةٌ أخرى مثل التّركمان اهتمامًا بالتّعلّم من تلك العمليّة[129].

تشارك هذه المرأة الإيزيديّة في برنامجٍ في معبد لالش من بين نساءٍ أخرياتٍ ممّن نجوا واستطاعوا الهرب من استعباد الدّولة الإسلاميّة.

الممارسة الفضلى: إعادة إدماج النّساء الإيزيديّات المستعبدات في المجتمع

قامت مؤسسة يازدا (Yazda) شريكة برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، بالتّعاون مع الرّئاسة الدّينيّة الإيزيديّة في لالش (مقامٌ إيزيديٌّ مقدّسٌ خارج دهوك)، بتطوير عمليّة إعادة إدماجٍ للنّساء النّاجيات من أسر الدّولة الإسلاميّة.

في بداية برنامج إعادة الإدماج، تزور هؤلاء النّساء لالش لبضعة أيّامٍ، ويحصلن على الاستشارة، ويخضعن لطقوسٍ تطهيريّةٍ، قبل أن يرحّب بهنّ رجال الدّين علانيّةً في المجتمع الإيزيديّ في لالش. كذلك يعلن رجال الدّين بأنّ النّساء غير مسؤولاتٍ عمّا حدث لهنّ، وبأنّه يجب استقبالهنّ مجدّدًا في عائلاتهنّ ومجتمعاتهنّ دون أيّ امتعاضٍ أو أحكامٍ مسبقة.

في شهر أيلول من العام 2016 وحده، أخذت مؤسسة يازدا 38 امرأةً ناجيةً إلى لالش. وعلى حدّ معرفة المؤسسة، لم يتمّ رفض أيّ امرأةٍ خضعت لهذه العمليّة في عائلتها. لقد أُزهِقت أرواح بعض النّساء النّاجيات في العراق بعد عودتهنّ إلى الحرّيّة، لكنّ هذه لم تكن حالة الإيزيديّات اللّواتي تمّ دعمهنّ في هذا البرنامج.

لقد حصل لمادلين الّتي تبلغ من العمر 14 عامًا صدمةً نفسيّةً عندما علقت هي وعائلتها خلال تبادلٍ لإطلاق النّار في درعا السّوريّة، وأصبحت مشلولة. ويحملها أبوها محمّد هنا وهناك.

إنّ أشكال التّعبير عن المحنة، أي كيف يشرح ويُفهِم النّساء والرّجال والفتيات والصّبيان عوارضهم الصّحّيّة وكيفيّة بحثهم عن المساعدة، هي خصائص ثقافيّةٌ متجذّرةٌ في الدّين والمعايير الاجتماعيّة[130]. ففي العراق، تشكّل الخلفيّة الدّينيّة والعرقيّة للنّساء والفتيات عوامل حاسمةً في فهم ومواجهة احتياجات النّاجيات من العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع. على سبيل المثال، تُعتبَر الثّقة في مُؤمِّني الخدمات ضروريّةً لهم للمضيّ قدمًا، وتشعر النّساء في بعض الحالات بارتياحٍ أكبر لتلقّيهنّ المساعدة من العاملين الاجتماعيّين من الدين عينه. فجمعيّة نساء بغداد مثلاً تمكّن النّساء الشّيعيّات من مساعدة النّاجيات الشّيعيّات، وذلك من منظور أنّه بإمكان النّساء الشّيعيّات فقط فهم الصّعوبة الّتي قاسوها بشكلٍ كامل. بالإضافة إلى ذلك، يُعتقَد أنّ هذه المجموعة ستشارك فقطً في الاستشارات الّتي تقوم بها نساءٌ شيعيّاتٌ بسبب المستويات الأعلى من الثّقة وموافقة العائلة على ذهابهنّ إلى المركز. إن لم تعكس الاستشارة أو التّدريب الحساسيّات هذه ، ستدخل إليه قلّةٌ من النّساء وتستفيد منه. كما أنّ الحساسيّات تجاه عائلة النّساء ومجتمعها مهمٌّ أيضًا في دعم النّاجيات من العنف القائم على نوع الجنس والاغتصاب بما أنّ المسائل ذات الخصوصيّة والعادات المنزليّة والتّقليد قد تختلف أحيانًا، وفشل أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار قد يمنع النّساء من الحصول على الدّعم الّذي يحتجن إليه[131].

يمكن القول إنّ التّفاعل بين الاحتياج إلى الخدمة والخلفيّة الدّينيّة ليس أقلّ حدّةً بالنّسبة إلى النّاجيات السّوريّات من هذه الجرائم، من النّساء والفتيات. وتوضح هذه النّقطة إحدى النّاجيات من العنف القائم على نوع الجنس والموجودة الآن في لبنان على الشّكل التّالي: "أخذ النّاس ينصحونني بطلب المساعدة من الشّيخ، فقد ظنّوا أنّني أُطارَد من الأرواح الشّرّيرة"[132]. ويقول النّاجون من العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع والعاملون الاجتماعيّون في الدّولة اللّبنانيّة إنّ الانتماءات الدّينيّة للنّاجين السّوريّين والعراقيّين تتقاطع مع الحساسيّات والخدمات المتاحة بطرقٍ مختلفة. على سبيل المثال، يتعارض أمر الحماية القانونيّة الّتي أصدرته المحكمة المدنيّة (بالاستناد إلى القانون رقم 293) مع سنّ الحضانة الّذي سنّته المحاكم الدّينيّة. كذلك تؤثّر الخلفيّة الدّينيّة على فرص العمل[133] والإحالات إلى مُؤمِّني الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. لقد أشارت ربع (25%) النّساء الّتي أجريت معهنّ مقابلاتٌ من أجل تقييمٍ سريعٍ للعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع الّذي أجريَ لهذه الدّراسة أنّ انتماءهنّ الدّينيّ (وجنسيّاتهنّ) أثّر سلبًا على حصولهنّ على الخدمات. وأشارت اثنتان من ثلاثة نساءٍ إلى أنّهن لا يستطعن الحصول على الخدمات بسبب معتقداتهنّ الدّينيّة الّتي تعيق تحرّكهنّ، بما أنّهنّ بحاجةٍ إلى محرم لمرافقتهنّ علنًا. كما أشرن إلى أنّهنّ قد يتردّدن في الحصول على خدماتٍ تؤمّنها منظّماتٌ دوليّةٌ غير حكوميّة. هذا وأشارت بالمثل 20% من النّساء اللّواتي أجريت معنّ مقابلاتٌ في بيروت وجبل لبنان أنّهنّ يتّصلن بالمؤسّسات الدّينيّة إمّا من أجل المساعدة الأكاديميّة (للأولاد) أو الدّروس الدّينيّة[134].

وبالرّغم من وجود اختلافٍ في الحساسيّات بالاستناد إلى الخلفيّةٍ العرقيّةٍ والدينيّةٍ وعلاقتها بتأمين احتياجات الحماية للنّساء والفتيات، فإنّ تقييمات العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع لا تأخذ بعين الاعتبار دائمًا هذه المسائل، ولا تعالجها بشكلٍ مباشر[135]. فعدد كبير من المنظّمات الإنسانيّة لا تأخذ بعين الاعتبار الانتماء العرقيّ أو الدّينيّ، كما تتغاضى عن أهمّيّة الخلفيّة العرقيّة والدّينيّة للنّاس في طريقة جمع المعلومات. وينطبق الأمر عينه على أنواع الخدمات المُؤمَّنة، ممّا يمنع بعض النّاس من الحصول عليها، فقد تكون مثلاً أنشطة التّوعية مع الجماعات اللّاجئة والمستضيفة من خلال دمىً متحرّكةٍ أو عروضٍ موسيقيّةٍ مقاربةً ناجحةً في بعض الحالات، لكنّها لا تناسب قريةً لبنانيّةً تطغى عليها إيديولوجيّةٌ إسلاميّةٌ متشدّدة[136].

الاحتياجات الإنسانيّة في البلدان المجاورة

في نقاش مركّزٍ لمجموعاتٍ أجري في عكّار شمال لبنان، عبّر ممثّلون من السّنّة السّوريّين عن أنّ عدم اعتراف لبنان بالسّوريّين الهاربين من الحرب في ديارهم على أنّهم لاجئون رسميّون قد عقّد حياتهم. فهم يبقون في لبنان في حالةٍ مبهمةٍ ومحرومين من حقوق اللّاجئين الرّسميّين. ويعتقدون أنّه إذا اعتُرِف بهم على أنّهم لاجئون وعوملوا على هذا الأساس، فسيكون وضعهم أكثر كرامةً واحتمالاً ريثما يستطيعون العودة إلى سوريا.

بحسب نتائج مسحٍ أُجري بين اللّاجئين السّوريّين والعراقيّين بالتّنسيق مع برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، يُعَدّ التّوظيف تحدّيًا أساسيًّا لعدد كبير من اللّاجئين في لبنان، فـ 65% من المُستطلَعين هم عاطلون عن العمل. واعتبر أكثر من نصف (54%) المُستطلَعين المأوى الملائم بالسّعر الملائم أنّه الحاجة الأكثر إلحاحًا وهي غير مستجابةٍ لهم، واحتاج الثّلث (33%) مساعدةً صحّيّةً أوّليّة. كانت هذه الاحتياجات الأهمّ بين اللّاجئين السّوريّين والعراقيّين على امتداد البلد، رغم أنّ الحاجة إلى مأوىً كانت أكثر إلحاحًا في سهل البقاع وشمال لبنان[137].

كانت الأولويّات بالنّسبة إلى جميع اللّاجئين في تركيا ممّن تمّت مقابلتهم لهذه الدّراسة هي المأوى والطّعام. أمّا التّعليم والدّعم النّفسيّ وفرص العمل، فقد أُهمِلت بشدّةٍ من قبل كلّ جماعات النّازحين السّوريّين والعراقيّين في تركيا. بالفعل، إنّ أيًّا من عائلات اللّاجئين في تركيا ممّن أجريت معهم مقابلاتٌ لهذه الدّراسة لم يكن عنده أولادٌ ترتاد المدارس، مع استثناء ارتياد بعض الأولاد الكنيسة لمدارس الأحد.

يعاني الأولاد السّوريّون في لبنان مصاعب مع اللّغة، كما يحصل مع بعض النّازحين إلى إقليم كردستان في العراق. ففي سوريا يتمّ تعليم المنهاج باللّغة العربيّة في حين أنّ عدد من الموادّ تُعلَّم في لبنان باللّغتين الإنكليزيّة أو الفرنسيّة، بالرغم من أنّه بلدٌ ناطقٌ بالعربيّة. ويواجه الأولاد السّوريّون في تركيا معضلة التّعليم الذي يعطى باللّغة التّركيّة[138].

في وقت تعترف به الحكومة التّركيّة بالأقلّيّة المسيحيّة، غير أنّها لا تعترف بالأقلّيّة العلويّة التركيّة (Alevis). وبالتّالي لا يحصل العلويّون الأتراك في تركيا على أيّ دعمٍ من الدّولة، ولا تستطيع المؤسّسات العلويّة التركيّة أن تؤمّن الّا مساعدةً إنسانيّةً محدودةً للّاجئين مثل العلويّين الآتين من سوريا. عددٌ كبير من اللّاجئين العلويّين السوريّين في تركيا يعيشون في اسطنبول، وهم مشرّدون ويعيشون في منتزهات[139]. يتلقّون بعض المساعدة من منظّمة علويّة تركيّة تدعمهم قدر المستطاع بوسائل النّظافة والطّعام والحفاضات وبعض المال، لكنّها لا تستطيع أنّ تؤمّن لهم المأوى أو دعمًا إضافيًّا بسبب مواردها الماليّة المحدودة. ويشير ممثّلٌ عن هذه المنظّمة في أحد المقابلات، إلى أنّ المدارس لا تستقبل الأولاد العلويّين. وبحسب لاجئةٍ مسيحيّةٍ سوريّة: "المسيحيّون أكثر حظًّا من المسلمين، فلا تجد مثلاً مسيحيًّا يستعطي لأنّ الكنيسة ستساعدهم"[140]. هذه ليست حال العلويّين. اما الإيزيديّون في تركيا، فهم أيضًا في وضعٍ حسّاسٍ، لا يستفيدون من حمايةٍ مؤقّتةٍ كلاجئين، ويعتمدون على المساعدات الآتية من أفرادٍ وجمعيّاتٍ خيريّةٍ ومنظّماتٍ غير حكوميّة[141].

مستوى التّسجيل للمساعدات بين الأقلّيّات

بعد سنتين من الاضطراب والصّراع في سوريا، وصل عدد المسجّلين للمساعدة الى اقل من نسبة ١٪ من كل أقلّيّةٍ (المسيحيّة، العلويّة، الإسماعيليّة، المندائيّة، الإيزيديّة) في مصر أو العراق أو الأردن أو لبنان[142]. وتشير الدّلائل إلى أنّ المسيحيّين والعلويّين الّذين هربوا من سوريا إلى لبنان أو الأردن في العام 2013 لم يتسجّلوا عند المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR)، وكالة الأمم المتّحدة للّاجئين[143]. كذلك تُظهِر الدراسات التي اجريت من العام 2014 أنّ اللّاجئين المسيحيّين والدّروز في الأردن غالبًا ما اختاروا عدم التّسجّل لدى المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR)[144]. وكانت التّوتّرات الطّائفيّة والمخاوف من الانتقام سبب عدم التّسجيل، إضافةً إلى امتلاك اللّاجئين لبعض الموارد الّتي تخوّلهم تغطية بعض احتياجاتهم[145]. وقد تبيّن بوضوحٍ دافع آخر لتدنّي التّسجيل نتيجة المقابلات مع اللّاجئين المسيحيّين والنّازحين داخل سوريا والعراق وهو فعل التّسجيل نفسه والشّعور بالكبرياء الذي جعلهم أقلّ ميلاً ليتسجّلوا كلاجئين، اكثر منه عدم قلقهم من النّتائج المحتملة للامتناع عن التسجيل[146].

لكن، وممّا لا يثير الدّهشة، خفّت هذه الممانعة الأولى مع تفاقم حدّة الاحتياجات. فمع مرور الزّمن وتآكل مدّخرات اللّاجئين الاجتماعيّة والاقتصاديّة بسبب الصّراع والنّزوح، وعلت الحاجة الملّحّة للمساعدة على الاعتبارات الأخرى. فالغالبيّة العظمى من المُستطلَعين لمسحٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في لبنان في العام 2016 (80%) كانت مسجّلةً في المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) أو سجّلت أسماءها لديها[147]. وقال 43% ممّن لم يتسجّلوا في المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR)، إنّ السّبب هو توقّف المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) عن تسجيل اللّاجئين، و 19% انهم لم يعرفوا كيف يسجّلون، و 18% انهم لم يعتقدوا أنّ لهذا الأمر جدوى. هذا وكان حوالي نصف (49%) المُستطلَعين السّوريّين والعراقيّين مسجّلين في منظّمةٍ غير المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR)، من ضمنها جمعيّاتٌ خيريّةٌ محلّيّةٌ ومنظّماتٌ غير حكوميّةٌ وكنائس والدّولة.

في إقليم كردستان العراق، كان 98% من العيّنة مسجّلين عند سلطات إقليم كردستان. وكان حوالي جميع (99%) المُستطلَعين مسجّلين في منظّمةٍ غير السّلطات الكرديّة، من أجل استكمال الدّعم الّذي يستطيعون

تأمينه: كان 54% مسجّلين في منظّمةٍ غير حكوميّةٍ، و 49% في وكالةٍ للأمم المتّحدة، و 48% في منظّمةٍ كنسيّةٍ، و 3% في جمعيّاتٍ خيريّة[148].

ومن بين الأسباب الأساسيّة لعدم قيام اللّاجئين السّوريّين المُستطلَعين في لبنان بالتّسجيل في المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) هو أنّهم من الأرمن الأرثوذكس (59%) أو الرّوم الأرثوذكس (57%). وفي حين يجب التّنبّه لهذه النّتائج اذ انها قد تكون ناتجة عن تصميم المسح، فإنّ الأسباب وراءها هي أنّ هذه الأقلّيّات الدّينيّة تملك في لبنان شبكة دعمٍ قويّةٍ بما يكفيها. وتشير التّقارير إلى أنّ اللّاجئين من الأرمن الأرثوذكس يستطيعون ويقومون بالحصول على الخدمات والدّعم منذ وصولهم إلى لبنان من كنائس أرمنيّةٍ محلّيّةٍ فاعلةٍ ومنظّماتٍ غير حكوميّةٍ، ما يجعل الحاجة إلى التّسجيل في المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) للحصول على الخدمات أقلّ حدّة. كما أنّ إعادة التّوطين من خلال المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) قد تكون أقلّ أهمّيّةً بالنّسبة إلى الأرمن، بما أنّ رغبتهم بالعودة إلى سوريا أكبر من جماعاتٍ أخرى[149]، كما يملكون خيار الهجرة إلى أرمينيا، البلد الّذي يملك صلةً قويّةً وسياسة ترحيبٍ تجاه هذه المجموعة[150].

في الداخل السوري، كان 83% من المُستطلَعين في مسحٍ مشابهٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) مسجّلين في منظّمة مساعداتٍ واحدةٍ على الأقلّ. وبضبط عددٍ من المتغيّرات، كان المُستطلَعون الأقلّ تسجيلاً في منظّمة مساعداتٍ يتضمّنون العلويّين والمتخرّجون من الجامعة والّذين يسكنون حاليًّا مدينتَي دمشق والسّويداء كما والمُستطلَعين الأصغر سنًّا. لكنّ الوضع الاجتماعيّ – الاقتصاديّ، كما قِيس على أساس المهنة قبل الصّراع، لم يؤثّر على التّسجيل. كما تدنّى وضع التّسجيل بشكلٍ عامٍّ تماشيًا مع التّعليم الإضافيّ (كان 90% من المُستطلَعين الّذين لم يتلقّوا مسبقًا أيّ تعليمٍ مسجّلين في وكالة مساعدات، مقابل 75% من الحاصلين على شهادةٍ جامعيّة).

ومن بين المُستطلَعين في سوريا الّذين تسجّلوا في منظّمةٍ، كان 64% مسجّلين في منظّمةٍ واحدةٍ فقط، و34% في منظّمتين، و1% (21 مستجيبًا) في ثلاثة منظّماتٍ أو أكثر. وكان ثلث (33%) المُستطلَعين مسجّلين في منظّمةٍ غير حكوميّةٍ و71% في كنيسة. كان المُستطلَعون الّذين تسجّلوا في كنيسةٍ أكثر اعتمادًا على دعمها وحدها، بما أنّها كانت المنظّمة الوحيدة الّتي تسجّلوا فيها. وكان التّسجيل في الكنيسة أعلى بشكلٍ ملحوظٍ لسكّان درعا (89%) والحسكة (82%) وحلب (75%)، وأدنى لسكّان اللّاذقيّة (39%) والسّويداء (18%) وحماه (10%)، رغم أنّ هذه المتغيّرات قد تكون تنيجةً لاستراتيجيّات أخذ العيّنات في هذه المحافظات. لم يكن السّنّ والوظيفة والوضع الاجتماعيّ – الاقتصاديّ والحالة الاجتماعيّة عوامل مهمّةً في مسألة التّسجيل في الكنيسة. لكنّ المُستطلَعين الحاصلين على شهادةٍ جامعيّةٍ كانوا أقلّ احتمالاً بكثيرٍ للتّسجيل في المنظمّات الكنسيّة.

كان التّسجيل في منظّماتٍ غير حكوميّةٍ في سوريا الأعلى بين المُستطلَعين المسلمين (54%)[151]، مقارنةً بنسبة 24% من المُستطلَعين المسيحيّين. ممّا يؤكّد ما ذُكِر أعلاه من نفور الكثير من المسيحيّين من طلب المساعدة علانيّةً، خصوصًا لكون عدد كبير منهم قبل الأزمة ممّن يعطون المساعدات بدل الحصول عليها[152]. كما يمكن أيضًا أن يكون هذا نتيجة تمييزٍ حقيقيٍّ أو ملموسٍ من بعض المنظّمات غير الحكوميّة ضدّ غير المسلمين[153]. فتسجيل المسيحيّين المتدنّي نسبيًّا في المنظّمات غير الحكوميّة يتعارض مع معدّلات تسجيلهم للمساعدة في منظّماتٍ كنسيّة. ومن بين المُستطلَعين المسيحيّين، كان التّسجيل في برامج المساعدات الّتي تؤمّنها الكنيسة أعلى نسبةً بين السّريان الأرثوذكس (85%) والإنجيليّين (79%) والسّريان الكاثوليك (70%)، ما يسلّط الضّوء على تفضيل هذه الجماعات لهذا النّوع من قناة للمساعدة الإنسانيّة.

تؤمّن المنظّمات الدّينيّة المسيحيّة في سوريا المساعدات بالاستناد إلى مبادئ إنسانيّةٍ لكلٍّ من المسلمين وغير المسلمين. ففي شهر أيلول من العام 2016، كان بين المسجّلين المستفيدين في احد المنظّمات الإنسانيّة الدينيّة المسيحيّة في سوريا 33800 عائلةٍ مسلمةٍ و8781 عائلةً مسيحيّةً من سوريا، بالإضافة إلى 2094 عائلةً مسلمةً لاجئةً و194 عائلةً مسيحيّةً لاجئةً و22 عائلةً عراقيّةً من الصّابئة المندائيّين[154]. يبيّن التّسجيل في هذه المنظّمات ومعدّلات إيصال المساعدات الإنسانيّة مدى الثّقة في الكنيسة بين السّكّان المحلّيّين، بصرف النّظر عن الدّين.

تُنتقَد المنظّمات الكنسيّة الإنسانيّة باستمرارٍ من مؤسّساتٍ كنسيّةٍ أخرى ومن مسيحيّين لعدم مساعدة الجماعات المسيحيّة أكثر من ذلك. ويرى هؤلاء النّقّاد أنّ غالبيّة الدّعم الإنسانيّ الّذي تؤمّنه هذه المنظّمات يُوزَّع للمحتاجين غير المسيحيّين، ويقولون أيضًا إنّه صعبٌ جدًّا على غير المسلمين الحصول على دعمٍ يتمّ توزيعه من خلال المساجد. وكردٍّ على ذلك، تتمسّك منظّمات المساعدات الكنسيّة بأنّ تفويضها هو لتأمين الدّعم المبنيّ على أساس احتياجات النّاس بدلاً من معتقداتهم الدّينية، بموجب المبادئ الإنسانيّة. والمقاربة مبنيّةٌ أيضًا على تقليد الكنائس في سوريا.

وبالرّغم من هذا الانتقاد، يملك المسيحيّون المتأثّرون بالصّراع في سوريا شبكة دعمٍ في كنائسهم. الثّقة وحسّ الانتماء يجعلان الأمر أسهل بالنّسبة إليهم للاتّصال بالكنائس والمنظّمات المرتبطة بها للتّسجيل فيها والحصول على المساعدة الإنسانيّة. كما وأنّ شعور البعض بالذّلّ إذا وقفوا في الصّفّ علانيّةً لانتظار المساعدة يتلاشى عندما تُؤمَّن مساعدةٌ كهذه بطريقةٍ مرهفةٍ في المساحة الآمنة للكنيسة.

هذا وبالنّسبة إلى اللّاجئين المسيحيّين السّوريّين والعراقيّين،ان الكنائس في بلدانٍ مثل الأردن ولبنان هي نقطة الاتّصال الأساسيّة وتؤمن الدّعم الملحّ عند وصولهم وخلال إقامتهم. وبالرغم من أنّ غالبيّة النّازحين تملك اتّصالاً محلّيًّا حتى قبل الدّخول إلى بلدٍ جديدٍ، قامت الكنائس في البلدان المستضيفة بتطوير "نظام الإحالة" غير الرّسميّ الّذي يعيد توجيه المسيحيّين إلى كنيسةٍ ذات طائفةٍ معيّنة[155]. لكن كان هناك شكوى من تمييز بين الجماعات الدّينيّة المسيحيّة ومن ضمنها. وتعلن بعض الجماعات أنّه تمّ استبعادها من الخدمات والمساعدة أكثر من أيّ عضوٍ في جماعاتٍ مسيحيّةٍ أخرى، ما يلمّح إلى أنّ بعض القادة الدّينيّين والمنظّمات الدّينيّة تعطي أولويّةً للّاجئين أكثر من طائفتهم[156].

تأثير معيار المساعدات وأولويّاتها على الأقلّيّات

تعتبر بعض المنظّمات المسيحيّة الّتي تؤمّن مساعدةً إنسانيّةً أنّ معيار الاستفادة الّذي تفرضه الجهات المانحة يشكّل عائقًا أمام دعم الأقلّيّات الدّينيّة، وأحد القيود الأكثر شيوعًا هو حجم العائلة. تتألّف العائلات

فالنتينا لاجئةٌ من الخابور في سوريا. كانت أسيرةً لدى الدّولة الإسلاميّة مدّة سنة. إنّها الآن تدرّس وتنشّط الأولاد اللّاجئين في كنيسة أشوريّةٍ في لبنان.

المسيحيّة السّوريّة بشكلٍ متوسّطٍ من أربعة أفراد، في حين أنّ متوسّط حجم العائلة المسلمة أعلى بكثيرٍ، وهو تقريبًا 5.5 بحسب بعض التّقارير[157]. والتّناقض واضحٌ أيضًا من نتائج المسح الّذي أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في سوريا، حيث كان يبلغ معدّل عدد الأولاد المُعالين في العائلة المسلمة 2.4، في حين أنّه كان يبلغ 1.1 للعائلة غير المسلمة. يقال إنّ الحساسيّة ومعيار الاستفادة الّذي تطبّقه بعض الجهات المانحة يعطي أولويّةً للعائلات الّتي تتألّف من أكثر من أربعة أفراد، وقد تشكو برامج الدّولة من الإشكالية عينها. ويقال أيضًا إنّ المساعدة الماليّة التي تقدّمها الحكومة العراقيّة هي 1 مليون دينارٍ عراقيٍّ (حوالي 800 دولارٍ أميركيّ) للعائلة، بغضّ النّظر عن حجمها، بالرغم من أنّ متوسّط حجم العائلات الإيزيديّة هو 10 أعضاء[158].

وقد خصّصت المشاريع التّمويليّة لبعض الجهات المانحة في سوريا مساعدتها الماليّة للنّازحين فقط، مستثنيةً بشكلٍ كاملٍ المجتمعات المستضيفة المتأثّرة بالوضع. فبحسب منظّمةٍ مسيحيّةٍ سوريّةٍ، ثمّة عائلاتٌ مسيحيّةٌ غير نازحة قد تأثّرت بشدّةٍ بالصّراع. ونتج عن هذه المتطلّبات شكاوى واسعة النّطاق من قبل مسيحيّين متأثّرين بالصّراع في سوريا، ولاجئين مسيحيّين في دولٍ مجاورةٍ، حول تهميشهم في عمليّة إيصال المساعدة الإنسانيّة.

وقد تبيّن أن تخصيص المساعدة بحسب الجنسيّة هو أيضًا عامل إبعادٍ أذ انه لدى التطبيق، يؤدي الى ازدياد ضعف بعض المجموعات السّكّانيّة، ويخلق توتّراتٍ بين مختلف المجموعات. ففي لبنان، لقد نددت بهذه المقاربة منظّمةٌ مسيحيّةٌ تخدم اللّاجئين من العراق وسوريا، بالإضافة إلى اللّبنانيّين في منطقةٍ محرومةٍ من جبل لبنان. وتورد المنظّمة أنّ الأموال المخصّصة من أجل توفير المساعدة للسّوريّين هي مصدر توتّرٍ بين السّوريّين والعراقيّين، كما ومع أعضاءٍ في المجتمع اللّبنانيّ المستضيف[159]. يتذمّر أيضًا اللّاجئون العراقيّون المسيحيّون في الأردن من التّمييز ضدّهم على حساب اللّاجئين السّوريّين[160].

في تركيا، وبحسب ممثّلٍ عن الكنيسة السّريانيّة الأرثوذكسيّة، لا تستطيع الكنيسة أن تدعم اللّاجئين العراقيّين بسبب الموارد المحدودة والحاجة إلى إعطاء الأولويّة للمسيحيّين السّوريّين. ويذكرون سببين لهذا الأمر. الأوّل هو أنّ التّبرّعات من أعضاء الكنيسة في تركيا مخصّصةٌ غالبًا للسّوريّين. أمّا السبب الثاني فهو أنّ تركيز وسائل الإعلام والسياسة كان على سوريا، مع إهمال "القضيّة العراقيّة"، ممّا وضع ضغوطاتٍ خارجيّةً على الكنيسة وتوقّعات منها لتعتني بالسّوريّين. هذا لا يعني أنّه تمّ تجاهل المسيحيّين العراقيّين بالكامل، فكان بإمكانهم الحضور والمشاركة في الأنشطة الكنسيّة، والحصول على الدّعم الاجتماعيّ الأساسيّ، وقد حصلوا عند وصولهم قبل عدّة سنواتٍ على مسكنٍ مؤقّت. لكنّ هؤلاء اللّاجئين العراقيّين هم الآن بشكلٍ رئيس داعمين لأنفسهم، ماديًّا وماليًّا. على سبيل المثال، بالرغم من أنّ اللّاجئين المسيحيّين السّوريّين الّذين أجريت معهم مقابلاتٌ كانوا يسكنون سويّةً ويحصلون على تغطيةٍ لكافّة نفقاتهم، كان المسيحيّون العراقيّون يدفعون الإيجار والنّفقات الأخرى من مدّخراتهم أو ممّا يكسبونه من العمل البسيط الّذي يستطيعون إيجاده[161].

تقبّل أوليفيا صورةً لوالدها الّذي قتلته الدّولة الإسلاميّة في تلّ هرمس في سوريا. إنّها الآن تنتظر مع أختيها وأمّها إعادة توطينهنّ في أستراليا.

النّزوح والشّعور بعدم الأمان بين الأقلّيّات

تميل الأقلّيّات الدّينيّة إلى تجنّب مخيّمات النّزوح الدّاخليّ واللّجوء المختلطة بسبب التّوتّرات الطّائفيّة والمضايقات والتّهويل. وبحسب ممثّلين عن الإيزيديّين، لقد غادرت حوالي 200 عائلةٍ إيزيديّةٍ نازحةٍ مخيّمات النّزوح الدّاخليّ في إقليم كردستان بسبب الإذلال وكلام الكراهيّة. تعيش هذه العائلات الآن في أبنيةٍ غير مكتملةٍ حول إربيل وتنقصها المساعدة[162]. كما يتردّد اللّاجئون الإيزيديّون عن السّكن في مخيّماتٍ للّاجئين السّوريّين تديره الحكومة التّركيّة لخوفهم من أن تكون المخيّمات هذه تأوي أيضًا لاجئين مُقرَّبين من مقاتلي الدّولة الإسلاميّة[163]. كذلك يتجنّب اللّاجئون العلويّون المخيّمات ذات الغالبيّة السّنّيّة في جنوب تركيا[164]. ويشير أيضًا الكاكائيّون الّذين استضافهم إقليم كردستان إلى المضايقة وعدم شعورهم بالأمان كسببَين لتجنّب مخيّمات النّزوح الدّاخليّ[165]. وغالبًا ما يتجنّب اللّاجئون السّوريّون المسيحيّون والدّروز في الأردن مخيّمات اللّاجئين الرّسميّة، ويسعون بدل ذلك للإقامة في مراكز مدنيّة، فغالبًا ما يعيشون في أديرةٍ أو مساكن متقاربةٍ مخيّماتٍ مؤقّتة. وتشعر الأقلّيّات الدّينيّة في هذه الظّروف بالانعزاليّة والشّجب والتّمييز (الملموس أو الحقيقيّ) في الحصول على الإغاثات الإنسانيّة والمساعدة[166].

بشكلٍ عامٍّ، كان المُستطلَعون من النّازحين في المسح الّذي أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في العام 2016، في إقليم كردستان، إيجابيّين حول حالة السّلامة لديهم، فقد أعلن 70% أنّهم يشعرون بـ "الأمان" أو "كثيرٍ من الأمان" في موقعهم الحالي. لكنّ درجة الشعور بالأمان تغيّرت كثيرًا بحسب الموقع: السّكّان في القوش (46% شعروا بالأمان) وكبرتو 2، مخيّم نازحين في الدّاخل، (42%) شعروا بشكلٍ كبيرٍ بأمانٍ أقلّ من سكّان مواقع أخرى، تحديدًا زاخو (97%) ومدينة دهوك (95%) والعماديّة (90%)[167]. وقد أعلنت أكثريّةٌ كبيرةٌ من المسيحيّين (85%) بأنّها تشعر بالأمان، وهي نسبةٌ قريبةٌ جدًّا من نسبة المسلمين (80%). أمّا النّسبة الأدنى بكثير، فهي تلك الّتي اعرب عنها الإيزيديّون الّذين أعلنوا عن شعورهم بالأمان (48%).

بشكلٍ عامٍّ، كان المُستطلَعون في مسحٍ مشابهٍ في العام 2016 أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في لبنان إيجابيّين حول حالة سلامتهم، فقد أجاب 86% من المُستطلَعين أنّهم يشعرون بـ "الأمان" أو "الأمان جدًّا" في موقعهم الحاليّ. لكنّ المُستطلَعين في جبل لبنان أعلنوا عن مستوياتٍ أدنى بكثيرٍ من الأمان الملموس، فقد أعلن حوالي الرّبع (24%) بأنّهم يشعرون بعدم الأمان مقارنةً مع 5% في سهل البقاع و1% في شمال لبنان. وقد شعر السّنّة إجمالاً بأمانٍ أكثر بقليلٍ من أعضاء الطّوائف الأخرى، لكنّ هذا التّأثير أقلّ أهمّيّةً من تأثير الموقع الجغرافيّ في لبنان. يعود جزءٌ من هذه الاختلافات إلى القوانين الّتي وضعتها بعض، لكن ليس كلّ البلديّات على حركة اللّاجئين. فقد أشار ثلثا المُستطلَعين (66%) أنّهم يستطيعون التّحرّك بحرّيّةٍ في المنطقة الحاليّة، و9% أنّهم لا يستطيعون ذلك، و25% آخرون أنّهم أحرارٌ بعض الشّيء في التّحرّك بحرّيّةٍ. وقد عاش 60% في جبل لبنان ممّن أشاروا إلى قدرةٍ محدودةٍ على التّحرّك بحرّيّة.

في تركيا، حيث لم يشارك أيّ لاجئٍ مسيحيٍّ أجريت معه المقابلة لهذه الدّراسة تجارب مباشرةً من الاضطهاد أو التّمييز الدّينيّ، عبّر البعض عن حذرهم في ارتداء إشاراتٍ واضحةٍ تشير إلى هويّتهم الدّينيّة في الأماكن العامّة. وقد شرحت امرأةٌ مسيحيّةٌ سوريّة ما يلي: "ليس الأمر أنّهم (المسلمون الأتراك المحلّيّون) سيهاجموننا جسديًّا أو يسعون ويقومون بأذيّتنا، بل إنّنا لا نعرف اللّغة وثمّة اختلافاتٌ ثقافيّةٌ، ولربّما لا نعرف ماذا يقولون. أنت تعلم أنّهم إذا نظروا إلينا بطريقةٍ مضحكةٍ، فقد يعاملوننا بطريقةٍ مختلفة. من الأفضل ألّا نرتدي واحدًا (صليب)"[168].

في المقابل، واجه أشخاصٌ من العلويّين تمييزًا مباشرًا. على سبيل المثال، عندما تمّ التّعرّف عليهم في مخيّماتٍ جنوب تركيا، اندلع العنف بين اللّاجئين مُجبِرين إيّاهم على مغادرة المخيّمات أو البقاء في مراكز مدنيّةٍ من دون مأوىً ودعم. فيسعون خارج المخيّمات لإخفاء دينهم قدر المستطاع[169].

الفصل الرّابع: آفاقٌ مستقبليّة

"ليست المشكلة في إعادة بناء المنازل، بل في إعادة البناء العقليّة للعيش معًا بسلام."
ممثّلةٌ عن الإيزيديّين - إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول *2016*

"ليس المسيحيّون هم جزءٌ فقط من تاريخ هذه الأرض، لكنّهم يحتاجون أيضًا أن يكونوا جزءًا من مستقبلها."
قائدٌ دينيٌّ كلدانيٌّ - إربيل إقليم كردستان، العراق، أيلول *2016*

"العودة إلى ماذا؟ النّاس هناك مُدمَّرون أيضًا، بالاضافة إلى أنّ بيوتنا دُمِّرت. المصالحة والمعافاة مسارٌ طويلٌ، والعديد منّا غير مستعدّين للدّخول فيه. إنّ سوريا الّتي عرفناها لم تعد موجودة."
لاجئٌ سوريٌّ مسيحيٌّ شابّ - بيروت، لبنان، شباط *2016*

بالرّغم من امتلاك الأقلّيّات من سوريا والعراق بعض التجارب الإنسانيّة المشتركة، يظهر تناقضٌ صارخٌ بين تجارب الجماعات المختلفة في ما يختصّ بالتّمييز والصّراع. وتركت هذه التجارب المختلفة بصمةً على الأفراد والمجتمعات، ما يؤثّر على رؤيتهم لمستقبلهم. على سبيل المثال، إنّ وضع الأقلّيّات غير المستقرّ في العراق مستمرٌّ منذ عقدٍ في سوريا. كما أنّ الأقلّيّات في سوريا والعراق الّتي استُهدِفت عمدًا، بهدف الإبادة أو النّزوح الدّائم، تملك تجارب مختلفةً عن الأقلّيّات الأخرى.

يستطلع هذا الفصل وجهات نظر الأقلّيّات السّوريّة والعراقيّة حول إمكانيّة عودتهم، وإعادة توطينهم، وإعادة إدماجهم، والمصالحة في مسقط رأسهم. كما يرسم أوجه الشّبه والاختلاف بين هذه المجموعات ومن ضمنها، وبين الأقلّيّات والأكثريّة، من أجل فهم أفضل للفرص والعوائق أمام استرتيجيّات الدّعم القصيرة والطّويلة الأمد.

العوامل المُؤثِّرة على عودة النّازحين

تحدّد أسباب نزوح اللّاجئين مشاعرهم وآمالهم وخططهم للعودة إلى بلادهم أو مناطقهم. قال عدد كبير من اللّاجئين المسيحيّين السّوريّين المشاركين في البحث لهذه الدّراسة إنّهم يرغبون في العودة إلى سوريا في حالة انتهاء الحرب[170]. وكانت الأسباب الأكثر شيوعًا لرغبتهم بالعودة هي تمسّكهم بوطنهم، ووجود بيوتهم وأعمالهم في سوريا، والصّعوبات الحياتيّة خارج وطنهم. كما أشار الّذين قام برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) بمسحهم في لبنان إلى أنّ الاختلافات بين الجماعات الدّينيّة قد ازدادت، لدرجة أنّه قد يتعذّر الآن حلّها، وقد تجعل الحياة في الدّيار صعبة. غير أنّ اللّاجئين المسيحيّين العراقيّين الّذين تمّ مسحهم كانوا متصلّبين في فكرة أنّه لن يكون هناك من إمكانيّةٍ للعودة، حتّى في غياب الدّولة الإسلاميّة. إنّ شعورهم بخيانتهم المفاجئة من قبل جيرانهم وأصدقائهم المسلمين، والصّدمة والمعاناة التي عاشوها في السابق ويعيشونها حالياً تدل أنّ الأقلّيّات الّتي هربت إلى بلدانٍ مجاورةٍ تملك قلّةً من المخطّطات للعودة[171].

بالنّسبة إلى اللّاجئين في لبنان، كان نقص الأمان وخسارة البيوت والوظائف أكثر الأسباب الشّائعة المُعلَنة لعدم رغبتهم في العودة[172]. عندما تتصاعد حدّة عدم الأمان وتبدأ عائلاتٌ من الأقلّيّات بمغادرة منطقةٍ معيّنة، يقود هذا إلى تراجع سوق العقارات. ثمّة أقلّيّاتٌ أخرى تسعى لبيع أملاكها والمغادرة أيضًا، لكنّ أعضاء الأكثريّة يستطيعون أن يسقطوا كثيرًا الأسعار في غياب المشترين من الجماعة ذاتها[173]. هذا وأعلن أشوريّون من الحسكة عن مصادرة الأكراد لأرضهم[174]، وثمّة تقارير غير مؤكّدة من أشوريّين بأنّه كان عليهم بيع عقاراتهم بضغطٍ من الأكراد[175].

إنّ تدمير أو خسارة البيوت أو الأراضي أو الأملاك، ومن ضمنها الوثائق الرسمية، هو أيضًا عاملٌ يعيق العودة إلى العراق[176]. كان الإيزيديّون والمسيحيّون يبيعون بيوتهم في الموصل بأدنى الأسعار[177]، ما يقفل الباب على العودة. مع الإقرار بهذا الواقع وأثره السّلبيّ في الموصل، قام مسؤولٌ دينيٌّ مسلمٌ سنّيٌّ في إقليم كردستان بتشجيع الأقلّيّات على تطوير منظورٍ طويل الأمد من أجل العودة لبيوتهم: "يجب ان تتحلّى الضّحايا بالشّجاعة والصّبر. قد لا يحتاج هذا الجيل لهذه الأملاك، لكنّ جيل المسيحيّين المقبل سيحتاجها". لكن، في إزاء معاناتهم، وجد القادة المسيحيّون الأمر صعبًا للطّلب من المسيحيّين المغادرين الموصل بأن يمتلكوا القوّة للعودة[178].

في سنجار، ليس هناك أيّ تسجيلٍ لممتلكات الإيزيديّين من البيوت أو الأراضي، ما يعقّد عمليّتَي البيع واستعادة الملكيّة. ونتيجة مرحلة التّعريب، امتلك العرب دون الإيزيديّين صكوك ملكيّة لبيوتهم في هذه المنطقة[179]. وفي الثّقافات حيث يطغى عرف امتلاك الأراضي، كحالة الإيزيديّين، يجب أخذ الوضع الخاصّ للنّساء بعين الاعتبار عند التّخطيط لعودة النّازحين. فالوراثة بحسب التّقليد الإيزيديّ تُقسَم عادةً بالتّساوي بين الأولاد الذّكور للمتوفّى (أو الإخوة وأولاد العمّ من الذّكور في حال لم يكن لديه أولادٌ ذكور)، ولا تحصل البنات والزّوجات على أيّ حصّة. هذا الأمر أقرب أن يكون إشكاليّةً لأنّه أصبح من المألوف إيجادُ بيوتٍ على رأسها نساءٌ نتيجة الاضطهاد المسلّح[180].

الأمن أساسيٌّ بالنّسبة إلى النّازحين في إقليم كردستان، فحوالي 59% من المُستطلَعين في مسح برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) قالوا إنّ هزيمة الدّولة الإسلاميّة التّامّة قد تكون العامل الأهمّ في قرار العودة إلى الدّيار، وقال 26% إنّهم قد يطلبون ضمانةً أمنيّةً من جهةٍ أمنيّةٍ موثوقة. كما كانت إعادة إعمار البيوت ونزع الألغام والمتفجّرات العوامل الأخرى الأكثر أهمّيّةً الّتي أشار إليها هؤلاء المُستطلَعون.

وثمّة طيفٌ واسعٌ من النّازحين في الدّاخل ممّن يريدون أن تقوم جهةٌ موثوقةٌ بتوفير الأمن. فقد شعر مشاركون كثيرون في البحث من الأقلّيّات بخيانة السّلطات الفدراليّة العراقيّة لهم بسبب انسحابهم العسكريّ غير المُبرَّر من الموصل، وفشلها في القيام بأيّ

جهدٍ مهمٍّ على الصّعيد العسكريّ أو الحمائيّ أو الإنسانيّ كردّة فعلٍ على الأزمة[181]. وعبّر الممثّلون عن الإيزيديّين عن المشاعر عينها بالنّسبة إلى البشمركة. فهم يعتقدون أنّ هذه القوّات انسحبت من مناطق يسكنها الإيزيديّون، مع تزويد معلوماتٍ مضلّلةٍ حول الخطر أمامهم المهدّد حياتهم، ورفض إعطاء الأسلحة للإيزيديّين ليدافعوا عن أنفسهم[182].

لقد عادت بعض العائلات الإيزيديّة إلى قراها في مقاطعة سنجار شمال جبل سنجار، والّتي استعادتها القوّات الكرديّة. بحسب منظّمةٍ إيزيديّةٍ، يعيش مزارعون إيزيديّون في معظم قرى تلك المنطقة، وبدأ هؤلاء المزارعون العائدون بالزّرع، وهم يدعمون عددًا كبيرًا من النّازحين في الدّاخل من الجهة الجنوبيّة للجبل الّذين اتّخذوا من تلك المنطقة ملاذاً، لكنّهم حصلوا على مساعداتٍ قليلةٍ أو معدومةٍ من منظّماتٍ غير حكوميّة أو حكومات[183].

في الجهة الجنوبيّة من جبل سنجار، لم يتمّ استعادة سوى مدينة سنجار من يد الدّولة الإسلاميّة، وتبقى معظم القرى الإيزيديّة تحت سيطرة هذه الأخيرة، رغم إمكانيّة تغيّر هذا الواقع قريبًا مع التّحرير المحتمل لمنطقة الموصل من قوّات الدّولة الإسلاميّة. لكنّ معظم الإيزيديّين لم يعودوا إلى مدينة سنجار. ثمّة خلافٌ حول أسباب عدم العودة، ويذكر الّذين أجريت معهم مقابلاتٌ ان الوضع الأمنيّ، والدّمار الشّامل للمدينة، وانعدام الثّقة بقوّات الحزب الدّمقراطيّ الكردستانيّ (KDP) لتوفير للأمن، والخلافات السّياسيّة بين الحزب الدّيمقراطيّ الكردستانيّ (KDP) ووحدات المقاومة في سنجار (YBŞ)، هي عوامل قد منعت إعادة التّوطين. لقد انضمّ كثيرٌ من الإيزيديّين إلى وحدات المقاومة في سنجار (YBŞ) أو الى ميليشياتٍ مستقلّةٍ أخرى، أو أسّسوا مجلس إدارةٍ ذاتيّةٍ لتطوير الحكم المحلّيّ، لأنّهم لا يثقون بعد الآن بسيطرة الحزب الدّيمقراطيّ الكردستانيّ (KDP) في المنطقة. ويقال إنّ وحدات المقاومة في سنجار (YBŞ) تسيطر على المناطق في سنجار غرب قرية سينون وباتّجاه الحدود مع سوريا، في حين يسيطر الحزب الدّيمقراطيّ الكردستانيّ (KDP) على المنطقة نحو الشّرق[184]. وفي ما يتعلّق بتلك الخلافات السّياسيّة، ندّد المشاركون الإيزيديّون في البحث بالحصار الاقتصاديّ غير الرّسميّ، اذ انه يمكن فقط جلب كمّيّةٍ صغيرةٍ من الطّعام للاستهلاك الفوريّ[185]، بالإضافة إلى إعاقة إعادة التّوطين والتّأهيل.

تظهر متطلّباتٌ أخرى للأقلّيّات قبل النّظر في العودة إلى الدّيار الا وهي الضّمانات التّشريعيّة والدّستوريّة، كما يشير مُستطلَعون من الكاكائيّين والشّباك والإيزيديّين والمسيحيّين. نظريًّا، ينظر الدّستور العراقيّ الى الأقلّيّات الدّينيّة، ويؤمّن لهم ضمانات التّمثيل السّياسيّ والحقوق الإداريّة والحقوق المرتبطة بالحرّيّة الدّينيّة. ومع ذلك، عبّرت بعض الأقلّيّات عن قلقها بأنّ هذه الحقوق غير مذكورةٍ بصراحةٍ في النّصّ، وشكّكت في ما إذا كانت الإشارة للإسلام دينًا رسميًّا للعراق وأساسًا للتّشريع فيه قد تُستخدَم يومًا ما لإلغاء حقوقٍ أخرى ينصّ عليها الدّستور[186]. كانت مشكلة الدّستور العراقيّ في تنفيذه، ففي حين أنّه يعترف بطبيعة العراق المتعدّدة الأديان والأعراق، لم تقم اجهزة الدّولة بتنفيذ أحكامه كردّة فعلٍ على تزايد حساسيّة الأقلّيّات الدّينيّة.

كذلك تواجه بعض مجموعات اللّاجئين عوائق خاصّة تمنعها من العودة إلى بلادها. فعدد كبير من الرّجال السّوريّين المسيحيين[187] قد هربوا من البلاد لتجنّب الخدمة العسكريّة في الجيش، مما يمنعهم من العودة إلى المناطق الخاضعة للدّولة، إلّا إذا أعطيت لهم بعض الضّمانات.

كان اللّاجئون من السّنّة والأرمن الأرثوذكس الطّائفتين الوحيدتين اللّتين استطلعهما برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، حيث أبدى أكثر من 30% من المُستطلَعين رغبتهم بالعودة (33% و42% على التّوالي). هذا يتناغم مع النّتائج النّوعيّة الظاهرة من مقابلاتٍ أجريت لهذه الدّراسة. رغم أنّ السّنّة خسروا الكثير من الأملاك وكانوا ضحيّةً مثل جماعاتٍ دينيّةٍ أخرى، لكنّ الملاحظة هي أنّهم أكثر تركيزًا على العودة، وقد لا يشاركون الشّيعة مخاوفهم حول الأمن والتّنديد بهم بعد عودتهم، بما أنّهم أكثر ثقةً بقبولهم في المجتمعات الّتي هربوا إليها. أمّا بالنّسبة إلى اللّاجئين من الأرمن الأرثوذكس، فقد يفسّر احتمال الاستياء من خيارات إعادة التّوطين رغبة بعضهم بالعودة إلى ديارهم. ويتمّ وصف الأرمن الأرثوذكس على أنّهم جماعةٌ مجتمعيّةٌ قويّةٌ يريدون أن يظلّوا معًا، كما أنّهم جماعةٌ كبيرةٌ نسبيًّا مقارنةً بالمسيحيّين الآخرين المستوطنين[188].

الاختيار بين إعادة التّوطين أو الهجرة

تبرز الاختلافات أيضًا بين السّوريّين والعراقيّين في رغبتهم بالهجرة. فقد أشار ثلثا (67%) المُستطلَعين من العراقيّين النّازحين إلى إقليم كردستان أنّهم كانوا ينوون الهجرة إلى بلدٍ آخر في مرحلةٍ معيّنة[189]. أمّا في سوريا، فتبلغ نسبة الّذين يتوقون الى ترك البلاد ثلث (31%) المُستطلَعين[190]. والوضع مماثل او حتى يظهر بشكل أقوى عند اللّاجئين، ففي لبنان رغب بالهجرة عمليًّا كلّ العراقيّين (98%) وأكثر من ثلثَي السّوريّين (78%) المُستطلَعين الّذين استطلعهم برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)[191] .

إنّ الرّغبة بمغادرة بلد المنشأ هي أكبر بكثيرٍ عند الأقلّيّات الدّينيّة، تحديدًا عند المسيحيّين. ففي سوريا، بلغت نسبة الراغبين بالهجرة الى 35% من المسيحيّين و8% من المسلمين المُستطلَعين[192]؛ وفي إقليم كردستان، رغب 65% من المسيحيّين بالمغادرة، على نقيض 12% من المسلمين. والرّغبة بمغادرة إقليم كردستان هي الأقوى بين الإيزيديّين (85% من المُستطلَعين الإيزيديّين). هذه النّسبة أكبر، ولكن ليست أبعد، من تقييم منظّمةٍ إيزيديّة: "إذا كانت هناك فرصةٌ غداً، سيغادر أكثر من 75% من الإيزيديّين العراق بما أنّهم لا يرون مستقبلاً آمنًا هنا"[193].

بحسب إحصائيّات مطرانيّة الكلدان المحلّيّة، غادرت 3000 عائلةٍ كلدانيّةٍ إربيل في إقليم كردستان بين شهر حزيران من العام 2014 وشهر حزيران من العام 2015 [194]. يمكن أن تعزى نسب الهجرة العالية نسبيًّا للمسيحيّين من العراق وسوريا إلى عوامل دفعٍ وسحب. في حين تنطبق عوامل الدّفع إلى حدٍّ كبيرٍ على جماعات الأقلّيّة والأكثريّة الدّينيّة على حدٍّ سواء، إلّا أنّه تمّ استهداف بعض الأقلّيّات تحديدًا بعنفٍ أو طُرِدوا بسبب هويّتهم الدّينيّة. وكانت عوامل السّحب مهمّةً للمسيحيّين بشكلٍ خاصّ، اذ انهم يستطيعون أن يعتمدوا على الشّبكات الخارجيّة،

خلافًا لبعض المجموعات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة انطباعٌ بين المسيحيّين السّوريّين والعراقيّين على امتداد المنطقة أنّ بعض البلدان تستضيف اللّاجئين المسيحيّين، ما يسهّل اندماجهم هناك وعدم قيام المجتمعات المستضيفة بالنّظر إليهم على أنّهم يشكلون تهديدًا لهم[195].

هذا وتسلّط بيانات المسح الضّوء على عاملَين قلّصا من رغبة المُستطلَعين بالهجرة، وهما التقدم في السّن وكون الأشخاص من الدين الإسلامي. وفي سوريا، كان المُستطلَعون العلويّون والّذين يسكنون في مدينة دمشق أو اللّاذقيّة أقلّ رغبةً بالمغادرة، ربّما بسبب دعمهم على أعلى المستويات لسلطة الأسد وشعورهم بالأمان أكثر من سواهم[196].

لقد أظهر الكاكائيّون الّذين أجريت معهم مقابلاتٌ لهذه الدّراسة، نسبًا متدنيّةً من الهجرة، لكن يبدو أنّ هذه النسبة هي أكثر نتيجة للتّحدّيات في عمليّة الهجرة مما هي نقص بالرغبةٍ في الهجرة. وقالت هذه المصادر إنّه بسبب نظرة الآخرين الخاطئة لهم على انهم مسلمون، ومن ضمنهم المسؤولون عن طلبات الهجرة، فلا يتعبرونهم عرضة للمخاطر التي يواجهونها فعليًّا. فهم يعتقدون أنّ مضايقتهم وانعدام قبولهم من قبل المسلمين والدّولة الإسلاميّة لا يُعتبَران حجّتهم للهجرة[197].

غالبًا ما تعتبر بعض الأقلّيّات المستهدفة بشكلٍ مباشرٍ من قبل المجموعات المسلّحة الإسلاميّة، والّتي خسرت أراضيها، أنّ إعادة توطينها في الخارج هي طريقها الوحيد للخروج والهروب بشكلٍ جماعيّ. ويجب النّظر إلى التجارب الحاليّة للاضطهاد والنزوح عند بعض الجماعات من زاوية المجازر والتهجير القسريّ والقدرة على الحفاظ على الذّات على مرّ التّاريخ. إنّ احتمال العودة عند جماعاتٍ مماثلةٍ تملك ذاكرةً جماعيّةً قويّةً هو أدنى أو معدوم. الجماعة الأشوريّة هي مثالٌ على ذلك: لقد أتى حوالي 8000 امرأةٍ ورجلٍ وولدٍ من هذه الجماعة إلى لبنان كلاجئين منذ بداية الأزمة السّوريّة[198]. وعندما استقرّوا بدعمٍ من كنيستهم، كانت الأولويّة الرّئيسة لهذه الجماعة هي الشّروع في الهجرة إلى بلدٍ ثالث[199]. في شهر أيلول من العام 2016، اعتزم 185 شخصًا (45 عائلةً)، في رعيّةٍ أشوريّةٍ على مشارف بيروت، السّفر إلى أستراليا؛ وقد أكّد 90 شخصًا آخر مخطّطهم للهجرة وحجزهم للتّذاكر من أجل مغادرة البلد في شهر تشرين الأوّل. وبحسب الكنيسة، يقوم جميع الأشوريّين عمليًّا بتقديم طلباتٍ إلى سفارةٍ معيّنةٍ بهدف إعادة التّوطين، والأكثر شيوعًا هو من خلال برامج دعمٍ خاصّة[200].

وجهات نظر الأقلّيّات حول المصالحة

يظهر تباينٌ كبيرٌ بين الطّريقة الّتي ينظر من خلالها العراقيّون والسّوريّون لإمكانيّة المصالحة والتّعايش مع شركائهم في الوطن بعد الصّراع. بشكلٍ عامٍّ، إنّ شعور العراقيّين بالأمل في هذه المسألة هو أضعف بكثيرٍ من شعور السّوريّين به.

وتظهر أيضًا اختلافاتٌ بين الأقلّيّات من البلد نفسه، على الأرجح بسبب اختلاف التجارب التي مرّت بها خلال الصّراع. في إقليم كردستان، تختلف مواقف المُستطلَعين بشكلٍ ملحوظٍ بين سكّان المخيّمات والّذين يسكنون خارجها. كان المسيحيّون الّذين يعيشون خارج المخيّمات متفائلين أكثر بكثيرٍ من جماعاتٍ أخرى حول إمكانيّة معاملة بعضهم البعض على نحوٍ لائقٍ في المستقبل ومسامحة ما حصل في الماضي[201]. كان الإيزيديّون أكثر تشاؤمًا من المسلمين والمسيحيّين في جميع تقييماتهم، وتحديدًا في ما يخصّ قدرتهم على مسامحة الماضي والثّقة بالآخرين في المستقبل[202]. وكانت النّساء بين الإيزيديّين أكثر سلبيّةً من الرّجال حول إمكانيّة المصالحة مع الجيران المسلمين[203]. ثمّة شكٌّ صغيرٌ بأنّ هذا التّناقض مرتبطٌ باستهداف الإيزيديّين في الصّراع، بالإضافة إلى العنف الأقصى والمعاناة الكبيرة الّتي تحمّلتها النسّاء والفتيات الإيزيديّات. كما أنّ الاستياء من قوّات الأمن المطلوب منها أن تحميهم، بالإضافة إلى بعض الجيران المسلمين الّذين يُزعَم أنّهم دعموا وتعاونوا مع الدّولة الإسلاميّة، يزداد بعمقٍ بين الإيزيديّين.

اما عن الأخذ بعين الاعتبار لإمكانيّة المصالحة والتّعايش مع شركائهم السّوريّين بعد الصّراع، كان السّوريّون النّازحون في الدّاخل مُشكّكين بشكلٍ خاصٍّ، وهذا ما يعكس ربّما ما اختبروه من ارتباكٍ وتشويشٍ بدرجته القصوى. وتحديدًا كان النّازحون في الدّاخل أكثر تشاؤمًا عند الأخذ بعين الاعتبار لإمكانيّة تجنّب حربٍ مستقبليّةٍ واحترام دين بعضهم البعض. كان غير المسلمين مشكّكين أكثر بكثيرٍ حول ما إذا كانت الجماعات المختلفة قادرةً على معاملة بعضها البعض على نحوٍ لائقٍ في المستقبل[204]. وفي حين مال السّوريّون إجمالاً إلى عدم امتلاك نظرةٍ إيجابيّةٍ للمستقبل، كان الآتون من درعا والحسكة متشائمين بشكلٍ خاصّ[205]. هذا ما تمّ تأكيده في ثلاثة مجموعاتٍ من النّقاشات في لبنان مع مجموعاتٍ مختلفةٍ من اللّاجئين الأشوريّين من الحسكة[206].

بالنّسبة إلى الأقلّيّات العراقيّة في سهل نينوى، تعرض فكرة العودة إلى الدّيار بالتّوازي مع التّقدّم في عمليّة البحث عن الحقيقة. كانت هذه العمليّة قد عُزّزت عن طريق إعلاناتٍ رسميّةٍ بأنّ الانتهاكات الّتي ارتكبتها الدّولة الإسلاميّة ضدّ الأقلّيّات تشكّل إبادةً جماعيّةً وجرائم ضدّ الإنسانيّة وجرائم حرب. لكن تعتقد مجموعاتٌ إيزيديّةٌ مختلفةٌ أنّ هذه التّصريحات لم تُنتِج حتّى الآن تغييراتٍ ملموسةٍ على الأرض[207]. ثمّة دعمٌ واسع النّطاق داخل المجتمع الإيزيديّ لجلب قضيّتهم إلى محكمة العدل الدّوليّة. بيد أنّ عددًا كبيرًا من النّاس ينقصهم فهم طريقة عمل هذا المسار وأيّ نوعٍ من الجدول الزّمنيّ سوف يتمّ اتّباعه[208]. أمّا الحاجز الرّئيس في هذا المسار فهو أنّ العراق ليس عضوًا من نظام روما الأساسيّ الّذي أسّس المحكمة الجنائيّة الدّوليّة.

إنّ الجهود الإيجابيّة الّتي تبذلها حكومة إقليم كردستان (KRG) من أجل تجميع الشّهادات لضمان اعترافٍ دوليٍّ بالانتهاكات التي ارتُكبت ضدّ الإيزيديّين، قد تلقّتها الجماعة بشكٍّ، بسبب الرّبط مع حملة الأنفال في العام 1988، وبالتّالي تنظر إليها الأقلّيّات على أنّها جزءٌ من استراتيجيّةٍ ما لتأسيس هيمنةٍ كرديّةٍ على سنجار[209]. ولا يثق الإيزيديّون في قدرة المحاكم العراقيّة على تأمين عدالةٍ انتقاليّة، كما يعتبرون أنّ النّظام القضائيّ العراقيّ مرتبطٌ بشدّةٍ بالأحزاب والانتماءات السّياسيّة وغير قادرٍ على الإمساك بالجناة ذوي المراتب الاجتماعيّة أو السّياسيّة العالية لمحاسبتهم. وبالنّسبة إلى الشّروع بالعدالة الانتقاليّة، تظهر الحاجة إلى البحث والاحتفاظ بدليل الجرائم المرتكبة ضدّ الأقلّيّات. وما هو أبعد من تعبيد الطّريق للملاحقة الجنائيّة، هي أهمّيّة جهود البحث عن الحقيقة من أجل تمكين الأفراد والعائلات من إقفال الملفّ، وحتّى تتمكّن المجتمعات من التعافي.

إنّ المشاركين في البحث حول الأقلّيّات من العراق ربطوا أيضًا إمكانيّات المصالحة، وبالتّالي العودة إلى المنزل، بمحاربة التّعصّب ضدّ الأقلّيّات وإيديولوجيّة الإسلام المتطرّف. هناك درجةٌ من الإجماع بين الأقلّيّات في وصف الموادّ التّعليميّة الّتي تصوّر العراقيّين غير المسلمين بطريقةٍ تجعلهم يبدون كمواطنين من الدّرجة الثّانية، حتّى أنّها تجرّدهم من إنسانيّتهم. ويحدث هذا الأمر، بحسب المشاركين في البحث، في كلٍّ من المدارس النّظاميّة والمراكز التّربويّة الإسلاميّة، حتّى في إقليم كردستان[210]. كذلك يضطلع الإعلام والقادة الدّينيّون المسلمون بدور في إطفاء الرّاديكاليّة وإدانة التّطرّف ونشر الرّسائل الّتي تدعو إلى الاحترام والوحدة بين العراقيّين من مختلف الأديان[211].

إنّ هارون وكيفورك هما لاجئان سوريّان في لبنان، آتيان من دمشق وحلب.

الفصل الخامس: نتائج وتوصيات

على الرّغم من أنّ المسائل الّتي يتمّ بحثها في هذا التّقرير مشتركةٌ بالنّسبة إلى الأقلّيّات من العراق وسوريا، إلّا أنّ البلدَين يقفان على مفترقَي طرقٍ مختلفَة. فالشّعور الطّائفيّ في العراق أصبح متأصّلاً بعمقٍ، في حين أنّ المعلومات المجموعة لهذه الدّراسة تشير إلى أنّ سوريا لم تصل بعد إلى هذه الحد. وقد عرف العراق هجرةً ملحوظةً للأقلّيّات بسبب التّهميش والاضطهاد، حتّى قبل استيلاء الدّولة الإسلاميّة على بعض المناطق هناك. وفي هذا الصّدد، لن يحلّ القضاء النّهائيّ على الدّولة الإسلاميّة المخاطر الكامنة، أو يضمن عودة الأقلّيّات إلى مسقط رأسهم. كما أنّ مسار إقصاء الدّولة الإسلاميّة، تحديدًا في العراق، سيحرّك صراع السّلطة بين المجموعات الطّائفيّة الكبرى، وهو بالضّبط نوع التّوتّر الاجتماعيّ الّذي يفاقم حساسيّة الأقلّيّات الدّينيّة. كذلك إنّ استمرار التّسييس الدّاخليّ وعدم حلّ مشاكل الأراضي المتنازع عليها تزيد من الصّعوبات الّتي تواجهها الأقلّيّات للعودة إلى بعض المناطق في العراق.

كانت ولا تزال آثار الصّراعات في سوريا والعراق هائلة. إنّ تأمين المأوى والطّعام والمياه والرّعاية الصّحّيّة احتياجاتٌ إنسانيّةٌ ملحّةٌ للجماعات الأقلّيّة والأكثريّة على حدٍّ سواء. لقد نزح المدنيّون على نطاقٍ واسعٍ، وقد صُدِم عددٌ أكبر بسبب الصّراع والعنف، وخسارة أو جرح الأحبّاء، والعنف الجنسيّ، والاستغلال والإساءة، واستمرار حالة عدم الأمان، والاضطهاد. كما أثّر الصّراع والنّزوح على النّساء والرّجال والصّبيان والفتيات بشكلٍ مختلفٍ، ما يعني أنّ احتياجاتهم تختلف. ويجب على الاستجابة الإنسانيّة أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

من الضّروريّ أن ندرك تنوّع التجارب ونطاقها بين جماعات اللّاجئين والنّازحين الّتي تنتمي إلى الأقلّيّات الدّينيّة أو تتأثّر بها. تختلف كثيرًا الطّرق الّتي أثّرت من خلالها الهويّات الدّينيّة والانتماءات وشبكات التّواصل على تجارب نزوح النّاس بين الجماعات ومن ضمنها، كما وبين الأفراد. يوجد فروقاتٌ بسيطةٌ بين الاحتياجات الإنسانيّة للجماعات والطّرق الفضلى لتلبية هذه الاحتياجات، من ناحية نوع المساعدة واستهدافها وإيصالها. وتعكس هذه الاختلافات أيضًا ما إذا كانت الأقلّيّة قد استُهدِفت بشكلٍ مباشرٍ خلال الصّراع، تجربتها السّابقة مع الاضطهاد والتّمييز، ومستوى القوّة أو النّفوذ السّياسيّ، ومعتقداتها ومعاييرها الثّقافيّة.

لم تكن الوكالات الإنسانيّة قادرةً دائمًا على فهم احتياجات مختلف الجماعات المتأثّرة بالصّراع في سوريا والعراق. فقد تمّ أحيانًا التّغاضي عن المشاكل الّتي يسبّبها انعدام الأمن في مخيّمات اللّاجئين/النّازحين، وعدم استطاعة النّاس الحصول على المساعدة بسبب الخوف وانعدام الثّقة وعوائق أخرى. وفي بعض الحالات، نتج عن تحديد أولويّة

المساعدات ومعايير الاستفادة إقصاءً عن غير قصدٍ لبعض الجماعات، ما وفّر أرضًا خصبةً للاستياء والتّمييز والتّوتّرات بين الجماعات.

هذا وبات الآن كلٌّ من الجنس والعمر مفهومَين راسخَين في المجال الإنسانيّ. وأصبحت الوكالات الإنسانيّة تفهم بشكلٍ متزايدٍ الاحتياجات والمقاربات المختلفة المطلوبة لدعم مختلف الفئات العمريّة والجنسيّة. ويُظهِر هذا التّقرير أنّ حماية الأقلّيّات يجب أن تكون أيضًا جزءًا من استراتيجيّة الاستجابة الإنسانيّة في سوريا والعراق، تحديدًا من خلال مقاربةٍ تتعلّق بالعمر والجنس والاختلاف[212].

وبالاستناد إلى تاريخ الاضطهاد والصّراع الّذي اختبرته الأقلّيّات الدّينيّة، فإنّ المصالحة والعلاقات السّلميّة في المستقبل بين مختلف الجماعات الدّينيّة تتطلّب التّعامل مع صدمات ومعاناة الماضي. كما تتطلّب أيضًا إعطاء ومشاركة أمثلةٍ إيجابيّةٍ ومشجّعةٍ من التّعايش المشترك والدّعم المتبادل بين أشخاصٍ من أديانٍ مختلفة.

توصيات

إنّ المحفّزات السّياسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة في سوريا والعراق معقّدةٌ للغاية. ليس هناك من توصيةٍ واحدةٍ أو حلٍّ واحدٍ من شأنهما أن يحلّا كثرة المسائل الّتي تواجه الأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة، كما والأكثريّات. لكنّ التّوصيات المبيّنة أدناه تهدف إلى توفير أساسٍ لمعالجة الأزمات الإنسانيّة، ما يتيح للنّازحين العودة إلى ديارهم ويخلق مستقبلٍ إيجابيٍّ للأقلّيّات في سوريا والعراق. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحقيق درجة معيّنة من الاستقرار كي تصبح التّوصيات الطّويلة الأمد المبيّنة أدناه قابلةً للتّنفيذ.

المدى القصير

1. يجب على الجهات المانحة أن تؤمّن تمويلاً متوقّعًا وكافيًا، يكون مَرِنًا ويصل إلى النّساء والرّجال والصّبيان والبنات الأكثر حاجةً إليه، ومن ضمنها المجتمعات المضيفة، لتجنّب خلق توتّراتٍ أو تفاقمها. وأمّا فيما يخصّ التمويل، فالمقاربة والمعيار اللذان يقولان بأنّ مقاسًا واحدًا يناسب الجميع من شأنه أن يتسبّب، من دون قصدٍ، بإقصاء الفئات الضّعيفة. فالاحتياجات الإنسانيّة والتّنمويّة في الأزمتين السّوريّة والعراقيّة متشابكةٌ، وهذا ما قد يحتّم تمويلًا يسمح للإغاثة والمساعدة التّنمويّة بالوصول بطريقةٍ متزامنةٍ ومصمّمةٍ لتكون متعاضدة فيما بينها.

2. تحديد وتعليل التجارب المختلفة في النّزوح، فالسّكّان المتأثّرون بالصّراع غير متجانسين. ويجب في بعض الحالات تصنيف حساسيّات الأقلّيّات واحتياجاتها بهدف توفير مساعدةٍ هادفةٍ ومناسبة. كما ينطبق الأمر عينه على اللّاجئين والنّازحين. والجنس والعمر هما بشكلٍ خاصٍّ خصائص مهمّةٌ لتصنيفها، وذلك بغية تلبية حاجات النّاس. وهكذا ينبغي على الجهات الفاعلة الإنسانيّة أن تتزوّد بأدوات تقييمٍ قادرةٍ على معرفة الاختلافات المرتكزة إلى الانتماء الدّينيّ – العرقيّ، وعلى معرفة كيفية تقاطع مختلف الحساسيّات.

3. التّرويج لبرمجة تراعي حساسيّة الصّراع واعتماد مقاربةٍ "من دون ضررٍ" ('do no harm') لتجنّب تفاقم التّوتّرات.

4. الاستمرار بتزويد مراكز التّسجيل المتنقّلة والاستجابة حول اللّاجئين خارج المخيّمات والنّازحين في الدّاخل.

5. دعم التّدخّلات المبرمجة من أجل تعزيز بناء السّلام في المجتمع، بالإضافة إلى بناء العلاقات والتّماسك الاجتماعيّ، كمبادراتٍ مستقلّةٍ ومكوّناتٍ للمشروع من خلال التّدخّل في قطاعاتٍ محدّدة. ويمكن للأفرقاء الّذين يمثّلون مختلف الجماعات الدّينيّة المحلّيّة أن يشكّلوا مصدرًا رئيسًا يُعوَّل عليه، كما والتّوعية على مقدار استخدام البعض للدّين من أجل تصعيد التّوتّر.

6. المساعدة في تأمين خدمات دعمٍ نفسيّةٍ تراعي الحساسيّة الثّقافيّة والعمريّة والجنسيّة، وذلك لضمان حصول النّاجين من الأحداث المؤلمة على برامج إعادة تأهيلٍ كافيةٍ لتمكّنهم من إعادة الانخراط في المجتمع. ضمان ولوج النّساء والفتيات إلى آليّة إحالةٍ ملائمةٍ وفعّالة. تحديد طرقٍ ملائمةٍ ثقافيًّا لزيادة التّوعية حول الطرق التي يُستخدَم فيها الاغتصاب وأشكال العنف الجنسيّة الأخرى كأسلحة حربٍ، والّتي تدمّر الأفراد والعائلات. العمل مع زعماء المجتمعات والزّعماء التّقليديّين والرّؤساء الدّينيّين من أجل بناء تفاهمٍ مشتركٍ على أنّ الاغتصاب هو دائمًا خطأ من ارتكبه وليس من نجا منه. الأخذ بعين الاعتبار قيمة الطّقوس الدّينيّة وملاءمتها لتسهيل إعادة الانخراط في المجتمع وتجنّب تشويه سمعة الصّغار والكبار ممّن تأثّروا بالعنف الجنسيّ. هذا بالإضافة إلى تضمين الدعم النفسيٍّ على أساسٍ مجتمعيٍّ في الاستجابة الإنسانيّة من أجل المساعدة في معالجة النّساء والرّجال والصّبيان والفتيات والعائلات والمجتمعات.

7. تسهيل حركة النّازحين من الصّغار والكبار وعودتهم إلى ديارهم بناءً على طلبهم بأسرع وقتٍ ممكنٍ عمليًّا، متى تمّ تحرير المناطق وتأمينها. ضمان تضمين النّساء وأخذهم بعين الاعتبار عند التّخطيط وتسهيل العودة إلى الدّيار، وبأنّ النّساء يؤيّدن قرار العائلة بالعودة. التّركيز على المساعدة الإنسانيّة للنّازحين لا يجب أن تغطّي الدّعم للعائدين إلى منازلهم عندم يكون الأمر متاحًا. إعطاء الأولويّة لربّات المنازل في دعم عودتهنّ إذا ما اتّخذن هذا القرار.

8. استخدام مجموعات المجتمع المدني التي يثق بها السّكّان المحلّيّون، ومن ضمنها تلك الأقلّيّات، وذلك لإيصال المساعدة. إيصال المساعدة الموجّهة لتلك المجموعات بطريقة تحترم حساسيّة الصّراع وبعيدة عن أي نوع من التّمييز، بما يتطابق مع المبادئ والمعايير الإنسانيّة.

9. مساءلة الحكومات المحلّيّة عن تكتيكاتٍ سياسيّةٍ تؤذي الأقلّيّات، أو تفاقم آثار الأزمات الّتي أصابتها، أو الّتي تمنعها من العودة إلى ديارها.

المدى القصير والمدى الطّويل

1. إدراج منظورٍ قضائيٍّ انتقاليٍّ يختصّ بنوع الجنس في الاستجابة الحاليّة على النّزوح، مع الحثّ على أن يتمّ التعاطي مع جميع حالات العنف الجنسيّ في المحكمة الجنائيّة، مما يشكّل التزامًا برغبة النّاجين من العنف الجنسيّ. دعم تحقيقٍ دوليٍّ في الإبادات الجماعيّة وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشيّة، وضمان إعطاء الأولويّة في تلك التّحقيقات لحالات العنف الجنسيّ. تسهيل توثيق الانتهاكات من أجل محاكماتٍ مستقبليّةٍ محتملة.

2. يمكن للمصالحات أن تخفّف من التّوتّرات بين السّكّان، ومن القتل الثأريّ المحتمل انتشاره بشكل واسع أو أيّ صراعٍ إضافيّ. تعزيز المصالحة بين الطّوائف، تحديدًا في المناطق حيث استُهدِفت الأقلّيّات بشكلٍ مباشرٍ من الفصائل المسلّحة وعانت العدائيّة من مجتمعاتٍ مجاورة. الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الجنسيّة عند التّخطيط لجهودٍ كهذه، ومدى جهوزيّة المجتمعات لتلك الجهود.

3. تسهيل استئناف الأنشطة المعاشة الّتي تراعي الفروقات بين الجنسين، ومن ضمنها إعادة تأهيل البنية التّحتيّة المدنيّة ومرافق المجتمع مثل دور العبادة.

4. القيام بجهودٍ من أجل تعزيز الثّقة بين الجماعات المتأثّرة بالصّراع وقوّات الأمن المسؤولة عن حمايتها. يجب على هذا الإصلاح في قطاع الأمن أن يعالج المفاهيم المتعلّقة بسوء التصرّف ونقص المساءلة. دعم قوّات الأمن لحثّها على ادخال النساء الى عداد موظّفيها لتوعية المجتمع، وتسهيل التواصل مع المجتمع والمطالبة بالأمن بين النّساء.

5. ضمان فرصٍ تعليميّةٍ ملائمةٍ للفتيات والصّبيان في سنّ الدّراسة، والّذين نزحوا بسبب العنف أو حُوصِروا في المناطق الخاضعة لسيطرة الدّولة الإسلاميّة. وقد يتضمّن هذا برامج تعليميّةً مُعجَّلةً، كي لا يتمّ حرمان الأطفال النّازحين أكثر من ذلك. كذلك يجب على البرامج التّعليميّة أن تراعي الصّعوبات اللّغويّة الّتي يواجهها بعض النّازحين في الدّاخل واللّاجئين في التّعلّم، بالإضافة إلى إدخال المصالحة وبناء الثّقة والمواطنيّة المستاوية والتّسامح الدّينيّ فيها. كما وينبغي التّأكّد من أن تتضمّن البرامج التّعليميّة للأطفال من الأقلّيّات لغتهم الأمّ، وان تحافظ على جذورهم الثّقافيّة.

6. مساعدة المؤسّسات القانونية المحلّيّة والوطنيّة للبدء بإجراءاتٍ قانونيّةٍ تراعي الفروقات بين الجنسين لحل مسألة مصادرة الأراضي وعمليّات إعادة التّوزيع في عدد من المناطق، وذلك للحدّ من انتزاع ملكيّة الأقلّيّات الدّينيّة أو إعادة توزيعها على أساسٍ طائفيٍّ أو عرقيّ.

7. دعم قادة المجتمع والرّؤساء الدّينيّين والمبادرات الّتي تعزّز التّسامح الدّينيّ وتشجّع العلاقات السّلميّة بين الجماعات الدّينيّة. ويجب على المنظّمات الدّوليّة مساعدة العراقيّين والسّوريّين في جمع القصص والتّشديد والتّأكيد عليها والتي من شأنها ان تبيّن المحاولات للحفاظ على الرّوابط الاجتماعيّة وإعادة بنائها بين الأكثريّات والأقلّيّات والتّعبير عن سرديّاتٍ مستقبليّةٍ مشتركة. وينبغي أن ترافق هذه القصص أخبار الاضطهاد لا أن تحلّ مكانها، وتعطي صوتًا للأكثريّة المعتدلة الصّامتة.

كنيسةٌ أشوريّةٌ خارج بيروت تؤمّن مساحةً آمنةً وتعليمًا للأولاد اللّاجئين.

المدى الطّويل

1. تقليص التّوتّرات وسوء التّفاهم بين الجماعات والحدّ من احتمال التّمييز، وتعزيز التّعليم والإصلاح في المنهاج لتحسين النّظرة للأقلّيّات الدّينيّة وفهم أهمّيّتها التّاريخيّة والثّقافيّة والدّينيّة. التّنوّع ميزةٌ للمجتمع. ومن خلال التّعليم، يتمّ التّشجيع على الاعتراف بالتّنوّع كميزةٍ إيجابيّةٍ واحترام التّنوّع كوسيلة لبناء مجتمعٍ أكثر استدامة. هذا أمرٌ ضروريٌّ لتوفير الاستقرار، والتّغلّب على التّحيّز، وبناء الثّقة، ووضع شروطٍ لحياةٍ مشتركة. كذلك يجب تعزيز إمكانيّة حصول الجميع على التّعليم، بصرف النّظر عن الجنس أو العرق أو الدّين أو الانتماء السّياسيّ، وعدم ربط شرط التّعلّم بالدّوافع أو الأجندات السّياسيّة.
2. معالجة عجز الحكم الدّيمقراطيّ والتّمييز البنيويّ وثقافة الحصانة الموجودة تحديدًا في العراق قبل استيلاء الدّولة الإسلاميّة على جزءٍ كبيرٍ من الأرض في العام 2014. تدريب السّلطة القضائيّة وقوّات الأمن والموظّفين الحكوميّين بشكلٍ عامٍّ على معالجة موضوع التهتّك بالأقلّيّات في الخطابات العامّة. تشجيع تطبيق بنودٍ دستوريّةٍ ملائمةٍ عند توافرها، والمراجعة عند الضّرورة للإطار القانونيّ على الأصعدة كافّة من أجل تعزيز المواطنة المتساوية. خلال هذه التّغييرات القانونيّة، يجب تسهيل عمليّةٍ شاملةٍ تضمن مشاركةً واسعةً من بين مختلف شرائح المجتمع (النّساء، الشّباب، الأكاديميّون، إلخ).

المرفق رقم 1: إطار الحماية القانونيّة للأقلّيّات

هناك قنواتٌ متعدّدةٌ في القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) تحمي حقوق الأقلّيّات في زمن السّلم وخلال الصّراعات العنيفة. هذا المرفق هو عبارةٌ عن نظرةٍ عامّةٍ للمبادئ والتّشريعات الرّئيسة الّتي تشكّل إطار الحماية للأقلّيّات الدّينيّة والعرقيّة ومجموعاتٍ أخرى حسّاسةٍ متأثّرةٍ بالصّراعات في سوريا والعراق. كما يقوم بتحديد الثّغرات والنّقص والالتباس في الإطار الحاليّ، ويسلّط الضّوء على تحدّيات تطبيق إطار الحماية على ارض الواقع.

القانون الدّوليّ الإنسانيّ

إنّ اتّفاقيّة لاهاي 1907 واتّفاقيّات جنيف 1949 الأربع والبروتوكولات الإضافيّة 1977 تشكّل جوهر القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL). كما ترتبط اتّفاقيّة جنيف الرّابعة بشكلٍ خاصٍّ بحماية المدنيّين خلال الصّراع[213]. وتطلب من أطراف الصّراع التّمييز بين المدنيّين والمقاتلين، وتجنّب المدنيّين وممتلكاتهم، وتمنع استخدام القوّة العسكريّة المفرطة وغير المتكافئة. ولقد تمّ التّصديق عالميًّا على اتّفاقيّات جنيف الأربع، دون البروتوكولات الإضافيّة، وبالتّالي هي نافذةٌ على صعيد العالم كلّه. كما يلزم القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) أطراف الصّراع أن يضمنوا حصول جميع النّاس دون تمييزٍ على مؤنٍ ضروريّةٍ، وينصّ على ضرورة تعاون أطراف الصّراع مع العمليّات الإنسانيّة. كذلك ينبغي أن يُعامَل المدنيّون بطريقةٍ إنسانيّةٍ في كافة الاوقات خلال الصّراع، ويجب أيضًا حماية صحّتهم الجسديّة والنّفسيّة. ويجب أن يحصلوا على المساعدة الإنسانيّة، والرّعاية الصّحّيّة، وأن تتمّ حمايتهم من أيّ عنفٍ إضافيٍّ، وأن يُعامَلوا بكرامة. ويجب أيضًا أن يحصل المدنيّون على حقوقهم السّياسيّة والدّينيّة والقضائيّة، ومن الممنوع أن يتمّ تجويعهم. بالإضافة إلى ذلك، يُمنَع التّدمير والاستيلاء على الأملاك المدنيّة غير مُبرَّرٍ بضروراتٍ عسكريّة[214].

- عدم التّمييز مبدأٌ رئيسٌ في القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) الّذي من خلاله يجب "معاملة جميع النّاس المحميّين بالطّريقة ذاتها من قبل أطراف الصّراع، دون تمييزٍ بناءً على العرق أو الدّين أو الجنس أو الرّأي السّياسيّ"[215]. لكنّ القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) يتضمّن توفير الحماية للنّساء والأطفال بشكلٍ خاصّ. وتتضمن هذه مسألة حماية النّساء ضدّ أيّ اعتداءٍ على كرامتهنّ مثل الاغتصاب وهتك العرض والإكراه على الدّعارة[216]. "يجب على الحوامل وأمّهات الأولاد دون السّابعة، اللّواتي يعشن في بلدٍ محايدٍ، أن يستفدن من أيّ معاملةٍ مميّزةٍ ممنوحةٍ لمواطني ذلك البلد"[217]. كذلك يجب على النّساء الحوامل وأمّهات الأولاد دون السّابعة والأولاد دون سنّ 15 سنةً في البلدان المحتلّة أن يُعطَوا أيّ مساعداتٍ مميزةٍ ممنوحةٍ لهم قبل الاحتلال[218].

- تملك النّساء اللّواتي اعتقلتهنّ القوّات المحتلّة الحقّ بأن يعشن منفصلاتٍ عن الرّجال، وبأن تقوم نساءٌ بالإشراف عليهنّ وتفتيشهنّ. وإذا كانت النّساء قد اعتُقِلن مع أعضاءٍ آخرين من عائلاتهنّ، عندها يجب أن تبقى العائلة معًا[219]. يحتوي البروتوكول الثّاني من اتّفاقيّة جنيف الرّابعة على ضمانات مشابهة لحماية النّساء في الصّراعات غير الدّوليّة[220]. ويملي القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) بأنّه يجب الأخذ بعين الاعتبار بأسرع وقتٍ ممكنٍ حالات النّساء الحوامل أو اللّواتي يملكن أطفالاً مرتبطين بهنّ ممّن قد أُوقِفن أو اعتُقِلن أو سُجِنّ[221]. يجب إعطاء الحوامل المعتقلات طعامًا إضافيًّا وأن يحصلن على معاملةٍ مناسبة. لم يكن ممكنًا في الصّراعات الدّوليّة المسلّحة منع تطبيق عقوبة الإعدام على الحوامل وأمّهات الأولاد الصّغار، بالرغم من أنّ القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) يوصي بتجنّب عقوبة الإعدام في حالاتٍ مشابهة[222]. لكن يُمنَع تطبيق عقوبة الإعدام على الحوامل وأمّهات الأولاد الصّغار في الصّراعات المسلّحة غير الدّوليّة[223]. وتُمنَح النّساء اللّواتي ليست جزءًا من الصّراع المسلّح حمايةً خاصّةً من القتال، ومنها الحصول على عنايةٍ صحّيّةٍ ملائمةٍ والخروج من المناطق المحاصرة للحصول على العناية الصّحّيّة[224].

- يتضمّن القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) حماية الأولاد من العمل واستخدامهم في الصّراع. يجب على الأولاد تحت سنّ 15 سنةً الّذين تيتّموا أو انفصلوا عن عائلاتهم نتيجة الصّراع أن يحصلوا على "نفقةٍ" وتعليمٍ والقدرة على ممارسة دينهم[225].

وبالرغم من أنّ عددًا كبيرًا من النقاط التي ينصّ عليها القانون الإنسانيّ الدّوليّ (IHL) مقبولٌ الآن كقانونٍ متعارفٍ عليه، أي قوانين عامّةٌ تلتزم بها جميع الدّول، تبقى طبيعة الصّراع الرّاهن قادرةً على أن تجعل التّمييز بين المدنيّين والمقاتلين أمرًا صعبًا. وتصّعب طبيعة الصّراع هذا أيضًا عمليّة مراقبة القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) الّذي يقوم أطراف الصّراع بانتهاكه بشكلٍ متزايد[226]. إنّ تطبيق القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) في صراعٍ تنخرط فيه أطراف غير حكوميّة معقّدٌ أكثر من الصّراع المسلّح بين دولتين. تنطبق المادّة 3، المشتركة بين جميع اتّفاقيّات جنيف، على الصّراعات المسلّحة غير الدّوليّة، سواءٌ بين دولةٍ ومجموعةٍ مسلّحةٍ غير حكوميّةٍ، أو بين مجموعاتٍ مسلّحةٍ غير حكوميّة، وهي كثيرة الوجود في سوريا والعراق. ويجب على المجموعات المسلّحة غير الحكوميّة أن تلتزم ببعض المعايير من بينها أن تمتلك درجةً معيّنةً من التّنظيم، بالإضافة إلى ضرورة أن تمتلك قدرة السّيطرة على جزءٍ من الأرض بحسب المادّة 1 من البروتوكول الثّاني. يعتبر فيتي (Vité) أنّ هذا قد يحصل في عدد كبير من الصّراعات المسلّحة الّتي تشملها المادّة 3 المشتركة، لكن ليس البروتوكول الثّاني الإضافيّ[227].

وقد تمّ مؤخّرًا تطوير معايير القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) الخاصّة بالنّساء والسّلام والأمن. والتّطويرات المهمّة التي أُدخِلت في هذا المجال تتضمّن قرارات مجلس الأمن الدّوليّ التّالية: 1325 حول كيفيّة تأثّر النّساء بالصّراعات وحقّهنّ بالحماية والمشاركة في بناء السّلام، و1820 الّذي يعتبر أنّ العنف الجنسيّ المرتبط بالصّراع تكتيك حرب.

مسؤوليّة الحماية

إنّ مسؤوليّة الحماية (R2P) التزامٌ غير ملزِم قانونًا أقرّته الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة في العام 2009، ويعترف بالتّالي:

- تتحمّل الدّول المستقلّة المسؤوليّة الرّئيسة في حماية سكّانها من الإبادة الجماعيّة والجرائم ضدّ الإنسانيّة وجرائم الحرب والتّطهير العرقيّ، وبأن تدفع باتّجاه هذا الأمر. ويتحمّل المجتمع الدّوليّ مسؤوليّة تشجيع الدّول ومساعدتها في إتمام هذه المسؤوليّة.
- يتحمّل المجتمع الدّوليّ مسؤوليّة استخدام الوسائل الديبلوماسيّة والإنسانيّة المناسبة وغيرها من الوسائل لحماية السّكّان من هذه الجرائم.
- إذا اتّضح أنّ دولةً ما تفشل بوضوحٍ في حماية سكّانها، يجب أن يتحضّر المجتمع الدّوليّ للقيام بعملٍ جماعيٍّ من أجل حماية السّكّان، بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتّحدة.

بالرّغم من المناقشات المستفيضة، لا يزال هناك شكوكٌ في مغزى مسؤوليّة الحماية (R2P)، بالإضافة إلى هواجس كيفيّة تحقيق توازنٍ بين سيادة الدّول المستقلّة وحماية المدنيّين عندما تقوم الأجندات السّياسيّة بدفع القرارات حول ما إذا كان يجب تنفيذ مسؤوليّة الحماية (R2P)[228].

القانون الجنائيّ الدّوليّ

يُطبّق القانون الجنائيّ الدّوليّ (ICL) عند وجود انتهاكاتٍ واضحةٍ للقانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL)، ومنها الجرائم ضدّ الإنسانيّة، ومنع الحصول على المساعدات الإنسانيّة، والقيام بإبادةٍ جماعيّةٍ، وجرائم الحرب. يغطّي القانون الجنائيّ الدّوليّ (ICL) الصّراعات المحلّيّة والدّوليّة، ويمكن لكلّ شخص أن يُحاسَب في حال انتهاكه.

يمكن تحرّي خروقات القانون الجنائيّ الدّوليّ (ICL)، وتقوم المحكمة الجنائيّة الدّوليّة (ICC) بالمحاكمة. لم يوقّع أي من العراق أو سوريا على اتّفاقيّة المحكمة الجنائيّة الدّوليّة (ICC)، ما يعني أنّه يمكن توسيع نطاقها القضائيّ نحو هذين البلدين فقط في حالة قيام مجلس الأمن الدّوليّ بإحالة الحالة إلى المحكمة. وتدافع منظّمات حقوق الإنسان عن وجوب إعطاء المحكمة الجنائيّة الدّوليّة (ICC) سلطة التّحقيق بخروقات القانون الجنائيّ الدّوليّ (ICL) في سوريا والعراق[229].

القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان[230]

بخلاف القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) الّذي يُطبَّق فقط خلال الصّراعات المسلّحة، يتمّ تطبيق القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) في زمن السّلم، رغم أنّ بعض موادّه قد تُعلَّق خلال الصّراع المسلّح[231]. تتألّف الشّرعة الدّوليّة لحقوق الإنسان 1984 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (UDHR)[232]، والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة (ICESCR، 1966) والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة (ICCPR، 1996) مع بروتوكولَيه الاختياريَّين.

هناك تسع اتّفاقيّاتٍ أساسيّةٍ حول حقوق الإنسان، من ضمنها العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة (ICE-SCR) والعهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة (ICCPR). والأخرى هي التّالية[233]:

- الاتّفاقيّة الدّوليّة للقضاء على جميع أشكال التّمييز العنصريّ (ICERD) (1965)
- اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة (CEDAW) (1979)
- اتّفاقيّة مناهضة التّعذيب (CAT) (1984)
- اتّفاقيّة حقوق الطّفل (CRC) (1989)
- الاتّفاقيّة الدّوليّة لحماية حقوق العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم (ICMW) (1990)
- الاتّفاقيّة الدّوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ (CPED) (2006)
- اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) (2006)

بالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد من القنوات الدّوليّة لحقوق الإنسان الّتي تتوجّه إلى المسائل التّالية:

- حقّ تقرير المصير
- حقوق السّكّان الأصليّين والأقلّيّات
- منع التّمييز
- حقوق المرأة
- حقوق الطّفل
- حقوق كبار السّنّ
- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- حقوق الإنسان في إقامة العدل، وحماية الأشخاص الخاضعين للاعتقال أو السّجن
- التّأمين والتّقدم والتّنمية الاجتماعيّة
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان
- الزّواج
- الحقّ في الصّحّة
- الحقّ في العمل وسير العمل بشكلٍ منصف
- حرّيّة تكوين الجمعيّات
- العبوديّة والممارسة الّتي تشبه العبوديّة والسّخرة
- حقوق المهاجرين
- الجنسيّة وانعدام الجنسيّة واللّجوء واللّاجئون
- جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة، ومن ضمنها الإبادة الجماعيّة[234]
- القانون الإنسانيّ

يوجز القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL)، الّذي تأسّس بمعاهدةٍ أو عرفٍ، التزامات الدّول وواجباتها من أجل تحقيق وحماية حقوق الّذين هم تحت سلطتها. هذا يتضمّن الحقّ في الحياة والإعفاء من التّعذيب والحرّيّة في الحركة، بالإضافة إلى حقوقٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ مثل الطّعام والمسكن والملبس والصّحّة والأجر ومعيارٍ ملائمٍ للعيش.

باختصارٍ، إنّ القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) "يسمح للأفراد والجماعات بالمطالبة بسلوكٍ معيّنٍ أو الاستفادة من الدّولة"[235]. ورغم عدم وجود أيّ مادّةٍ محدّدةٍ في القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) تختصّ بالحصول على المساعدة الإنسانيّة، فقد قيل إنّ الحقّ في الحياة يعني حقًّا بحدٍّ أدنىً من المساعدة، وإنّ ضمان الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة تسمح للأفراد بادّعاء الحقّ في المساعدة الإنسانيّة[236]. كما يؤمّن القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) أيضًا أساسًا لحماية ومعاملة النّازحين في الدّاخل.

قانون اللّاجئين

إنّ القنوات الرّئيسة للحماية الدّوليّة للّاجئين هي اتّفاقيّة اللّاجئين 1951 والبروتوكول 1967. اللّاجئون هم الّذين يعيشون خارج بلد جنسيّتهم، ويعجزون أو لا يرغبون بالعودة إلى بلدهم الأمّ، "بسبب الخوف الرّاسخ من اضطهادهم بسبب العرق أو الدّين أو الجنسيّة أو الانتماء إلى مجموعةٍ اجتماعيّةٍ ما أو الرّأي السّياسيّ"[237]. تنطبق الحماية الّتي تؤمّنها الاتّفاقيّة على كلّ اللّاجئين، بصرف النّظر عن دينهم أو عرقهم أو بلدهم الأمّ أو الجنس أو العمر أو عجزهم أو جنسانيّتهم، ولا يمكن طرد اللّاجئين أو إجبارهم على العودة إلى بلدهم ضدّ إرادتهم[238]. وبحسب الاتّفاقيّة، يجب أن يحصل اللّاجئون على إمكانيّة الوصول إلى المحاكم والحصول على التّعليم الأساسيّ والعمل والوثائق القانونيّة بما فيها وثائق السّفر. إنّ مبدأ "عدم الإعادة القسريّة" محوريٌّ في هذه الاتّفاقيّة، ما يعني أنّه لا يمكن للّاجئين وطالبي اللّجوء العودة قسريًّا إلى منطقةٍ حيث قد يُضطهَدون.

لم تصدّق معظم الدّول العربيّة على اتّفاقيّة اللّاجئين 1951 وبروتوكولها 1967. ثمّة معاهداتٌ إقليميّةٌ تشمل حقوق اللّاجئين، لكنّها في الواقع لم تُطبَّق أبدًا: لقد تمّ تبنّي اتّفاقيّة حماية اللّاجئين والنّازحين في العالم العربيّ في شهر تشرين الثّاني من العام 1992، وتبنّت جامعة الدّول العربيّة الاتّفاقيّة العربيّة لتنظيم وضع اللّاجئين في الدّول العربيّة في العام 1994. بالإضافة إلى ذلك، ينقص في عدد كبير من الدّول العربيّة القوانين المحلّيّة الّتي تحكم وضع اللّاجئين[239].

بما أنّه يُفترض باللّاجئين أن يكونوا في حالة خوفٍ من "الاضطهاد"، وهو مفهوم لم يُفسّر بوضوح[240]، فإنّ السّكّان المتأثّرين بالصّراع لا يحصلون على صفة لاجئين بصورة تلقائيّة. وفي الحالات التي تأخذ الصّراعات فيها أبعادًا طائفيّةً، يصبح قانون اللّاجئين قابلاً أكثر للتّطبيق. لكنّ اللّاجئين ما زالوا محميّين في القانون الإنسانيّ الدّوليّ (IHL) والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL)، مما قد يؤمّن حمايةً أكبر من قانون اللّاجئين، بما أنّه ملزم لجميع أطراف الصّراع. امّا الذين يأخذون صفة لاجئٍ، فيخضعون لوصاية المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) في مجال الحماية والمساعدة الإنسانيّة والاحتياجات الأساسيّة. تهدف المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) مع منظّماتٍ أخرى إلى تلبية الاحتياجات الطّويلة الأمد للّاجئين عندما يطول الوضع.

لا ينطبق قانون اللّاجئين على النّازحين أو المهاجرين لأسبابٍ اقتصاديّة. لكن قد يختار النّاس أو يُجبَرون على التّنقّل بين مختلف المراحل، بالتّالي تصعب أكثر مسألة التّمييز بين اللّاجئين والنّازحين والمهاجرين قسرًا والمهاجرين لأسبابٍ اقتصاديّة[241]. وبما أنّ هذه الفئات تصبح أكثر ميوعةً وتداخلاً، يصعب أكثر تحديد احتياجات النّاس وحقوقهم بهدف المساعدة والحماية. يوفّر القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) الحماية ضدّ النّزوح القسريّ ومصادرة الأملاك والمتاع وخلال النّزوح. ويحمي القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) حقّ اللّاجئين والنّازحين بحرّيّة التّنقّل. ويشمل هذا حرّيّة التّنقّل ضمن البلد الّذي يسكنون فيه بطريقةٍ شرعيّةٍ، وحرّيّة مغادرة أيّ بلدٍ، وحقّ العودة إلى بلدهم.

يشكّل الفلسطينيّون مجموعةً لاجئةً فريدةً تحكمها قوانينها الدّوليّة الخاصّة، ويحصلون على المساعدة من وكالتهم الخاصّة، هي وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيّين (UNRWA). وخلافًا للمفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) الّتي تعمل في جميع أنحاء العالم، تعمل وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيّين (UNRWA) فقط في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة ولبنان والأردن وسوريا. ويستطيع النّازحون الفلسطينيّون من سوريا الّذين يهربون إلى بلدٍ تعمل فيه وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيّين (UNRWA)، مثل الأردن ولبنان، أن يطلبوا المساعدة من وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيّين (UNRWA) لكن ليس تلقائيًّا من المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR)، الّتي تُمنَع من مساعدة اللّاجئين الّذين يحصلون على مساعدةٍ من وكالةٍ أخرى للأمم المتّحدة. الوضع القانونيّ للّاجئين الفلسطينيّين في تركيا ومصر مبهمٌ لأنّهم لا يخضعون بشكلٍ مباشرٍ لوصاية المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR)[242]. وبما أنّ الفلسطينيّين لا يخضعون لاتّفاقيّة اللّاجئين 1951 والبروتوكول 1967، فإنّ حقّهم بالحماية والتّمثيل ليس بقوّة المجموعات اللّاجئة الأخرى[243].

النّزوح والقانون

النّازحون هم الّذين، لسببٍ من الأسباب، أُجبِروا على المغادرة أو يبقون بعيدين عن بيوتهم، لكن لا يزالون ضمن حدود دولتهم. ولا يشملهم قانون اللّاجئين لأنّهم لم يجتازوا حدودًا دوليّة. وتتولّى السّلطات الوطنيّة المسؤوليّة الرّئيسة في توفير وحماية حقوق النّازحين وتأمين المساعدة الإنسانيّة لهم. كما يحتفظ النّازحون بجميع الحقوق الّتي كانوا يتمتّعون بها قبل أن ينتقلوا، لكنّهم عادةً غالبًا ما يجدون صعوبةً أكثر في الحصول على هذه الحقوق بعد النّزوح. وتستند المبادئ التّوجيهيّة بشأن النّزوح (1998) على معايير دوليّةٍ مطوّرةٍ عن قانون حقوق الإنسان وأصول حقوق الإنسان من أجل تأمين الحماية والمساعدة للنّازحين. تجمع هذه المبادئ في مكانٍ واحدٍ المعايير الّتي تنطبق على النّازحين، بالإضافة إلى واجبات الدّول والمنظّمات الإنسانيّة في أن تساعد النّازحين وتحميهم. وبالرّغم من أن المبادئ التّوجيهيّة غير ملزمةٍ، فإنّ قوانين حقوق الإنسان والأصول الّتي تستند عليها ملزمةٌ قانونيًّا[244].

وبحسب السّياسة الوطنيّة العراقيّة بشأن النّزوح: "لن يُجبَر أيّ شخصٍ اعتباطيًّا أو بشكلٍ غير قانونيٍّ على البقاء ضمن أرضٍ

معيّنةٍ أو منطقةٍ أو إقليمٍ، كما أنّه لن يُجبَر على مغادرة أرضٍ معيّنةٍ أو منطقةٍ أو إقليمٍ". كما أنّ حقوق النّازحين بالملكيّة مكفولةٌ، مع التّعويض في حال تدمير أملاكهم، وهي حقوقٌ يجب أن تحترمها السّلطات والأجهزة الأمنيّة[245]. خلافًا لذلك، رفضت الحكومة السّوريّة أن تعترف بالنّازحين، وأشارت إليهم في المقابل على أنّهم "أشخاصٌ تركوا بيوتهم"، ما يعني أنّه يجب على وكالات المساعدات أن توازي بين الحاجة والدّلالة اللّفظيّة من أجل دعم النّازحين في سوريا[246].

انعدام الجنسيّة والقانون

تبنّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة الاتّفاقيّة المتعلّقة بوضع الأشخاص العديمي الجنسيّة في العام 1954، وقد وُضِعت لحماية وضمانة حقوق الّذين لم يخضعوا لاتّفاقيّة اللّاجئين 1951. تقوم الاتّفاقيّة بتعريف عديم الجنسيّة على أنّه "لا يُعتبَر مواطنًا في أيّ دولةٍ بموجب قوانينها"[247]، ويملك الحقوق عينها كالمواطنين في حرّيّة اعتناق الدّين وتعليم أولاده. أمّا بالنّسبة للحقوق الأخرى، يجب أن يُمنَح عديمو الجنسيّة المعاملة عينها مثل المواطنين الآخرين، من ضمنها الحقّ في العمل والمسكن وتكوين الجمعيّات. المطلوب من الدّول الّتي تستضيف أشخاصًا عديمي الجنسيّة هو أن تسمح بحرّيّة التّنقّل وتؤمّن هويّةً ووثائق سفر. كذلك لا تستطيع الدّول الأعضاء في الاتّفاقيّة المتعلّقة بوضع الأشخاص العديمي الجنسيّة أن تطرد أشخاصًا عديمي الجنسيّة، ويجب أن تسهّل "استيعابهم وتجنيسهم".

كما تمّ وضع اتّفاقيّة خفض حالات انعدام الجنسيّة في العام 1961 من أجل تجنّب تلك الحالات النّاشئة. تطبّق الاتّفاقيّة المادّة 15 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، الّتي تعلن أنّ الجميع يملكون حقًّا بالجنسيّة. ومن أجل تجنّب انعدام الجنسيّة، ينبغي على الدّول أن تعطي الجنسيّة للأولاد الّذين وُلِدوا على أراضيها، أو الّذين وُلِدوا في الخارج لكنّ والديهم مواطنون فيها. كذلك تُمنَع الدّول أيضًا من سحب الجنسيّة من مواطنٍ إذا كان ذلك سيتسبّب بجعله عديم الجنسيّة، ومن أجل تجنّب جعل النّاس عديمي الجنسيّة إذا انتقلت الأراضي لسلطة فريقٍ ثانٍ.

المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UN-HCR) مُفوَّضةٌ لتحديد وتجنّب وتقليص انعدام الجنسيّة وحماية العديمي الجنسيّة. وقد أطلقت في شهر تشرين الثّاني من العام 2014 خطّة عملٍ لإنهاء حالة انعدام الجنسيّة خلال العام 2024. يتضمّن هذا الأمر تشجيع دولٍ أكثر على أن تصبح شريكةً في الاتّفاقيّتين حول انعدام الجنسيّة وإنهاء التّمييز بين الجنسين في قوانين الجنسيّة. واعتبارًا من شهر أيلول من العام 2016، كان عدد الدّول الأعضاء 89 في اتّفاقيّة العام 1954، و68 في اتّفاقيّة العام 1961 حول انعدام الجنسيّة. باستثناء تركيا، إحدى الدّول الأعضاء في اتّفاقيّة العام 1954 حول انعدام الجنسيّة، لا يوجد فيها أيّ بلدٍ آخر في المنطقة، متأثّرٍ بالصّراعات في العراق وسوريا، عضوٍ في أيٍّ من الاتّفاقيّات حول انعدام الجنسيّة[248].

حقوق الأقلّيّات

تتملك الأقلّيّات حقّ الحماية مثل المدنيّين الآخرين بموجب القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL)، كما الحقوق المدنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة عينها مثل سائر الأفراد والجماعات بموجب القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL). تتضمّن الإشارة المحدّدة للأقلّيّات في القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) المادّة 27 من العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة (ICCPR)، الّتي تحمي حقوق الأقلّيّات[242] العرقيّة والدّينيّة والقوميّة في ممارسة ثقافتها ودينها واستخدام لغتها ضمن جماعتها. وتضمن الدّول المُوقِّعة على العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة (ICESCR) في العام 2009 عدم التّمييز في مسألة ممارسة كلّ حقٍّ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ وثقافيٍّ منصوصٍ عليه في المعاهدة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك وسائل محدّدةٌ مُصمَّمةٌ لحماية الأقلّيّات وحقوقهم. وبموجب إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلّيّاتٍ وطنيّةٍ أو إثنيّة ودينيّة ولغويّة الّذي تمّ تبنّيه بالإجماع في العام 1992، يجب على الدّول أن تصون حقوق الأقلّيّات من خلال ضمان بقائهم ووجودهم، بالإضافة إلى تعزيز هويّتهم وحمايتها، وضمان المساواة وعدم التّمييز، والسّماح لهم بالمشاركة بطريقةٍ فعّالةٍ وجدّيّةٍ في المجتمع. كذلك تحمي الاتّفاقيّة الدّوليّة للقضاء على جميع أشكال التّمييز العنصريّ (ICERD)، الّتي تبنّتها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في العام 1965، حقوق جميع النّاس الّذين يتمتّعون بحقوقٍ مدنيّةٍ وسياسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ، من دون أي تمييزٍ على أساس العرق أو اللّون أو النّسب أو القوميّة أو الأصل. كذلك فإنّ إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلّيّاتٍ وطنيّةٍ أو إثنيّة ودينيّة ولغويّة "يؤمّن إطاراً شاملاً لحماية حقوق الأقلّيّات، بالرغم من أنّه غير مُلزِم"[249].

لكن على الرّغم من هذه الضّمانات الدّوليّة لحماية حقوق الأقلّيّات، لا يوجد تعريفٌ دوليٌّ مُتَّفقٌ عليه بخصوص ما قد يشكّل أقلّيّة (لمزيدٍ من المعلومات حول هذا الأمر، أنظر صفحة 9). يشير الإعلان الخاصّ بالأقلّيّات (1992) إلى أنّ الأقلّيّة هي مجموعةٌ تملك هويّةً قوميّةً أو عرقيّةً أو ثقافيّةً أو دينيّةً أو لغويّة. ولا تملك الدّولة السّلطة النّهائيّة في تحديد أيّ مجموعاتٍ تحت سلطتها تشكّل أقلّيّة. فالمقبول عمومًا هو أنّ الأقلّيّات في موقعٍ غير مهيمنٍ، لكنّ هذا ليس حالةً ثابتة. إنّ عبارة "أقلّيّة" مرتبطةٌ بالسّياق والنّسبيّة، فقد تتغيّر الأقلّيّات مع الزّمن أو ضمن وبين البلاد والمناطق ما دون الوطنيّة. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يجد النّاس الأمر مريحًا أو ضروريًّا في أن يُعتبَروا جزءًا من أقلّيّةٍ معيّنةٍ، أو قد يمانعون من أن يُعتبَروا هكذا لخوفهم من التّمييز[250].

فللأسف، هناك نقصٌ في فهم مبدأ الحماية للأقلّيّات وفرائض الحماية تجاههم. بالتّالي لا تُقِرّ الكثير من الأقلّيّات بمكاسب القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL).

يتألّف الإطار الدّوليّ للحماية من القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL)، بالاستناد إلى

معاهداتٍ أو أعراف. إنّ جوانب القانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL)، الّتي دخلت القانون العرفيّ، ملزمةٌ قانونًا، أي أنّه يجب على الدّول الأطراف الالتزام بها. كذلك تقوم المبادئ والخطوط التّوجيهيّة، الّتي يُشَار إليها أحيانًا بأنّها "القانون غير الملزم"، تؤمّن أيضًا بعض الحماية لمن هم في أزماتٍ إنسانيّة[251].

إنّ سوريا والعراق ملتزمان باتّفاقيّة لاهاي 1907 واتّفاقيّات جنيف والبروتكول الإضافيّ الأوّل. والدّول المتأثّرة بالصّراعات في سوريا والعراق أطرافٌ في المعاهدات الأساسيّة للقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) التّالية (أنظر الجدول أدناه)[252].

تحمي اللّاجئين اتّفاقيّة 1951 وبروتوكولها 1967، لكن لم توقّع جميع دول المنطقة عليهما، كما أنّ المصطلح الّذي يحدّد من هو أهلٌ ليكون لاجئًا خاضعٌ للتّأويل. ومثلما أُشِير سابقًا، يُعتبَر الفلسطينيّون استثناءً في قانون اللّاجئين، ويمكن إذن أن يخرجوا من إطار الحماية. وبالرغم من أنّ المبادئ التّوجيهيّة للنّازحين متجذّرةٌ في الإطار القانونيّ الدّوليّ، بيد أنّ النّازحين غير محميّين على وجه التّحديد في القانون، ورفضت سوريا أن تعترف باللّاجئين. لا يزال عدد الدّول الأطراف في المعاهدات الّتي تؤمّن الحماية ضدّ انعدام الجنسيّة قليلاً في الوقت الرّاهن، رغم أنّ المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) تملك خطّة عملٍ لمعالجة هذا الأمر. إنّ حقوق الأقلّيّات محميّةٌ في القانون، لكن لا يوجد تعريفٌ جامعٌ للأقلّيّات، كما أنّ فهم حقوقها واحتياجاتها للحماية غير مفهومةٍ بشكلٍ جيّدٍ، ما يقدّم تحدّياتٍ كثيرة.

يعتمد الاستخدام الفعليّ للقانون الدّوليّ الإنسانيّ (IHL) والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) في حالات الصّراع بشكلٍ أساسيٍّ على قدرة ورغبة أطراف النزاع على تنفيذهما. أمّا في الصّراعات الّتي تنخرط فيها مجموعاتٌ مسلّحةٌ غير حكوميّةٍ، فيمكن أن تضعف قيادة المقاتلين والسّيطرة عليهم وفهم الواجبات بموجب القانون الإنسانيّ الدّوليّ (IHL)، فقد تكون الأطراف غير مدركةٍ لواجباتها أو تختار تجاهلها. في الوقت عينه، يمكن للمخاوف السّياسيّة أن تمنع المجتمع الدّوليّ من التّصرّف، ما يعرقل بالتّالي إعلان الإبادة الجماعيّة أو تنفيذ مسؤوليّة الحماية (R2P). هذا وتتطلّب مراقبة تنفيذ القانون الإنسانيّ الدّوليّ (IHL) والقانون الدّوليّ لحقوق الإنسان (IHRL) وجودًا على أرض الواقع لجمع أدلّةٍ مباشرة.

	مصر	العراق	الأردن	لبنان	سوريا	تركيا
ICESR	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف
ICCPR	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف
ICERD	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف
CEDAW	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف
CAT	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف
CRC	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف
ICMW	دولة طرف	لا ردّة فعل	لا ردّة فعل	لا ردّة فعل	دولة طرف	دولة طرف
CPED	لا ردّة فعل	دولة طرف	لا ردّة فعل	دولة موقّعة	لا ردّة فعل	لا ردّة فعل
CRPD	دولة طرف	دولة طرف	دولة طرف	دولة موقّعة	دولة طرف	دولة طرف

المرفق رقم 2: المواقع الدّينيّة والثّقافيّة الّتي دمّرتها الدّولة الإسلاميّة في الموصل

توجز هذه اللّائحة الأبنية المسيحيّة في الموصل المعروف بأنّ الدّولة الإسلاميّة دمّرتها أو حوّلتها، وذلك حتّى شهر أيلول من العام 2016 [253].

كنيسة السّريان الكاثوليك:

- أبرشيّة السّريان الكاثوليك، منطقة ميدان
- كنيسة الطّهارة القديمة، ميدان (تعود الكنيسة إلى القرن الثّامن بعد الميلاد)
- كنيسة الطّهارة الجديدة، ميدان
- كنيسة مار توما، خزراج
- متحف مار توما، خزراج
- كنيسة سيّدة البشارة، مهندسين
- كنيسة عذراء فاطيما، فيصليّة
- كنيسة سيّدة النّجاة، شفاء
- بيت أخوات يسوع الصّغار، راس الكور
- كنيسة المطرانيّة، دواسة

كنيسة السّريان الأرثوذكس:

- أبرشيّة السّريان الأرثوذكس، شوترا
- كنيسة القدّيس أهوديني الأثريّة، باب الجديد
- كنيسة ومقبرة مار توما (الأسقفيّة القديمة)، خزراج
- كنيسة الطّهارة (قلعة)، ميدان
- كنيسة الطّهارة، شفاء
- كنيسة مار أفرام، شوترا
- كنيسة مار يوسف، موصل الجديدة

كنيسة المشرق الأشوريّة الرّسوليّة الجاثلقيّة المقدّسة:

- أبرشيّة كنيسة المشرق الأشوريّة، نور
- كنيسة المشرق الأشوريّة، دواسة
- كنيسة العذراء مريم (الطّقس القديم)، وحدة

كنيسة بابل الكلدانيّة:

- أبرشيّة الكلدان، شورتا
- كنيسة مسكنتا، مياسة
- كنيسة سمعان الصّفا الأثريّة، مياسة
- كنيسة مار بوثيون، شحار السّوق
- كنيسة مار أفرام، وادي العين
- كنيسة القدّيس بولس، المجموعة الثّقافيّة
- كنيسة الطّهارة القديمة (مع المطرانيّة الّتي قُصِفت)، شفاء
- كنيسة الرّوح القدس، بكر
- كنيسة العذراء مريم، دراكزيليا
- كنيسة القدّيس أشعياء القديمة والمقبرة، راس الكور
- كنيسة أمّ العون، دواسة
- كنيسة القدّيس جاورجيوس الأثريّة، خزراج
- دير القدّيس جاورجيوس (مع المقبرة)، عرب
- دير النّصر، عرب
- دير الرّاهبات الكلدانيّات، مياسة
- دير القدّيس ميخائيل، كنيسة حاوي
- دير القدّيس إيلياس الأثريّة، غزلاني

الكنيسة الأرمنيّة الأرثوذكسيّة:

- الكنيسة الأرمنيّة، ميدان
- الكنيسة الأرمنيّة الجديدة، وحدة

الكنيسة الإنجيليّة المشيخيّة:

- الكنيسة الإنجيليّة المشيخيّة، مياسة

الكنيسة اللّاتينيّة:

- كنيسة ودير اللّاتين للآباء الدّومينيكان ودير راهبات كاترينا سينا، ساعة
- دير الرّاهبات الدّومينيكان، الموصل الجديد
- دير الرّاهبات الدّومينيكان (دير الكلمة)، المجموعة الثّقافيّة
- بيت القصادة الرّسوليّة (معهد يوحنّا الحبيب)

المرفق رقم 3: نظرةٌ عامّةٌ على نقاشات المجموعات

الموقع	الشّهر (2016)	عدد النّساء	عدد الرّجال	الفئة العمريّة	المجموعة	
بيروت، لبنان	شباط	2	4	18 - 45	سوريّون	مسيحيّون
بيروت، لبنان	شباط	7	11	18 - 30	لاجئون سوريّون	مسيحيّون
بيروت، لبنان	شباط	19	4	18 - 60	لاجئون سوريّون وعراقيّون	مسيحيّون ومسلمون
بيروت، لبنان	شباط	19	0	18 - 60	لاجئون سوريّون	مسلمون
دهوك، إقليم كردستان، العراق	آذار	-	7	18 - 60	مسؤولو مجتمع نازحين	إيزيديّون
دهوك، إقليم كردستان، العراق	آذار	-	5	18 - 60	مسؤولو مجتمع نازحين	مسلمون
البقاع، لبنان	نيسان	11	3	18 - 45	لاجئون سوريّون	مسيحيّون
شمال لبنان	نيسان	13	2	18 - 60+	لاجئون عراقيّون	مسيحيّون
شمال لبنان	نيسان	15	0	18 - 60+	لاجئون سوريّون	مسيحيّون
حلب، سوريا	نيسان	6	6	46 - 60+	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
حلب، سوريا	نيسان	4	5	18 - 30	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
القامشلي، سوريا	نيسان	8	8	18 - 60	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
وادي النّصارى، سوريا	نيسان	6	7	18 - 60	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
دمشق، سوريا	نيسان	9	3	18 - 60	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
درعا، سوريا	نيسان	4	8	18 - 60	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
الحسكة، سوريا	نيسان	4	8	18 - 60	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
حمص، سوريا	نيسان	5	7	18 - 60+	مجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
محردة، سوريا	نيسان	16	3	18 - 60+	مجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
محردة، سوريا	نيسان	15	2	18 - 60+	نازحون ومجتمعٌ مضيف	مسيحيّون
أس (Ås)، النّروج	نيسان	3	1	18 - 60	لاجئون سوريّون	مسلمون
أوسلو، النّروج	نيسان	4	3	18 - 60	لاجئون سوريّون	مسيحيّون
أوسلو، النّروج	نيسان	1	2	46 - 60	لاجئون عراقيّون	مسيحيّون
ساندِيفور (Sandefjord)، النّروج	نيسان	1	3	18 - 60	لاجئون عراقيّون	مسيحيّون
ساندِيفور (Sandefjord)، النّروج	نيسان	1	3	18 - 60	لاجئون عراقيّون	مسيحيّون
أوسلو، النّروج	نيسان	3	3	46 - 60	لاجئون عراقيّون	مسيحيّون
عمّان، الأردن	حزيران	8	0	18 - 60	لاجئون سوريّون	مسلمون
عمّان، الأردن	حزيران	0	10	18 - 60	لاجئون عراقيّون	مسلمون
عمّان، الأردن	حزيران	7	0	18 - 60	لاجئون عراقيّون	مسيحيّون
عمّان، الأردن	حزيران	0	9	18 - 60+	لاجئون سوريّون	مسيحيّون
اسطنبول، تركيا	حزيران	8	6	18 - 60	لاجئون سوريّون	مسيحيّون
اسطنبول، تركيا	حزيران	13	5	18 - 60	لاجئون عراقيّون	مسيحيّون
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	2	6	18 - 60	نازحون وقادة مجتمع	إيزيديّون
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	2	5	18 - 60	نازحون وسياسيّون	تركمانيّون شيعة وسنّة
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	0	8	18 - 60	مسؤولون دينيّون	مسلمون سنّة
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	6	3	18 - 60	ممثّلون عن منظّماتٍ غير حكوميّة	-
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	2	5	18 - 60	نازحون وقادة مجتمع	كاكائيّون
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	2	4	18 - 60	نازحون وقادة مجتمع	شباك وشيعة وسنّة
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	2	4	18 - 60	نازحون وقادة مجتمع	صابئةٌ مندائيّون
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	2	4	18 - 60	ناشطون في مجال حقوق الإنسان	مسيحيّون
إربيل، إقليم كردستان، العراق	أيلول	-	4	18 - 60	نازحون وقادة مجتمع	صابئةٌ مندائيّون
بيروت، لبنان	أيلول	-	3	18 - 60	لاجئون سوريّون وقادة مجتمع	موحّدون دروز
عكّار، لبنان	أيلول	1	4	18 - 60	لاجئون سوريّون	مسلمون
بيروت، لبنان	أيلول	2	5	18 - 60	ممثّلون عن الكنيسة في لبنان	مسيحيّون
بيروت، لبنان	أيلول	11	9	18 - 60+	لاجئون سوريّون ومسؤولون في الكنيسة	مسيحيّون

تعود فانيسا وتلاميذ لاجئون آخرون إلى البيت بعد المدرسة

الحواشي

1. أنظر:
Global Protection Cluster (2016)
Working Together for Protection: http://www.globalprotectioncluster.org/en/areas-of-responsibility/age-gender-diversity.html (accessed 14 November 2016).

2. أنظر المرفق رقم 3.

3. Wilton Park (13–15 January 2016) Protecting the Rights of Ethnic and Religious Minorities: Global Challenges.

4. Webster's Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English Language (1994) Random House.

5. UN (1992) Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities. New York: UN General Assembly Resolution 47/135.
أنظر المرفق رقم 1 من أجل نظرةٍ عامّةٍ للتّقديمات الدّوليّة من أجل حماية حقوق الأقلّيّات.

6. Wilton Park (2016); FGDs and interviews in the Kurdistan region and Lebanon, Sep. 2016.

7. نقاش مجموعاتٍ مركّز ومقابلاتٌ في إقليم كردستان ولبنان، في شهرَي آب وأيلول من العام 2016. لقد أضاف بعض أعضاء هذه الجماعات سبباً لاهوتيّاً: إنّها عبارةٌ ازدرائيّةٌ تعكس حقيقة أنّ الله خلقنا أشخاصاً متساوين. لكن يتبيّن من هذا النّقاش أنّ هذا شأنٌ هامشيّ.

8. العبارة مُستخدَمةٌ في دستور العراق الّذي أقِرّ في العام 2015.

9. في حين كان ثمّة جهودٌ للتّحقّق من المعلومات الدّيمغرافيّة، إلّا أنّ اعاق دقّتها غياب المصادر الموثوقة، والحساسيّة على البيانات المتعلّقة بالأقلّيّات، وسرعة حركة السّكّان ونطاقها نتيجة الصّراعات الحاليّة والأزمات الإنسانيّة النّاتجة عنها.

10. US State Department (2015) International Religious Freedom Report for 2015 – Iraq. US Department of State, Bureau of Democracy,
Human Rights, and Labor.

11. IILHR et al. (2015) Between the Millstones: The State of Iraq's Minorities Since the Fall of Mosul. Brussels, Belgium: IILHR, p4; Puttick, M (2014) From Crisis to Catastrophe: The Situation of Minorities in Iraq. London: MRG and Ceasefire Centre for Civilian
Rights, p5, cross-checked against figures from religious institutions in the region.

12. USCIRF (2013) Annual Report 2013, p88.

13. وزارة الخارجيّة الأميركيّة (2015).

14. Congressional Research Service (2016) Iraq: Politics and Governance; MRG website accessed on 16 June 2016

15. University of Texas at Austin (2003) Map of Iraq. General Libraries, cited in International Crisis Group (2013) Make or Break: Iraq's Sunnis and the State. Middle East Report 144, p4.

16. تتراوح تقديرات مجموع عدد السّكّان في العام 2016 في العراق من 29 إلى 37 مليوناً. ومن أجل احتساب الحجم النّسبيّ للجماعات المختلفة، استُخدِم هنا تقدير مجموعة حماية الأقلّيّات (33 مليوناً).

17. University of Texas at Austin (2003).

18. في حال لم يُذكَر خلاف ذلك، تستند المعلومات حول الأقلّيّات على الموقع الإلكترونيّ للمجموعة الدّوليّة لحقوق الأقلّيّات (MRG) الّذي تمّ الدّخول إليه في 16 حزيران 2016 وتمّ فحصه بالمقابلة مع المعلومات الّتي جُمِّعت من مؤسّساتٍ دينيّةٍ في المنطقة.

19. Puttick (2014); Sceats, S (2005) The Trial of Saddam Hussein. Chatam House. IL BP 05/02.

20. Preti, T (2007) Assimilation, Exodus, Eradication: Iraq's Minority Communities since 2003. London: MRG.

21. MRG (undated) World Directory of Minorities and Indigenous Peoples: Turkey – Assyrians. minorityrights.org/minorities/Assyrians (accessed 16 June 2016).

22. HRW (2004) Claims in Conflict: Reversing Ethnic Cleansing in Northern Iraq https://www.hrw.org/report/2004/08/02/claims-conflict/reversing-ethniccleansing-northern-iraq (accessed 23 August 2016); AINA (undated) 'Assyrian Human Rights Report', AINA http://www.aina.org/reports/ahrr.htm (accessed 1November 2016).

23. MRG (undated) World Directory of Minorities and Indigenous Peoples: Azerbaijan – Kurds minorityrights.org/minorities/Kurds (accessed 16 June 2016).

24. Interviews conducted by NCA in the Kurdistan region, Iraq, February 2016.

25. Pew Research Center (2009, 2011, 2012, 2013, 2014) Restrictions in Religion.

إنّ مؤشّر قيود السّلطة "يقيس قوانين وسياسات وأعمال السّلطة الّتي تقيّد المعتقدات والممارسات الدّينيّة، أي الجهود الّتي تبذلها السّلطة لحظر أديانٍ ما، أو منع قلب الدّيانة، أو الحدّ من التّبشير، أو التّعامل بأفضليّةٍ مع مجموعةٍ دينيّةٍ أو أكثر".

26. Lalani, M (2010) Still Targeted: Continued Persecution of Iraq's Minorities. MRG.

27. Pichon, E (2015) Minorities in Iraq: Pushed to the Brink of Existence. Briefing, European Parliamentary Research Services, European Parliament.

28. Iraq Body Count Database. https://www.iraqbodycount.org/database/ (accessed 14 November 2016).

29. Fraser, G (16 June 2015) 'A Cross to Bear: The Vanishing Christians of the Middle East', The Guardian http://www.theguardian.com/world/2015/jun/16/christians-middle-east-religion-islamic-state-lindadorigo-andrea-milluzzi (accessed 14 November 2016).

30. نقاش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الإيزيديّين، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

31. نقاش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الكنائس، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

32. نقاش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الشّباك، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

33. مقابلةٌ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

34. مناقشة مجموعات مع لاجئين عراقيّين ونازحين أُجرِيت لبرنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في عمّان، الأردن (حزيران 2016) وإقليم كردستان،
العراق (شباط وأيلول 2016)؛ بريتي (2007)، ص. 23.

35. أنظر:
Al Jazeera (24 October 2010) 'How suicide bombings shattered Iraq. The secret files catalogue thousands of suicide attacks' Al Jazeera http://www.aljazeera.com/secretiraqfiles/2010/10/20101022161025428625.html (accessed 14 November 2016) and Reuters (9 September 2007) 'Mastermind of Iraq Yazidi attack killed: US military' Reuters http://www.reuters.com/article/us-iraq-yazidis-idUSL0930932320070909 (accessed 14 November 2016).

36. أنظر:
Shadid, A (1 November 2010) 'Church Attack Seen as Strike at Iraq's Core' The New York Times http://www.nytimes.com/2010/11/02/world/middleeast/02iraq.html?_r=0 (accessed 14 November 2016). Lalani (2010).

37. Lalani (2010).

38. Assyrian Council of Europe (2011) The Exodus from Iraq. Human Rights Report on Assyrians in Iraq.

39. Society for Threatened People (2006) Mandaeans in Iraq. https://www.gfbv.de/en/news/mandaeans-iniraq-729/ (accessed 2 November 2016); Preti (2007), p22.

40. Kikoler, N (2015) Our Generation is Gone: The Islamic State's Targeting of Iraqi Minorities in Ninewa. Bearing Witness Trip Report, New York: Simon Skjodt Center for the Prevention of Genocide, p8.

41. نقاش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الكاكائيّين، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

42. مقابلةٌ مع راوٍ مسيحيٍّ رئيسيٍّ من إقليم كردستان، تشرين الأوّل 2016.

43. Preti (2007), p22.

44. أنظر:
http://www.alsumaria.tv/news/ سلجم/ 91141امرخزوط-ياضق-ليوحت--بلع-قفاوي-ارزولا /ar and AL Monitor (November 2010) 'Statements on forming new Iraqi provinces cause uproar' AL Monitor http://www.almonitor.com/pulse/originals/2014/01/iraq-statementsnew-provinces-dispute.html#ixzz4Q0s1ynLl

60. أنظر:
114th Congress (2015-2016) 'Resolution 75 – Expressing the sense of Congress that the atrocities perpetrated by ISIL against religious and ethnic minorities in Iraq and Syria include war crimes, crimes against humanity, and genocide' https://www.congress.gov/bill/114th-congress/houseconcurrent-resolution/75/text (accessed 23 August 2016).
61. Human Rights Council (HRC) (2016a)UN Permanent Commission of Inquiry for Syria "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic" . 15 June 2016
62. Amnesty International (2016) Amnesty International Report 2015/2016: The State of the World's Human Rights; European Parliament (2016); HRC (2016)a; IILHR et al. (2016).
63. أنظر:
https://www.gatestoneinstitute.org/4973/destruction-middle-east-antiquities (accessed 18 October 2016).
64. Mellen, R (11 April 2015) 'ISIS is Making Millions From the Art Market. Here's How Congress Wants to Stop That', Huffington Post http://www.huffingtonpost.com/entry/islamic-state-smuggling-bill_us_56324969e4b0c66bae5b5c4d (accessed 12 July 2016); Yoon, S (29 June 2015) 'Islamic State is Selling Looted Art Online for Needed Cash', Bloomberg http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-06-28/isis-has-new-cash-cow-art-loot-it-s-peddling-on-ebayfacebook (accessed 12 July 2016).
65. HRW (2015) After Liberation Came Destruction: Iraqi Militias and the Aftermath of Amerli.
66. Amnesty International (2016).
67. HRC (2015) Alawites, a Religious Minority in Syria, a Community in Danger of Extermination. HRC. New York: UN General Assembly, paragraph 60.
68. US State Department, (2015), Syria, "International Religious Freedom Report for 2015".
69. US State Department (2015), Syria.
70. في حال لم يُذكَر خلاف ذلك، تستند المعلومات حول الأقلّيّات على الموقع الإلكترونيّ للمجموعة الدّوليّة لحقوق الأقلّيّات MRG (minorityrights.org) الّذي تمّ الدّخول إليه في 16 حزيران 2016
71. تتراوح تقديرات مجموع عدد سكّان سوريا في العام 2016 بين 18 و25 مليوناً. تستخدم هذه المراجعة تقدير المجموعة الدّوليّة لحقوق الأقلّيّات الّذي هو 19 مليوناً.
72. انفصل العلويّون عن المسلمين الشّيعة في العراق في القرن التّاسع ويعتبرهم السّنّة وغالبيّة حركةً منشقّةً.
Dolan, PT (undated) The Alawites: An Ethnographic Analysis; Goldsmith, L (16 April 2012) 'Alawites for Assad. Why the Syrian Sect Backs the Regime', Foreign Affairs
73. 8% في العام 2011 (1.7 مليون). غادر حوالي 300000 من هؤلاء منذ بداية الحرب.

http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/01/iraq-state-ments-new-provinces-dispute.html#ixzz4IACrhBcg (accessed 14 November 2016).
45. Dodge, T (2015) 'The Future of Iraq and the Fight Against ISIS'. Presentation at the International Institute for Strategic Studies.
46. أنظر:
K24 (6 January 2016) 'Kurdistan: 700 Tuz Khurmatu Citizens Joined IS' K24 http://www.kurdistan24.net/en/news/07362ca1-96c4-453e-855b-1af0d443bd73/700-Tuz-Khurmatu-citizensjoined-IS (accessed 14 November 2016).
47. HRW (2015) Iraqi Kurdistan: Arabs Displaced, Cordoned Off, Detained: Harsh Restrictions in Northern Iraq While Kurds Move Freely.
48. IILHR et al. (2015)
49. كما يصنّفها أبو حنيفة. أنظر أيضًا:
Friedman,Y (2010) The Nusayri-Alawis, An introduction to the Religion, History and Identity of the Leading Minority in Syria. Brill, 85.
50. يقال إنّ آية الله الحكيم أصدر فتوىً في العام 2003 تستنتج أنّ الصّابئة – المندائيّين ليسوا من أهل الكتاب، ويُصنَّفون بالتّالي على أنّهم مشركون.
51. Break the cross. Dabiq. Issue 15 Shawwal 1437, p63. http://www.clarionproject.org (accessed 28 September 2016).
52. US State Department (2014) 2014 Human Rights Report: Iraq. US Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor.
53. IS statement, 17 July 2014. Focus group in Erbil, Kurdistan region, Iraq, September 2016.
54. Slave-girls or prostitutes? Dabiq. Issue 9, Shaaban 1436, pp44–48 http://www.clarionproject.org (accessed 28 September 2016).
55. IILHR et al. (2016) No Way Home: Iraq's Minorities on the Verge of Disappearances, p18.
56. UNHCR (13 March 2015) Report on the human rights situation in Iraq in the light of abuses committed by the so-called Islamic State in Iraq and the Levant and associated groups. UN Doc. A/HRC/28/18.
57. Yazda (28 January 2016) Mass graves of Yezidis killed by the Islamic States or Affiliates on or after August 3 2014.
58. Human Rights Council (HRC) (2014), UN Permanent Commission of Inquiry for Syria "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic – Rule of Terror: Living under ISIS in Syria." 19 November 2014., paragraph 57; UNHCR (2015).
59. European Parliament (4 February 2016) Systematic Mass Murder of Minorities by ISIS. European Parliament Resolution (2016/2529(RSP)), P8_TA-PROV(2016)0051.

74. UNRWA (2016) The Syria Crisis http://www.unrwa.org/syria-crisis#Syria-Crisis-and-Palestine-refugees (accessed 16 June 2016).

75. Lesch, DW (2012) Syria: the fall of the House of Assad. Padstow: Yale University Press.

76. ICRC (August 2012) Syria, ICRC and Syrian Arab Red Crescent Maintain Aid Effort Amid Increased Fighting. UN General Assembly (August 2012) Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. UN Doc. A/HRC/21/50.

77. الغوغائيّة أو العنف الطّائفيّ، والجرائم الّتي يحرّكها الانحياز الدّينيّ، والصّراع المادّيّ حول تغيير الدّين، والإهانة للّباس من أجل أسبابٍ دينيّةٍ، وتهويلاتٌ وعنفٌ أخرى على أساسٍ دينيٍّ من ضمنها الإرهاب والحرب.

78. مقابلةٌ أُجرِيت مع مجتمعٍ مدنيٍّ سوريٍّ، جنيف، أيّار 2016.

79. كانت النّسب قريبةً جدّاً من مسحٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في لبنان. فقد أجاب على السّؤال نفسه 93% من السّوريّين إنّ الإهانات أو الاعتداءات بسبب دين الشّخص لم تكن شائعةً قبل الأزمة، مع 75% قالوا إنّ ذلك لم يحصل أبداً على الأغلب. يجب قراءة هذه النّتائج بانتباهٍ بما أنّ الحرب الحاليّة وخبرة النّزوح أثّرت دون شكٍّ على تجميع النّاس لأحداث الماضي. وقد يكون النّاس في الوقت ذاته ممانعين من التّحدّث حول هذا النّوع من التّمييز بسبب ممارسات النّظام القمعيّة منذ زمن.

80. لكنّ الطّائفة لم تكن مهمّةً إحصائيّاً في توقّع حاجة المستجيب إلى إخفاء دينه. ومرّةً أخرى تتطابق تقريباً النّسبة المئويّة من تلك الّتي في إحصاءٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في لبنان، حيث اعتبر 3% فقط من السّوريّين، غالبيّتهم من الأرمن والرّوم الأرثوذكس رغم أنّ ذلك لم يكن مهمّاً إحصائيّاً، أنّه شعروا بالحاجة لإخفاء انتمائهم الدّينيّ.

81. نقاش مجموعاتٍ أُجرِيت لصالح برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في سوريا ولبنان، من شباط إلى نيسان 2016. يجب الانتباه في تفسير هذا بما أنّ الآراء الحاليّة مجبولةٌ بخبراتٍ سابقةٍ والوضع الحاليّ.

82. نقاش مجموعاتٍ أُجرِيت لصالح برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في لبنان، شباط إلى نيسان 2016.

83. نقاش مجموعاتٍ مع شبابٍ مسيحيّين من سوريا في بيروت، لبنان، شباط 2016.

84. ICG (2011), cited by Cockburn, P (2015) The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution.London and New York: Verso, p83; نقاش مجموعاتٍ أُجرِيت لصالح برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) 2016.

85. The Day After (2016) Syrian Opinions and Attitudes Towards Sectarianism in Syria. Survey study. Fieldwork conducted 23 June and 7 September 2015 among 2,498 respondents,1,424 men and 1,074 women.

86. US State Department (2011) International Religious Freedom Report for 2011. US Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, p7.

87. Thomson, Al (14 December 2012) 'Was There a Massacre in the Syrian Town of Aqrab? Alex Thomson's View'. Channel 4 https://www.channel4.com/news/by/alex-thomson/blogs/happened-syrian-town-aqrab ; The Huffington Post (9 December 2013) 'Report: Extremists Shoot Dead Women, Children And Elderly Men In Syrian Village', http://www.huffingtonpost.com/2013/09/12/syria-massacre-nusra-front_n_3912376.html

88. تقريرٌ للأمم المتّحدة (كانون الأوّل 2012).

89. UN Permanent Commission of Inquiry for Syria (2013) Fifth Report, June 2013.

90. Pew Research Center (2014) Religious Hostilities Reach Six-Year High. Pew Research Center Religion & Public Life Project. http://www.pewforum.org/2014/01/14/religious-hostilities-reach-six-yearhigh/ (accessed 14 November 2016).

91. Jasser, Z (June 2013) Religious Minorities in Syria: Caught in the Middle. Expert statement, for Subcommittee on Africa, Global Health, Global Human Rights, and International Organizations and the Subcommittee on the Middle East and North Africa. US Commission on International Religious Freedom, p5.

92. Forum on minority issues (seventh session, 25–26 November 2014) Preventing and addressing violence and atrocity crimes targeted against minorities. Contribution of the UN Network on Racial discrimination and Protection of Minorities, paragraph 14.

93. يقدّر البعض أنّ أكثر من 70000 جنديٍّ علويٍّ قُتِلوا، و120000 جُرِحوا، و10000 في عداد المفقودين.
Stratfor (June 2015) Tartus, the Mother of Martyrs https://www.stratfor.com/analysis/tartus-mother-martyrs (accessed 14 November 2016)

94. تقرير الأمم المتّحدة حول الحرّيّة الدّينيّة (2015).

95. UN General Assembly (August 2015) Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. A/HRC/30/48.

96. نقاش مجموعاتٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، بيروت لبنان، أيلول 2016.

97. نقاش مجموعاتٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، بيروت لبنان، أيلول 2016.

98. HRC (2014), paragraph 37.

99. HRC (2014), paragraph 29.

100. HRC (2015).

101. اتّفاقيّات جنيف المادّة المشتركة 3، واتّفاقيّةٌ إضافيّةٌ رقم 2 المادّة 13 (3) ونظام روما الأساسيّ للمحكمة الدّوليّة المادّة 8 (2) ت-ج.

102. UNOCHA (30 September 2016) Syrian Arab Republic: Humanitarian Snapshot http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SYR_HumSnap_A4L_September2016_161010_EN.pdf (accessed 14 November 2016).

103. UNOCHA (2016) Humanitarian Response Plan Monitoring Report, January–June 2016 http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016_pmr_summary_syria_160830.pdf (accessed 14 November 2016).

104. UNOCHA (9 August 2016) Iraq: Humanitarian Snapshot

https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/iraq/infographic/iraq-humanitariansnapshot-9-august-2016 (accessed 14 November 2016).

105. UNOCHA (30 September 2016).

106. UNHCR (2016) Iraq: Mosul Situation Flash Update. Iraqis Registered with UNHCR in Egypt, GCC, Iran, Jordan, Lebanon, Syria and Turkey as of 31 August 2016.

107. أنظر:
http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2015/12/3RP-Regional-Overview-2016-2017.pdf

108. UNHCR (2016) 2016 Humanitarian Response Plan – Iraq. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/final_iraq_2016_hrp.pdf (accessed 14 November 2016).
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/final_iraq_2016_hrp.pdf

109. UNOCHA (2016).

110. تغيّرت على الأرجح الاحتياجات في بعض المناطق (مثل حلب) بشكلٍ كبيرٍ منذ تجميع البيانات خلال شهرَي نيسان وأيّار 2016.

111. نقاش مجموعاتٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، بيروت، لبنان، شباط وأيلول 2016.

112. بيانات تسجيلٍ لمنظّمةٍ سوريّةٍ دينيّة الطّابع

113. UN Population Fund, Protection Cluster (2016) Whole of Syria Gender-Based Violence Area of Responsibility –Voices: Assessment Findings of the Humanitarian Needs Overview 2017.

114. نقاش مجموعاتٍ مع سوريّين في بيروت، لبنان، أيلول 2016؛ مقابلةٌ مع منظّمةٍ دينيّة الطّابع تعمل في سوريا، أيلول 2016.

115. الأمم المتّحدة (نيسان 2016) تقريرٌ للمقرّر الخاصّ حول حقوق الإنسان للنّازحين خلال مهمّته في العراق. A/HRC/32/35/Add.1., p16.

116. منظّمة الهجرة الدّوليّة (IOM) (15 أيلول 2016) مصفوفة تتبّع النّزوح. البيانات من إحصاءات منظّمة الهجرة الدّوليّة (IOM) مع إجاباتٍ على مسحٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في محافظة دهوك بين شهرَي آذار وأيّار من العام 2016: ترك 87.8% من المُستطلَعين بيوتهم في شهر آب من العام 2014 نتيجة هجوم الدّولة الإسلاميّة على سنجار. ورحل 11.5% أيضًا في شهرَي حزيران وتمّوز من العام 2014 مع سقوط الموصل.

117. UNHCR (2016).

118. UNOCHA (20 July 2016) Iraq: Mosul Flash Appeal. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/mosul_flash_appeal_final_web.pdf (accessed 14 November 2016).

119. المجموع: 933؛ المسيحيّون: 477؛ المسلمون (غير محدّد): 99؛ الإيزيديّون: 351؛ انتماءٌ دينيٌّ غير محدّد: 6؛ يعيش نصف المُستطلَعين (48.9%) في مخيّماتٍ للنّازحين.

120. لم يلعب السّنّ والأوضاع الحياتيّة السّابقة والوضع الاجتماعيّ دوراً مهمّاً، والأمر كذلك بالنّسبة إلى المُستطلَعين الّذين مرّوا بتجارب من الإهانات بناءً على الدّين. وكانت النّساء اللّواتي يعشن في مخيّماتٍ أكثر إيجابيّةً بقليلٍ في تقييمهن، عند ضبط العوامل الأخرى. ومع ازدياد المستوى التّعليميّ، كذلك كان الأمر بالنّسبة إلى تقييم المُستطلَعين حول وضعهم المعيشيّ، رغم أنّ هذا يعود جزئيّاً إلى الارتباط بالوظيفة والدّخل. وما لا يثير الدّهشة هو أنّ زيادة قدرة الحصول على الخدمات مرتبطٌ أيضًا بتقييمٍ أكثر إيجابيّةً للظّروف الحاليّة.

121. مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة عوامل مثل الموقع الحاليّ ومنطقة المنشأ والعمر والجنس والتّعليم والوضع الاقتصاديّ – الاجتماعيّ والمرور بتجارب سّابقة من الإهاناتٍ لأسبابٍ دينيّةٍ، كان الدّخل هو المتغيّرة الوحيدة الّتي امتلكت تأثيراً مهمّاً. حتّى هذا التّأثير الإيجابيّ كان صغيراً جدّاً، ما يشير إلى أنّ عوامل أخرى كانت مهمّةً في كيفيّة تقييم المُستطلَعين لظروفهم الحياتيّة المقارنة.

122. نقاشات مجموعاتٍ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) مع ممثّلين عن الكلدانيّين ومنظّماتٍ مسيحيّة. إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

123. نقاشات مجموعاتٍ مع ممثّلين مسيحيّين من طوائف مختلفة. إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

124. نقاشات مجموعاتٍ مع ممثّلين إيزيديّين. إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

125. الفريق الدّوليّ لحقوق الأقلّيّات (2016).

126. في حالة الإيزيديّين من سنجار، اللّغة الكرديّة هي اللّغة الأمّ واللّغة العربيّة هي المستخدمة في التّعليم بالنّسبة إلى كثيرين.

127. IILHR et al. (2016).

128. Rasheed, AJ (2015) Social-type Violence in the Ongoing Struggle in Iraq and Methods of Reporting it. Baghdad Women's Association, p39.

129. نقاشات مجموعاتٍ مع مجموعتين إيزيديّة وتركمانيّة. إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

130. Hassan et al (2015) Culture, Context and the Mental Health and Psychosocial Wellbeing of Syrians: A Review for Mental Health and Psychosocial Support staff working with Syrians Affected by Armed Conflict. UNHCR.

131. مقابلةٌ مع جمعيّة نساء بغداد. أيلول 2016.

132. تقييمٌ سريعٌ للعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، تشرين الأوّل 2016.

133. شاركت امرأةٌ بهذه الشّهادة: "حتّى لو كنت محجّبةً، لم تكن لديّ هذه المشكلة (أن تكون الخلفيّة الدّينيّة حاجزاً أمام الحصول على الخدمات الضّروريّة) إلّا مؤخّراً. كنت أتقدّم بطلبٍ لوظيفة تنظيفٍ وشعرت بأنّ سبب رفضي هو حجابي، لكنّه مجرّد شعور".

134. تقييمٌ سريعٌ للعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع، تشرين الأوّل 2016.

135. لكنّ الدّراسة المكتبيّة وجدت دراسةً بتكليفٍ من المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) تتأثّر بالخلفيّة الدّينيّة وهي جديرةٌ بالذّكر.

Hassan et al. (2015) Culture, Context and the Mental Health and Psychosocial Wellbeing of Syrians: A Review for Mental Health and Psychosocial Support staff Working With Syrians Affected by Armed Conflict.

انطوت هذه المراجعة التّقنيّة للمصادر الثّانويّة على توفير استشاراتٍ فرديّةٍ وجماعيّةٍ وعلاجٍ نفسيٍّ و/أو طبٍّ نفسيٍّ للسّوريّين، لإتمام إرشادٍ أشمل. وليست بحدّ ذاتها تقييماً أو منهجيّة.

136. مقابلاتٌ مع جمعيّة نساء بغداد ومنظّمةٍ لبنانيّةٍ محلّيّةٍ تعمل على العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع.

137. أجريت المقابلات خلال شهرَي نيسان وأيّار من العام 2016 مع 602 مُستطلَعٍ يعيشون في بيروت والبقاع وجبل لبنان وشمال لبنان. شكّل السّوريّون 74% من مجموع العيّنة والمسيحيّون 83%، وشكّلت النّساء 35%. انطوت الدّراسة على عيّناتٍ مناسبةٍ على مستوى الجماعة بالإضافة إلى اختيارٍ عشوائيٍّ للمستجيبين ضمن المنازل.

138. Birchall, J (2016) Gender, Age and Migration: An Extended Briefing. Institute of Development Studies.

139. Focus groups and interviews in Turkey, June, 2016; See: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/syrian-refugees-seek-shelter-coldistanbul.html; https://www.ft.com/content/c48a545e-35b1-11e3-952b-00144feab7de

140. نقاش مجموعاتٍ ومقابلاتٌ في تركيا، حزيران، 2016.

141. AINA (October 2016) Turkey Won't Give Official Status to Yazidi Asylum Seekers.

142. Jasser (2013), pp4–7.

143. Jasser (2013), p6.

144. Eghdamian, K (2015) Religious Minority Experiences of Displacement: Initial Lessons Learnt From Syrian Christian and Syrian Druze Refugees in Jordan. Policy brief, University College London Migration Research Unit.

145. Jasser (2013); Eghdamian (2015).

146. نقاش مجموعاتٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) مع مسيحيّين أرثوذكسيّين سوريّين (بيروت، لبنان، شباط وأيلول 2016)، وبروتستانت(بيروت، لبنان، أيلول 2016).

147. أوقفت المفوّضيّة السّامية لشؤون اللّاجئين في الأمم المتّحدة (UNHCR) تسجيل اللّاجئين في لبنان في العام 2015.

148. تتضمّن هذه المنظّمات المنظّمات الدوليّة للهجرة، برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، الهلال الأحمر، الصّليب الأحمر، برنامج الأغذية العالميّ، قنديل.

149. مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، لبنان، 2016.

150. مقابلاتٌ مع مصادر رئيسيّةٍ للمعلومات في لبنان، أيلول وتشرين الثّاني 2016.

151. المعدّل، من ضمنه العلويّون. المسلمون الشّيعة، 64%؛ المسلمون السّنّة، 54%؛ العلويّون، 45%.

152. نقاشاتٌ مع منظّمةٍ محلّيّةٍ مسيحيّةٍ تؤمّن المساعدات الإنسانيّة في سوريا.

153. ثلاثة نقاشاتٍ مختلفةٍ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) مع مسيحيّين من سوريا قالوا هذا في شهر أيلول من العام 2016.

154. بيانات تسجيل لعاملٍ في جهةٍ دينيّةٍ إنسانيّة.

155. نقاشات مجموعاتٍ مع أشوريّين. بيروت، لبنان، أيلول 2016.

156. نقاشات مجموعاتٍ ومقابلات في تركيا، حزيران 2016. نقاشات مجموعاتٍ مع مجموعةٍ من السّوريّين. بيروت، لبنان، أيلول 2016.

157. إحصاءات منظّمةٍ إنسانيّةٍ دينيّةٍ سوريّة؛ مقابلةٌ مع ممثّلٍ عن منظّمةٍ دوليّةٍ غير حكوميّة تعمل في سوريا.

158. IILHR et al. (2016), p28.

159. نقاش مجموعاتٍ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، بيروت لبنان، شباط وأيلول 2016.

160. نقاش مجموعاتٍ مع لاجئين عراقيّين مسيحيّين، عمّان، الأردن، حزيران 2016.

161. نقاش مجموعاتٍ ومقابلاتٌ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في اسطنبول، تركيا، حزيران 2016.

162. نقاش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الإيزيديّين، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

163. VOA (October 2016) Displaced by Islamic State, Yazidis Find Harsh Conditions in Turkey.

164. أنظر :

AL Monitor (2 December 2013) 'Syrian refugees in Istanbul sent from pillar to post' AL Monitor http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/syrianrefugees-seek-shelter-cold-istanbul.html#ixzz4Q0uljv2P (accessed 14 November 2016); Financial Times (October 2013) 'Syria crisis: Refugees highlight Turkey's sectarian tension' https://www.ft.com/content/c48a545e-35b1-11e3-952b-00144feab7de (accessed 14 November 2016).

165. نقاش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الكاكائيّين، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

166. Eghdamian, K (2015).

167. لا يوجد تغيّرٌ مهمٌّ على أساس السّنّ أو الجنس أو الحالة الاجتماعيّة أو الدّخل أو منطقة المنشأ أو الوضع الوظيفيّ أو المدّة الزّمنيّة في الموقع الحاليّ أو عدد الأولاد المُعالين. تزداد مشاعر الأمان مع المستوى التّعليميّ لكن، عند الأخذ بعين الاعتبار عوامل ديمغرافيّةٍ أخرى مثل الدّخل، فهذا التّأثير مهمٌّ فقط للحاصلين على تعليمٍ ثانويّ.

168. مجموعات نقاشٍ ومقابلاتٌ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، اسطنبول، تركيا، حزيران 2016.

169. مجموعات نقاشٍ ومقابلاتٌ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، اسطنبول، تركيا، حزيران 2016.

170. نقاش مجموعاتٍ في تركيا ولبنان، أيّار وشباط 2016؛ مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في لبنان في أيّار 2016.

171. نقاش مجموعاتٍ في عمّان، الأردن، حزيران 2016.

172. مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في لبنان، 2016. وقد تمّ طرح أسبابٍ مشابهةٍ في نقاش مجموعاتٍ مع سوريّين.

173. نقاش مجموعاتٍ مع سوريّين، بيروت، لبنان. شباط 2016.

174. AINA (2 November 2015) 'Assyrians, Armenians in Syria Protest Kurdish Confiscation of Property', AINA http://www.aina.org/news/20151102170051.htm (accessed 14 November 2016).

175. نقاش مجموعاتٍ في بيروت، لبنان، أيلول 2016.

176. برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشريّة (UN Habitat)، 2015، قضايا حيازة الأرض المستجدّة بين النّازحين الإيزيديّين من سنجار، العراق.

177. نقاش مجموعاتٍ في دهوك، إقليم كردستان، أيلول 2016.

178. مقابلةٌ مع مسؤولٍ دينيٍّ مسيحيّ، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

179. مقابلةٌ مع يازدا، دهوك، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

180. برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشريّة (2015) (UN Habitat) قضايا حيازة الأرض المستجدّة بين النّازحين الإيزيديّين من سنجار، العراق، صفحة 23.

181. مقابلاتٌ أجراها مجلس الكنائس العالميّ في إربيل ودهوك، إقليم كردستان، العراق، آب 2014؛ مقابلاتٌ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في دهوك، إقليم كردستان، العراق، شباط وأيلول 2016.

182. مقابلاتٌ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في دهوك،

إقليم كردستان، شباط وايلول 2016؛

Pax (2016) Sinjar After ISIS. Returning to Disputed Territory.

183. Yazda (2016) Report on Humanitarian Aid and Development Opportunities in Sinjar: Caring for IDPs while Rebuilding and Facilitating Returns. Report version 1.3, 8 January 2016, p2.

184. مقابلاتٌ ونقاش مجموعاتٍ في إربيل ودهوك، إقليم كردستان، العراق، آب وأيلول 2016.

185. مقابلاتٌ ونقاش مجموعاتٍ في إربيل ودهوك، إقليم كردستان، العراق، آب وأيلول 2016.

186. نقاش مجموعاتٍ في إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

187. نقاش مجموعاتٍ مع لاجئين مسيحيّين، بيروت، لبنان، شباط 2016.

188. مقابلةٌ مع مصادر رئيسيّةٍ للمعلومات في لبنان، أيلول 2016.

189. مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، العراق، 2016.

190. مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، سوريا، 2016.

191. مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، لبنان، 2016.

192. مسحٌ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، سوريا، 2016.

193. اجتماعٌ بين برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) ويازدا، دهوك، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

194. مطرانيّة إربيل للكلدان (2015) النّازحون المسيحيّون في الدّاخل في إربيل اليوم.

195. نقاش مجموعاتٍ أجراه برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA).

196. مسوحاتٌ أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في العراق وسوريا، 2016.

197. نقاش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الكاكائيّين، إربيل، إقليم كردستان، العراق، أيلول 2016.

198. تقييماتٌ من كانون الثّاني 2016 بالاستناد إلى أرشيف وإحصائيّات المطرانيّة الواردة في تقييماتٍ للحاجة، والّتي أجرتها الجمعيّة الخيريّة المسيحية الأرثوذكسية الدولية (IOCC).

199. نقاش مجموعاتٍ مع الأشوريّين أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، البقاع وبيروت، لبنان، كانون الأوّل 2015 وأيلول 2016.

200. نقاش مجموعاتٍ مع الأشوريّين أجراها برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، بيروت، لبنان، أيلول 2016.

201. موقع برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA)، لبنان، مسح 2016.

202. برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) في إقليم كردستان، العراق مسح 2016.

203. Pax (2016), p22.

204. كان هذا ملاحظاً في كلٍّ من المسح الّذي أُجرِي في لبنان والدّراسة الّتي أُجرِيت داخل سوريا.

205. برنامج المساعدات التّابع للكنيسة النّرويجيّة (NCA) لبنان مسح، 2016.

206. نقاشات مجموعاتٍ مع أشوريّين في البقاع (كانون الأوّل 2015) وبيروت (شباط وأيلول 2016).

207. مناقش مجموعاتٍ مع ممثّلين عن الإيزيديّين، إربيل، إقليم كردستان، أيلول 2016؛ مراسلةٌ عبر البريد الإلكترونيّ مع منظّمةٍ إيزيديّة، تشرين الأوّل 2016.

208. مراسلةٌ عبر البريد الإلكترونيّ مع منظّمةٍ تعمل مع الشّعب الإيزيديّ، تشرين الأوّل 2016.

209. Pax (2016), p26.

بحسب مصدرٍ رئيسيٍّ للمعلومات لهذه الدّراسة، منذ السّنة الأولى للأزمة وحتّى تغيّر المحادثات الدّوليّة، أشار مسؤولو حكومة إقليم كردستان (KRG) إلى ما حصل مع الإيزيديّين على أنّه "إبادةٌ جماعيّةٌ كرديّةٌ" فقط. لكنّ لم يكن ممكناً التّحقّق من هذه الشّهادة مع مصادر أخرى.

210. نقاش مجموعاتٍ ومقابلاتٌ مع مسيحيّين ومندائيّين وإيزيديّين، إقليم كردستان، أيلول 2016.

211. نقاش مجموعاتٍ في إقليم كردستان، أيلول 2016.

212. أنظر:

Global Protection Cluster (2016)

Working Together for Protection: http://www.globalprotection-cluster.org/en/areas-of-responsibility/age-gender-diversity.html (accessed 14 November 2016).

213. يتضمّن القانون الإنسانيّ الدّوليّ (IHL) أيضاً: معاهدة حماية الملكيّة الثّقافي في حالة الصّراعات المسلّحة 1954 بالإضافة إلى بروتوكولَيها، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجيّة 1972، ومعاهدة الأسلحة التّقليديّة 1980 بالإضافة إلى بروتوكولاتها الخمسة، ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائيّة 1993، واتفاقية أوتاوا لحظر استعمال أو تخزين أو إنتاج أو نقل الألغام المضادة للأشخاص 1997، وبروتوكول اختياريٌّ للاتّفاقيّة حول حقوق الطّفل وانخراط الأولاد في الصّراع المسلّح 2000.

214. اتّفاقيّة جنيف الأولى، المادّة 50؛ اتّفاقيّة جنيف الثّانية، المادّة 51؛ اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، المادّة 147.

215. المادّة المشتركة 3، اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، المادّة 27.

216. اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، المادّة 27، الفقرة 2؛ البروتوكول الأوّل، المادّتان 75 و76.

217. اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، المادّة 28.

218. اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، المادّة 50.

219. اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، المادّتان 58 و97؛ البروتوكول الأوّل، المادّة 25، الفقرة 5.

220. البروتوكول الثّاني، المادّة 5، الفقرة 2أ.

221. البروتوكول الأوّل، المادّة 76، الفقرة 2.

222. البروتوكول الأوّل، المادّة 6، الفقرة 5.

223. البروتوكول الثّاني، المادّة 6، الفقرة 2.

224. البروتوكول الأوّل، المادّتان 8 و17.

225. اتّفاقيّة جنيف الرّابعة، المادّة 24.

226. Elissan, J (2016), cited in Afanasieva, D (22 May 2016) 'UN Says World Must Stand up for Widely Flouted Humanitarian Law', Reuters http://www.reuters.com/article/us-humanitarian-summit-idUSKCN0YD0PT (accessed 17 June 2016).

227. Vité (2009) in Haider, H (2013) International legal frameworks for humanitarian action: Topic guide. Birmingham, UK: Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, p17; ICRC (2015).

228. Welsh, J (2009) Implementing the Responsibility to Protect. Policy Brief 1/2009, Oxford Institute for Ethics, Law and Armed Conflict, University of Oxford.

229. HRW (2013) Syria and the International Criminal Court: Questions and Answers; HRW (2016).

230. تتضمّن القنوات الإقليميّة: الاتّفاقيّة الأوروبّيّة لحماية حقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة (1950)، والإعلان الأميركيّ لحقوق وواجبات الإنسان (1948) والاتّفاقيّة الدّوليّة لحقوق الإنسان (1969)، والميثاق الأفريقيّ لحقوق الإنسان والشّعوب (1981).

231. ICRC (2004) What is International Humanitarian Law?, Advisory Service on International Humanitarian Law, ICRC.

232. أنظر:
http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Pages/Resources.aspx (accessed 23 September 2016).

233. أنظر:
OCHR (undated) The Core International Human Rights Instruments and their monitoring bodies
http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx for details of the treaties and their Optional Protocols (accessed 23 September 2016).

234. تمنع اتّفاقيّة منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعيّة (1948) (CPPCS) القتل والأفعال الأخرى "الّتي تُرتكَب بنيّة التّدمير الكلّيّ أو الجزئيّ لجماعةٍ وطنيّةٍ أو عرقيّةٍ أو عنصريّةٍ أو دينيّة.

235. Haider (2013), p13.

236. Haider (2013).

237. الاتّفاقيّة الخاصّة بوضع اللّاجئين (1951)، المادّة 1.

238. UNHCR (2010) Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees.

239. Sadek, G (2013) Legal Status of Refugees: Egypt, Jordan, Lebanon, and Iraq. Law Library of Congress.

240. Chimni, BS (ed.) (2000) International Refugee Law: a reader. New Delhi: Thousand Oaks, London: Sage Publications.

241. Birchall (2016).

242. Middle East Monitor (23 June 2016) 'Palestinians of Syria: Refugees Once More', Middle East Monitor
https://www.middleeastmonitor.com/20160623-thefurther-displacement-of-palestinian-refugees/ (accessed 23 July 2016); Clementi, A (2015) 'No Way Out: The Second Nakba of Palestinian Refugees from Syria Escaping to Turkey', Badil, Issue 57.

243. Akram, SM (8 April 2000) 'Reinterpreting Palestinian Refugee Rights Under International Law, and a Framework for Durable Solutions'. Paper presented at The Right of Return: Palestinian Refugees and the Prospects for a Durable peace, international conference, Boston.

244. UN (1998) Guiding Principles on Internal Displacement. E/CN.4/1998/53/Add.2

245. Iraqi Ministry of Displacement and Migration (2008) National Policy on Displacement, section 6.9.

246. IDCM (2014).

247. الاتّفاقيّة المتعلّقة بوضع عديمي الجنسيّة (1954)، المادّة 1.

248. UN Treaty Collection. See: https://treaties.un.org/Pages/Treaties.aspx?id=5&subid=A&clang=_en (accessed 27 September 2016).

249. Wilton Park (2016).

250. Wilton Park (2016).

251. ICRC (2003) International Humanitarian Law and International Human Rights Law: similarities and differences; ICRC (2004).

252. OHCHR (undated). Status of Ratification http://indicators.ohchr.org (accessed 27 September 2016).

253. AINA (2014) 'All 45 Christian Institutions in Mosul Destroyed or Occupied by ISIS', AINA http://www.aina.org/news/20140729100528.htm (accessed 29 July 2016).

www.oikoumene.org
Telephone: +41 22 791 61 11
Fax: +41 22 791 03 61
Street address: Ecumenical Centre, 1 Route des Morillons,
1218 Le Grand-Saconnex, Switzerland
Postal address: 150 Route de Ferney,
CP 2100, 1211 Geneva 2, Switzerland

www.nca.no
E-mail: nca-oslo@nca.no
Telephone: +47 22 09 27 00
Fax: +47 22 09 27 20
Street address: Bernhard Getz' gate 3,
0165 Oslo, Norway
Postal address: P.O. Box 7100,
St. Olavs plass, 0130 Oslo, Norway

World Council of Churches

NORWEGIAN CHURCH AID
actalliance